الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها
مشروع الدراسات الدلالية العربية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير الموسومة:

دلالة الألفاظ في كتاب "نتائج الفكر في النحو" لأبـــي قاســـم السهيلـــي

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د.عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
د. عبد الناصر بوعلي	أستاذ محاضر " أ"	جامعة تلمسان	مشرفاً
أ.د. هشام خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. نورية شيخي	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د.أحمد قريش	أستاذ محاضر " أ"	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية:1435-1436هـ/2014-2015 م

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى العيون التي ظلت تراقب خطوات

نجاحي، إلى التي لفِظتُ اسمها لأول مرة بدأت الكلام، أحلى تحفة تسكن في

سويداء قلبي، وأجمل لوحة اعْتِلُها في ذاكرتي، إلى التي حرمت نفسها من

السعادة في سبيل إسعادنا فكانت كالشمعة تذوب من أجل أن تنير لنا الطريق.

إلى القلب الطيب والصدر الدافئ، إلى ريحانة قلبي: أمي الغالية.

إلى الهرم الذي ظل صامداً يحاكي الماضي ويعيش للحاضر، الذي علمني أن

الحياة كفاح للصابرين، إلى الذي جعلني من خير أقراني، إلى من ربّاني

و أحسن تربيتي، إلى أبي العزيز، أتمنى أن تسعدكما هذه الثمرة التي جنيتها.

إلى كل إخواني وأخواتي، الذين لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم.

إلى كل القلوب التي أحبّتني، ساعدتني، ساندتني، إلى كل من أَحَبَّهم

قلبي ونسيَّهم قلمي، إلى كل هؤلاء أقدم إليهم ومن أعماق قلبي بتشكراتي

الخالصة، إلى جميع زملائي في الدراسة طلبة الماجستير

في مشروع الدراسات الدلالية العربية.

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المولى الجليل على توفيقه في إتمام هذا الجهد العلمي المتواضع، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف: بوعلي عبد الناصر الذي عمل ما بوسعه من أجل إخراج هذا العمل من بدايته إلى نهايته ،دون أن أنسى الأستاذ القدير والمحترم المهدي بوروبة الذي أتمنى له الشفاء العاجل قريبا.

الشكر موصول كذلك إلى كافة الأساتذة الذين ساهموا

في مشروع الدراسات الدلالية العربية

وأخيراً أثمن جهد كل من ساهم من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة واحدة فلكم مني فائق التقدير والاحترام...

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم وصحابته أجمعين وآل بيته الطاهرين أما بعد :

لقد بنيت الحضارة العربية الإسلامية على أساس متين ضمن لها الوجود أولا ثم النمو والازدهار ثانيا ثم الاستمرار آخرا، وتمثل ذلك في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ما جعل للمسلمين تراثا فكريا ولغويا زاخرا انبعث إشعاعه من مختلف الحواضر الإسلامية سواء أكانت في المشرق أم في المغرب فقد كان لحضارة الأندلس دورا لا يمكن إنكاره في انتشار ذلك الإشعاع الفكري واللغوي النحوي بصفة خاصة ولقرون عدة ، خصوصا في القرن السادس هجري الذي يمثل بحق قمة ازدهار النشاط النحوي واللغوي في الأندلس، إذ قاموا بالاستقلال في البحث والتأليف، لذا كان إنتاجهم وافرا وأكسبهم ذلك فضلا كبيرا على التراث حداهم في ذلك روح التفاني والجهد الدائب في سبيل خدمة اللغة العربية والإخلاص لها.

فقد كان للظروف السياسية والتاريخية والثقافية التي شهدها القرن السادس الهجري الأثر الكبير والفعال في وفود كثير من العلماء إلى بلدان الأندلس لأخذ العلوم على مجموعة من العلماء الذين برعوا في ميادين مختلفة حتى صار الواحد منهم تضرب إليه أكباد الإبل، وتحط بفنائه رحال الرجال ويرجع ذلك إلى التحفيز الذي نالوه من قبل أمرائهم وحكامهم من أجل بقائهم على أرض الأندلس بغية التدريس وتلقينهم طلبة العلم جملة من الثقافات والمعارف اكتسبوها من العلماء المشارقة خلال رحلاتهم إلى بلاد المشرق العربي .

ومن طائفة حذاق العلم وجهابذة الفكر ممَّن طبقت شهرتهم الآفاق الإمام السهيلي (581هـ) الذي يعد أحد أعلام القرن السادس الهجري، وصاحب سهم وافر ويد طولى في نهضته العلمية وإسهامه الفكري مما لا يسَعُ أحداً من الدارسين جهلُه أو تجاهلُه وذلك بما قدمه من مصنفات في كل علم من سيرة وفقه وحديث ولغة، دالة على ما حباه الله به من قدرات استطاع بها أن يفيد من تراث السابقين وأن

يضيف إليه إضافات جعلته إحدى المنارات التي يهتدي بها طلاب العلم في كل العصور.

ولم يكن السهيلي يعرف بين جمهور العلماء والباحثين إلا بكتابه الفريد "الروض الأنف" الذي شرح فيه سيرة ابن هشام وهو كتاب مشهور ذاع صيته في بلاد الأندلس بل هو أول كتاب في سيرة الحبيب صلي الله عليه وسلم ، كما لم يكن السهيلي ذلك العالم الذي كل حظه أن استوعب مقالات العلماء من قبله فحسب، ولكنه تخطى ذلك ليقول كلمة أو يبدي رأيا أو يحل مشكلة في علوم ومعارف متعددة .

وقد نبعت هذه الدراسة من تراث السهيلي فقامت على مصنف واحد من مصنفاته الشهيرة المعروف بـ "نتائج الفكر في النحو" الذي ضمن فيه مسائل جليلة وأراء جميلة تدل على سعة علمه ودقة فهمه، إذ حاولت من خلال تصفح صفحاته والإطلاع على مسائله أن أقدم وجهة نظره تجاه الألفاظ ودلالتها في الدرس اللغوي وأن أبين مدى أهمية ما أضافه من آراء وتوجيهات ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور محمد إبراهيم البنا وهو من المهتمين بتراث السهيلي وأستاذه ابن الطراوة قدم دراسة عن السهيلي بعنوان " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، كشف فيها عن العوامل والمؤثرات في حياة السهيلي وعرف باتجاهاته وآرائه في مختلف العلوم والآداب وذلك من خلال مدارسته لتاريخ الأندلس وعصر الرجل ومؤلفاته ، فكانت دراسة تتسم بالشمولية والعموم ، أما هذه الدراسة التي أقدمها فمعالمها البارزة تتمثل في التركيز على دلالة الألفاظ في الفكر الأندلسي التي تميز بروح الجدَّة في تناول المسائل .

وهذا ما حفزني على اختيار هذا البحث بالإضافة إلى أسباب أخرى أجملها فيما يلي :

– قلة الدراسات المتعلقة بفكر السهيلي الدلالي كونه من الأعلام الموسوعيين الذين كانت لهم اليد الطولى في الاجتهاد اللغوي والدلالي فهو لا يقل شأنا مثلا عن ابن حزم الظاهري وابن سيدة وأبو علي القالي ...

– الرغبة الشخصية في التعرف عن قرب على سمات أخرى للدرس الدلالي في الأندلس خاصة عند السهيلي الذي لم يعرفه إلا القليل إذ كان معروفا من خلال كتابه الشهير الذي ألفه في السيرة والذي سماه : "الروض الأنف" وهو أو كتاب ضخم ألف في الحقبة الأندلسية .

وبناء على ما سبق ذكره ارتأيت معالجة هذا البحث ، محاولا الإجابة عن جملة من التساؤلات الجزئية ساهمت مجتمعة في بناء إشكالية ، تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي :

– كيف ساهمت الثقافة الموسوعية التى حازها السهيلي في بلورة الفكر الدلالي لديه؟

– ما هي الأصول التي اتكأ عليها لفهم دلالات الألفاظ في حالتها الإفرادية والسياقية؟

– ما الجديد الذي أتى به السهيلي أثناء مناقشته لدلالات الألفاظ في ثنايا كتابه نتائج الفكر في النحو ؟.

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات رأيت أن اعتمد منهجا متكاملا يقوم على الوصف والتحليل لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك ، فقد اعتمدت الوصف عند محاولة التعرف على المسائل التي طرحها السهيلي المتعلقة بدلالة الألفاظ ، أما التحليل فكان عند محاولتي مقارنة المسائل التي تطرق إليها ومناقشتها قديما وحديثا .

وقد اقتضى مني هذا المنهج بناء خطة حاولت من خلالها بلورة عناصر الإشكالية في ثلاثة فصول قبلها مقدمة وبعدها خاتمة وفهرس للموضوعات .

تطرقت في **الفصل الأول** لجملة من المباحث التمهيدية التي تخص كتاب نتائج الفكر في النحو والمسائل التي ضمنها والظروف التي ساهمت في تأليفه والمنهج الذي سار عليه السهيلي في الكتاب ومدى تأثيره في المؤلفات التي أتت من بعده .

أما **الفصل الثاني** فجاء بعنوان الدلالة الإفرادية وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث : في المبحث الأول تناولت موقفه من المترادف والمشترك اللفظي والتضاد أما المبحث الثاني فخصصته لدراسة موقفه من المناسبة بين اللفظ والمعنى، وجاء المبحث الثالث للحديث عن ظاهرة التوليد الدلالي المتمثلة في اللفظ المشتق ،المجاز والاستعارة وأثرها في التوسع اللغوي .

و أما **الفصل الثالث** جاء بعنوان الدلالة السياقية وقد قسمه إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقت إلى دلالة الإعراب وأهميته في اللغة إضافة إلى دلالة الحركات والحروف ذاكرا بعض النماذج التي تحدث عنها السهيلي في كتابه وفي المبحث الثاني تعرضت لمسألة التدرج اللغوي التي أقرها السهيلي والتي يعبر عنها في الدرس اللغوي الحديث بمسألة التغير الدلالي فذكرت جملة من المسائل المتعلقة بهذه القضية التي لمح إليها السهيلي في كتابه وقد أتى بأمثلة من كلام العرب دلل فيها على وقوعها .

وأما الخاتمة فجعلتها تلخيصا لما توصلت إليه أثناء دراستي .

ومن أجل إيفاء الموضوع حقه من التحليل والدراسة اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع ذكرتها في مكتبة البحث أهمها :

نتائج الفكر في النحو وهو مدونة البحث الرئيسية إضافة إلى مؤلفاته الأخرى التي وجدنا فيه حديثا مستفيضا عن مسألة ذكرها في نتائج الفكر في النحو بشيء من الاختصار والإجمال.

كما أفدت كثيرا من الكتب اللغوية والنحوية التي اعتمدها السهيلي في كتابه والتي ذكر أقوال أصحابها مناقشا إياهم في العديد من المسائل اللغوية والنحوية أهمها : الكتاب لسيبويه ، شرح الجمل للزجاجي و المقتضب للمبرد والأصول لأبن السراج وشرح التسهيل لإبن مالك ... كما أفدت كثيرا من بعض المراجع الحديثة يأتي في طليعتها : الدراسة التي أنجزها إبراهيم البنا المتعلقة بتراث السهيلي وقد ذكرتها سابقا الموسومة "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي" إضافة إلى مقالات كتبت حول السهيلي وجدتها في بعض المجلات وهي قليلة .

وأما الصعوبات التي اعترضت دراستي في هذا الموضوع فهي عديدة أذكر منها :

- قلة الدراسات التي تناولت إنتاج السهيلي .
- ندرة المصادر والمراجع التي لها علاقة مباشرة بآراء السهيلي، مما حدا بي أن أنقل عدة مسائل من الكتاب مباشرة دون مناقشتها عند القدماء أو المحدثين .
- الأسلوب الأدبي الرفيع عند أبي القاسم السهيلي الذي يحتاج إلى دقة تأمل وإعمال فكر وبذل جهد في فهم النص أو المسألة التي يناقشها ويحللها .

وقد تسلحت بالصبر والأناة والالتزام لبناء هذه الدراسة التي تعد ثمرة في إبراز الآفاق الدلالية واللغوية التي قام عليه الفكر الأندلسي عامة والسهيلي خاصة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع، والإلمام بأغلب حيثياته وجوانبه، والفضل في ذلك يعود إلى توجهيات وإرشادات الأستاذ المحترم بوعلي عبد الناصر الذي لم يبخل علينا بآرائه وأقواله وملاحظاته فقد كان بمثابة السراج الذي أضاء لنا جوانب المذكرة وخطواتها وتنسيق فصولها ومباحثها ، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم إليه بخالص شكري وتقديري وعرفاني له وإلى كافة من استعنت بأفكاره في انجاز هذه المذكرة. فما كان من صواب وتوفيق لمعرفة الحق فمن الرحمان وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

سيدي علي بن يوب في : 16 أفريل 2015

الموافق ليوم العلـم

الفصـــل الأول
التعريف بالكتاب وظروف تأليفه وموضوعاته

المبحث الأول

اسم الكتاب ومناصه

أولا :اسم الكتاب

أحال أبو القاسم السهيلي[1]إلى عنوان كتابه نتائج الفِكر في مؤلفاته الأخرى وصرح في عدة مواضع متفرقة من كتبه بهذا العنوان ولم يزد عن ذلك شيئا ، فمن خلال العودة إلى مصنفاته كالروض الأنف نجده يقول:"... كل هذا مبين في كتاب نتائج الفكر...[2] .

ثم أشار في كتابه شرح آيات الوصية إلى عنوان هذا الكتاب عند مناقشته لمسألة العدد المركب فقال :" ...وَقد ذكرنَا فِي نتائج الْفِكر سر هَذَا التَّرْكِيب فِي اخْتِصَاصه بِالْعشرَةِ وَلم يكن فِيمَا دونهَا وَلَا فِيمَا هُوَ أَكثر..."[3].

بل نجد في الكتاب نفسه سر تسميته بنتائج الفكر وذلك في مقدمته التي يقول فيها :"...قد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان، وأمراض همة لا تغب، وزمانة مرض تتيم الخاطر فلا يهب – على جمع [45] نبذ من نتائج

---

[1]عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي السهيلي يكنى أبا زيد أو أبا القاسم.من أهل مالقة، كف بصره بما نزل به وهو ابن سبع عشرة سنة وكان عالماً بالقراءات واللغات والعربية وضروب الآداب مقدماً في الفهم والفطنة والذكاء فبعد صيته وجل قدره كان له حظ وافر من العلم والأدب.أخذ الناس عنه وانتفعوا به ومن شعره قال بن دحية: أنشدني وقال إنه ما سأل الله بها حاجة إلا أعطاه إياها كذلك من استعمل إنشادها وهي:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع ... أنت المعد لكل ما يتوقع

يا من يرجى للشدائد كلها ... يا من إليه المشتكى والمفزع

له مؤلفات عدة منها: الروض الأنف في شرح السير لابن إسحاق، والتعريف والإعلام بما أبهم في القرآن العزيز من الأسماء والأعلام.توفي سنة 581 هـ... . ينظر : أبو جعفر الضبي ،بغية الملتمس، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967 م،ص 367 .و ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة ، تح : عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان ، 1415هـ– 1995م، ج3 ، ص 32 . برهان الدين اليعمري، ديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج1 ، ص 480 . ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب ، تح: الأستاذ إبراهيم الأبياري وآخرون ، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1374 هـ – 1955 م، من ص 230 إلى 243 .ترجمة مطولة ومفصلة .

[2] السهيلي ،الروض الأنف ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط01 ، 1412 هـ ، ج2 ، ص 272 .

[3] السهيلي،الفرائض وشرح آيات الوصية،تح:د.محمد إبراهيم البنا المكتبة الفيصلية– مكة، ط02، 405 هـ، ص106 .

الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة..."[1].

وكذلك نجد عنوان هذا الكتاب عند تلميذه ابن دحية مثل ما قال في كتبه الأخرى كما تقدم حيث قال : "... وأملى عليّ رحمه الله كتاب نتائج الفكر وهو من عجائب الدهر"[2].

بينما يذكر الحاج خليفة صيغة أخرى وردت لعنوان هذه الكتاب المعروفة بـ: "نتائج الفكر في علل النحو" ويستمدها من المقدمة التي استهل بها السهيلي كتابه والتي ذكرناه سالفا فيقول عندئذ : .... نتائج الفكر في النحو.للشيخ، الإمام، أبي القاسم: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي، السهيلي، الأندلسي.المتوفى: سنة 581هـ إحدى وثمانين وخمسمائة.أوَّله: (الحمد لله نفتتح كلامنا ... الخ) .ذكر فيه: أن الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب.فرتبه على: ترتيب أبواب (كتاب الجمل)، لميل قلوب الناس إليه"[3].

وفي بعض الكتب نجد أن العنوان اعتراه بعض التحريف ، ففي بعض التراجم ذكر أنه : نتائج النظر[4] ، وفي أخرى قيل أنه نتائج الأفكار[5]...

هذا أهم ما ورد في تحقيق عنوان الكتاب المسمى بنتائج الفكر في النحو الذي أشار إليه السهيلي في مقدمة كتابه وباقي مصنفاته الأخرى التي رجعنا إليها والتي تدل أن نتائج الفكر في النحو هو العنوان الصحيح الذي وسم السهيلي به كتابه ولم

---

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، تح : محمد ابراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ط02، 1984م، ص 35 .

[2] ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب ، ص 237 .

[3] الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد،1941م،ج2 ، ص 1924 .

[4] أبو الفلاح ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط01 ، 1406 هـ – 1986 م، ج6 ، ص445 .

[5] مجلة الهدي الإسلامي، مقال للشيخ أبي الوفاء المراغي، ليبيا ، السنة 05 ، ص 19

يزد على ذلك شيئا ، والعنوان الذي صرح به الحاج خليفة كما أشرنا إليه سابقا مأخوذ من مقدمة الكتاب وإذا ما قورن بما ذكره السهيلي في كتبه الأخرى ربما يكون قريبا من الصواب لأن جل مسائل الكتاب تدور حول التعليل وأنواع العلل في النحو وهذا يدل أن السهيلي كان شغوفا بنظرية العامل والعلة النحوية بخلاف ابن مضاء .

ثانيا : مناص الكتاب

- طبع الكتاب لأول مرة في سنة 1978 بجامعة قاريونس بليبيا .
- الطبعة الثانية نشرت سنة 1984 بدار الرياض للنشر التوزيع .
- يقع الكتاب في 489 صفحة من الحجم المتوسط .
- قدم له المحقق بمقدمة في صفحة ونصف شرح فيها :

أ- طريقة حصوله على المخطوط .

ب- أهميته .

ج- علاقته بكتاب بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية .

د- منهج التحقيق .

وبعد ذلك شرع في التحقيق معتمدا على جملة من المصادر والمراجع قديمة وحديثة دونها في آخر الكتاب ، ويبدوا أن المحقق احترم جيدا الأمانة العلمية تجلى ذلك في الهوامش والحواشي ، ثم أورد المؤلف مقدمة لكتابه نتائج الفِكر في النحو

ثالثا : صورة غلاف الكتاب :

رابعا : التعليق على صورة غلاف الكتاب:

– جاءت صورة الغلاف بألوان مختلفة هي : اللون الأبيض، الأزرق، البني والأحمر بينما جاءت صورة الغلاف الأخير باللون الأبيض .

– كتب عنوان الكتاب بخط مزخرف وبلونين مختلفين : بخط أزرق فاتح ولون أحمر في الأعلى على يمين الغلاف داخل إطار أبيض .

– كتب المؤلف بخط أزرق فاتح ومحقق الكتاب بلون أبيض داخل إطار أحمر داكن .

– كتبت دار الطبع " دار الرياض للنشر والتوزيع" بحجم خط صغير في الأسفل بلون أبيض.

المبحث الثاني
ظروف تأليفه

"إن تأليف كتاب نتائج الفكر في النحو ارتبط بالظروف السياسية والثقافية والاجتماعية التي سادت في عصر ظهرت فيه دولتين عظيمتين، هما دولة المرابطين (493-541 هـ) التي خَلَفت أمراء الطوائف (422-493هـ) ودولة الموحدين : (541-668 هـ). وهاذين العصرين كان لها الأثر البارز في نهضة الأندلس الفكرية على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الإسلامية" .

لقد بدأ النضج الفكري في عصر الطوائف يكتمل وتتوضح معالمه وكان نشاط حركة التأليف في النحو واللغة والقراءات ،وإقبال الطلبة على تعلم العربية على نحو ملفت للنظر ، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم ، هذا إلى عنايتهم بتراث المشارقة ، فكتب السيرافي، والرماني، والمبرد وابن السراج وابن ولاد، والنحاس، والفارسي، وابن جني – قد نظرها علماء الأندلس وعرضوها على ميزان النقد .

ونجد في علماء هذه الفترة أن تلقيهم للعلم كان عن شيوخ الأندلس بدلا من علماء المشرق العربي ونذكر منهم أعلام اللغة البارزين من أمثال : ابن سيدة (ت 458هـ)،وابن الأفليلي تلميذ الزبيدي (ت 441 هـ)، وابن السراج (ت 489 هـ)، وأبي الوليد الوقشي (489 هـ)، والأعلم الشنتمري (ت476 هـ)" [1].

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، مقدمة التحقيق ، ص 09 بتصريف .

ولـم تكـن دراسـة النحـوي وقفـا علـى كتـب النحـو واللغـة– كمـا عهدتـه الأنـدلس مـن منتصـف القـرن الرابـع –، بـل كانـت تشـمل إلـى جانـب ذلـك كتـب الشـعر والأدب الشـروح الأدبيـة و اعتمـد الدارسـون والمدرسـون علـى المناقشـة والمنـاظرات الشـفوية دون تـدوينها إذ يبـدو أن "النشـاط التـأليفي ظـل ضـعيفا محـدود المجـال ، وأن حيـاة اللغـة غلـب عليهـا الجانـب الشـفوي"[1] ومـن ثـم كانـت دراسـة النحـو واللغـة فـي الحلقات العلمية ممزوجة بالدراسة النقدية .

فـإذا انتقلنـا إلـى عصـر المـرابطين – وهـو العصـر الـذي أظـل السـهيلي فـي مرحلـة الطلـب – "فإننـا نجـد الأنـدلس فـي غمـرة الحـروب الصـليبية ولـم تشـهد الاسـتقرار والهـدوء إلا سـنين قلائل،ممـا تسـبب فـي هجـرة العلمـاء إلـى خـارج الأنـدلس والتنقـل إلـى بـلاد المشـرق العربـي لطلـب العلـم أضـف إلـى ذلـك أنهـم افتقـدوا إلـى تشـجيع الأمراء و تكريمهم على عهد الطوائف"[2].

وبالـرغم مـن ذلـك فقـد عرفـت الأنـدلس جماعـة مـن أعـلام النحـو واللغـة ، عبَّـرت علـيهم الدراسـة اللغويـة بـين عصـرين زاهـرين ، "فـأدركهم

[1] ألبير حبيب مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس، المكتبة العصرية – بيروت، د.ط ، 1967 ، ص 65 .
السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، مقدمة التحقيق ، ص 10 بتصريف .

عصـر المـرابطين وقـد فرغـوا مـن الطلـب وقـاموا بواجـب التـدريس والروايـة والتــأليف، وتخــرج علــيهم أعــلام النحــو واللغــة فــي عصــر الموحــدين، وتمثـل هـذه الجماعـة طبقـة شـيوخ أبـي القاسـم السـهيلي، ومـن هـؤلاء:ابـن السـيد البطليوســي (444-521 هــ)،وابــن الطــراوة أســتاذ الســهيلي (ت 528هـ) وابـن البـاذش (ت 528 هـ) ، وابـن خلصـة (ت 21 هـ) ، وابـن الرمــاك أســتاذ الســهيلي (ت 541 هــ) وابــن الأبــرش (ت 532 هــ) وغيرهم"[1].

فـإذا انتقلنـا إلـى الحيـاة العلميـة فـي عصـر الموحـدين ، وهـو العصـر الـذي بـرز فيـه السـهيلي بـروزا لامعـا ، فإننـا نجـد الأنـدلس قـد تبـوأت مكانـة علميـة مثلمـا كانـت عليـه فـي عصـر الطوائـف ، وهـذا راجـع إلـى تقـدير أمـرائهم وولاتهـم لمختلـف العلـوم والفنـون وفـتح مجـال واسـع لحريـة الفكـر التـي كانـت مقيـدة فـي عصـر المـرابطين الـذين شـنعوا علـى الفلاسـفة المتكلمـين وعلمـاء الأصـول بـل شـنوا حربـا ضروسـا علـى كـل من يطلق العنان لفكره وعقله ويستند للمذهب العقلي الكلامي.

"ومـن أبـرز الفلاسـفة الـذين بـرزوا فـي هـذا العصـر نجـد: ابـن طفيـل ، وابـن زهـر ، وابـن رشـد ، وابـن الروميـة ، وابـن البيطـار . واشـتهر مـن الشــعراء : الرصــافي ،صــفوان بــن إدريــس ، حفصــة شــاعرة غرناطــة وكثيـر الشـعراء باشـبيلية وكأنهـا اسـتعادت أيـام بنـي عبـاد . كـان فـي

[1] محمد إبراهيم البنا ، السهيلي ومذهبه النحوي ، دار البيان العربي للطباعة والنشر، ط01 ، 1405 هـ-1985م، ص29 .

هـذا العصـر مـن العلمـاء والمحـدثين مـا لـم تعرفـه الأنـدلس مـن قبـل ولا من بعد"[1] .

وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية ، فقد شهدت معاهد الأندلس نشاطا لغويا متعدد الجوانب حيث "تعددت المراكز الثقافية ، وأصبح لكل دولة من دول الطوائف مركز مهم من مراكز الأدب والعلم كقرطبة واشبيلية ، غرناطة والمرية...كما أن إنشاء المكتبات وجمع الكتب في مختلف العلوم ساعد على إثراء العقول وحفز على نشاطها وإبداعها"[2] .

بل كانت قرطبة –فيما يروى " أكبر قطب علمي يجذب إليها المشتغلين بالعلوم اللغوية " ثم أقبل العلماء على التدريس والرواية والإجازة و "اتساع ثقافة الدارس اللغوي وتحصيله وظهور العالم اللغوي الأندلسي الذي يقف على مستوى أكابر علماء المشرق"[3] واحتلاله للمكانة التي وصل إليها المشارقة، خاصة ما يتعلق بالعربية والقرآن الكريم .

كان تأليف المصنفات تتسم بالأصالة والجدة على نطاق واسع ومختلف ،ففي التأليف المعجمي نجد البلوي (604 هـ) في معجمه "ألف باء" وأبا الطاهر السرقسطي (ت 538 هـ) في معجمه "المسلل" كما نجد الشرح والتفسير للسهيلي (ت 581 هـ) في كتابه الروض الأنف ، والخشني (ت 604 هـ) في كتابه "شرح السيرة النبوية" وفي كتب التفسير نجد ابن عطية (ت 541 هـ) في كتابه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" وابن العربي (ت 543 هـ) في كتابه أحكام القرآن"[1].

ويذكر لنا إبراهيم البنا من قيام اتجاهين معارضين في هذا العصر أولهما "أميلْ إلى دراسة كتاب سيبويه، والجمل للزجاجي، والكافي لابن النحاس ، وكان يحمل أشد ما يكون على كتب الفارسي وابن جني ، وكانت حديثة

---

[1] حسن مؤنس ، شيوخ العصر ، دار الرشاد ، القاهرة ، ط02 ، 1417هـ –1994 م، ص 114 ، 115 ، بتصريف .

[2] ألبير حبيب مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس، ص262 .

[3] المرجع السابق ، ص 111 .

العهد بالأندلس. والثاني متمثل في نقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة"[2] .

- "**الاتجاه إلى الشرح** : يمثله كتاب نتائج الفكر للسهيلي وهو صورة واضحة لشرح الأندلسيين وميلهم إلى الإطناب و نقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة ليبينوا على ثبات قدمهم ونفاذ خاطرهم في العلم ، فالسهيلي لا يتردد أن يعلن مآخذه على أعلام النحو كسيبويه والفارسي وغيرهما ، محتكما في ذلك إلى الأصول التي ارتضوها من قياس وسماع ، وإلى المأثور من كلام العرب و الاستشهاد بالحديث بخلاف البصريين الذين تشددوا في القياس.

- **الاتجاه إلى النقد** : يمثله كتاب الرد على النحاة لإبن مضاء القرطبي الذي صرح فيه : " قصدت من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[3] وهذا الكتاب نجد في ثناياه ثورة على أصول النحو العربي ونظرية العامل التي تمثل الأساس الذي قام عليه صرح النحو العربي منذ عهد سيبويه بخلاف السهيلي الذي ارتضى التعليل كأصل ينطلق منه ليجدد في الأصول ويبتكر رؤى جديدة تدل على النظرة الثاقبة والذوق اللغوي الذي نلمسه عند علماء اللغة الأندلسيين قاطبة"[4] .

---

[1] ألبير حبيب مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس، ص28، 57 ، 69 ، 153 ، 164 ، 201 ، 207

[15] السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، مقدمة التحقيق ، ص 11 بتصريف .

[3] ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تح : محمد إبراهيم البنا ،دار الإعتصام ، ط01 ، 1399 هـ-1979م، ص69.

[4] محمد إبراهيم البنا ، السهيلي ومذهبه النحوي ، ص 37 ، 38 ، 39 ، 40 ، 41 .

المبحث الثالث

مصادر الكتاب

*** الكتب التي استقى منها مادته :**

من خلال تصفح الكتاب واستقرائه والنظر في مسائله والتجوال في أبوابه والغوص في أبوابه وفصوله نجد أن السهيلي استقى مادته المعرفية من كتب عدة منها من صرح بها في نصوصه ومنا من لم يصرح بها وقد ذكرها محقق الكتاب منها كتب النحو العربي ودواوين الشعر وبعض الكتب اللغوية والمعاجم هي:

01- الكتب النحوية :

هذه الكتب التي سأذكرها صرح بها السهيلي في نصوص كتابه وقد بنى عليها مسائله وآرائه التي تميزت بالجدة في كل مسألة يتعرض لها ، حيث نجد في الكتاب أكثر نقولاته عن الخليل وسيبويه لا يخرج عن إطار المدرسة البصرية التي جنحت إلى التعليل والعامل ، وها هي قائمة الكتب المصرح بها مرتبة ترتيبا ألف بائي :

إصلاح الغلط لإبن قتيبة: ص 191 .

الإيضاح للفارسي : ص 308 .

الجامع الصحيح للبخاري : ص 265 وهو كتاب في الحديث .

الجمل للزجاجي : ص 35 . وهو كتاب في النحو .

كتاب سيبويه : ص 66 ، 135 ، 358 ، 414 . وقد بنى أرائه ومسائله على هذا الكتاب وقد وافقه في مسائل وخالفه في مسائل أخرى في مواضع كثيرة من الكتاب .

المعاني للزجاج : 319 . وهو كتاب اعتمد فيه على تخريج مسائل بلاغية .

الجمل في النحو للخليل : 319.وقد بنى أرائه ومسائله على هذا الكتاب كذلك .

02-دواوين الشعر :

احتج السهيلي في كتابه نتائج الفكر في النحو بأبيات من الشعر العربي مرتضيا التقسيم الطبقي للشعراء التي ذكرها البغدادي في خزانته حيث قال :"...أَقُول الْكَلَام الَّذِي يستشهد بِهِ نَوْعَانِ شعر وَغَيره فَقَائِل الأول قد قسمه الْعلمَاء على طَبَقَات أَربع الطَّبَقَة الأولى الشُّعَرَاء الجاهليون وهم قبل الْإِسْلَام كامرئ الْقَيْس والأعشى .الثَّانِيَة المخضرمون وهم الَّذين أدركوا الْجَاهِلِيَّة وَالْإِسْلَام كلبيد وَحسان.الثَّالِثَة المتقدمون وَيُقَال لَهُم الإسلاميون وهم الَّذين كَانُوا فِي صدر الْإِسْلَام كجرير والفرزدق .الرَّابِعَة المولدون وَيُقَال لَهُم المحدثون وهم من بعدهمْ إِلَى زَمَاننَا كبشار ابْن برد وَأبي نواس ،فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إِجْمَاعًا وَأما الثَّالِثَة فَالصَّحِيح صِحَة الاستشهاد بكلامها... وَأما الرَّابِعَة فَالصَّحِيح أَنه لَا يستشهد بكلامها مُطلقًا وَقيل يستشهد بِكَلَام من يوثق بِهِ مِنْهُم"[1] .

لقد انضبط السهيلي في احتجاجه بالشعر العربي حسب عصور الاحتجاج وطبقات الشعراء الذين يحتج بكلامهم في الألفاظ كالشعراء الجاهليين والمخضرمين وفي المعاني كالشعراء المولدين ، حيث يقول إبراهيم البنا في هذا الصدد :"فأولاهم في الاحتجاج بشعره هو الجاهلي ، ثم كان أقرب إلى عصره وأبعد من عصر المولدين"[2] .

---

[1] البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،تح:عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1418،04 هـ- 1997م،ج1 ص06.

[19] إبراهيم البنا ، السهيلي ومذهبة النحوي ، ص 274 ، 275 .

وهاهي قائمة دواوين الشعراء الذين احتج بكلامهم نذكرها كما يلي:

ديوان أبي تمام :ص 318 ، 342 ،

ديوان أبي نواس : ص 250 .

ديوان جرير :ص 282 ، 194 ،

ديوان الأعشى : ص 168 ، 270 ، 308 ، 58 .

ديوان امرئ القيس:ص201 ، 58 .

ديوان الفرزدق :ص331 ، 175 ، 412 .

ديوان أمية بن أبي الصلت :ص141 .

ديوان ابن الدمينة :ص 281 .

ديوان ذي الرمة :ص 235 ، 47 .

ديوان كثير عزة : ص 95 ، 235 .

ديوان لبيد : ص 47 .

ديوان النابغة الجعدي : ص240 ، 315، 316 ، 344 .

03-مصادر أخرى لم يصرح بها:

من خلال النظر إلى كتاب نتائج الفكر في النحو عثرنا على نقولات من كتب لغوية ومعاجم لم يصرح بها السهيلي هي:

الحماسة ، أبي تمام :ص 178 .

المقتضب ،أبو عباس المبرد :ص 180 .

الشعر والشعراء ، ابن قتيبة :ص201 .

شرح المفصل ، ابن يعيش : ص 149

تاج العروس ، الفيرز آباي : ص157 .

الكامل ، أبو عباس المبرد :ص202 .

الأغاني ، أبي الفرج الأصفهاني : ص 254 .

لسان العرب، لابن منظور : ص293 .

زهر الآداب، للحصري : ص 59 .

خزانة الأدب ، للبغدادي :ص 367 .

سر صناعة الإعراب، ابن جني :ص 252 .

شرح الكافية، الرضى الإستراباذي: ج2 ،ص 323 .

المبحث الرابع
منهج الكتاب

أولا: المنهج العام عند القدماء في مؤلفاتهم :

قبل الخوض في منهج كتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، سنتعرض في لمحة موجزة المنهج الذي اتكأ عليه علماء العربية المتقدمين في طريقة دراستهم لمسائل اللغة ومفرداتها وأساليبها في بيئة معينة وزمن محدد ، وهل تأثر المنهج الذي اتبعوه بمصادر خارجية أم كان فريدا من صنع أنفسهم وذواتهم وهذا هو السؤال الذي شغل الكثير من الباحثين المعاصرين .

يرى عبده الراجحي في آرائه التي ساقها في كتابه "فقه اللغة في الكتب العربية" والتي شدت انتباهنا " أن الباحثين المعاصرين أجهدوا أنفسهم في البحث عن مصادر خارجية لتفسير الحياة العقلية عند العرب، ويلتمس ذلك عند اليونان على وجه الخصوص كما هو في كتابات طه حسين . ومن ثم يذهب أصحابه إلى أن الدرس اللغوي عند العرب متأثر بالفلسفة اليونانية ، بل مأخوذ من منطق أرسطو ، ويعللون ذلك بوجود تشابه في بعض المصطلحات التي وردت في النحو مثلا والتي عرفت عند أرسطو...فاتفاق ألفاظ المصطلحات لا يعني اتفاق المنهج فالذي لا شك فيه أن الحد والقياس في النحو غير الحد والقياس في المنطق الصوري، وأن التعليل اللغوي غير التعليل الفلسفي ، بالإضافة إلى أنه ليست هناك قرائن تاريخية أو مادية ترجح فكرة التأثر أو النقل"[1] .

"هذا إلى أن الشواهد المختلفة تدل على أن العرب قد خالفوا المنطق الأريسطي ورفضوه، وأنشأوا لأنفسهم منهجا خاصا بالبحث لا يبتعد كثيرا عما يسمى الآن بالمنهج التجريبي، وأن اللغويين – على وجه الخصوص– كانوا يكرهون المنطق

[1] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية، .دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، ص 173.بتصريف.

الأريسطي وكانوا يرفضون اتصالهم به ، على ماتمثله المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس المنطقي*"[1] .

وهذا القول ينفي تأثر علماء العرب بمصادر خارجية كالفلسفة اليونانية التي زعم بعض الباحثين المعاصرين أنها أثرت في النحو تأثيرا بالغا ومصطلحات علم النحو العربي محمولة على المنطق الأريسطي وهذا ما نفته المناظرة التي وقعت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس المنطقي .

وهناك اتجاه آخر صرح أن المنهج المتبع في دراسة العربية ومسائلها قائم على "المنهج الهندي في دراسة الأصوات بالمقارنة مع منهج الخليل في دراسة العروض ، غير أن البحث العلمي الموضوعي لا يقر شيئا من هذا التأثير إذ لا تتوافر لدينا أدلة مادية ترجحه أو تشير إليه "[2].

ويشير عبده الراجحي في مسائله التي ذكرها إلى مسألة مهمة ينبغي الالتفات إليها والتأكيد عليها لنافستها وجلال قدرها والتي يجب أن نفتح أعيينا أمامها لأنها من الحسن بمكان وهي "أن الدرس اللغوي للعربية نشأ وتطور في مناخ عربي ومن ثم فإن محاولة فهمه من "خارج " هذا "المناخ" تؤدي إلى أخطاء فضلا عما يحتف بها من أخطار . ومن الحقائق المقررة أننا لم ندرس كل ما قدمه العلماء العرب من دراسات في اللغة ، وعلى ذلك فإن "الحكم" على المنهج العربي بأنه منهج "منقول" أو "غير عربي"– حكم تنقصه الدقة العلمية . والذي ندعو إليه هو أن تتوفر على درس كل ما قدمه أسلافنا حتى تتوافر لدينا المادة الصالحة لتأريخ منهجهم فيه" [3].

---

[1] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 174 .

* أبو حيان ، الإمتاع والمؤانسة ، المكتبة العصرية –بيروت، ط01 ، 1424 هـ، الليلة الثامنة .ص90–100 .

[2] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 175 نقلا عن : أحمد عمر مختار ، الصوت اللغوي وأثره عند اللغويين العرب ، دار الثقافة –بيروت ، د.ط، 1972 ، ص 127–161 .

[3] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 175 .

وهذا القول نجد في طياته مصطلح البيئة أو المناخ الذي نشأ فيه الدرس اللغوي عند العرب أو ما يسمى بالسياق التاريخي أو الإطار الذي قام عليه المنهج العربي في دراسة العربية وتأصيل أصولها استنباط أحكامها وفروعها .

ويسوق عبده الراجحي قولا حل مسألة التأثر فيقول : "وإذا كان لنا أن نلمس بعض المصادر التي تأثر بها الدرس اللغوي عند العرب ، فنما نلمسه داخل الحياة العقلية عند العرب ، وأهم هذه المصادر الفقه والكلام... وهي تختلف عن الفلسفة اليونانية والمنطق الأريسطي اختلافا جوهريا على ما تفصله الدراسات الخاصة بهذه الموضوعات ومعنى ذلك أنه إن كان هناك تناول غير لغوي في الدرس العربي فإنه ينبغي أن يلمس في مصادر كثيرة في تراثنا العربي"[1] .

ومن هذا القول ينبغي أن نقول أن مصادر التأثر كانت إسلامية محضة ولم تكن يوما ما فلسفية يونانية كما زعم بعض الباحثين المعاصرين الذين تقدم ذكرهم آنفا إذن نستطيع القول أن أصول اللغة محمولة على أصول الشرع وفي هذا بيان واضح أن النص الديني كان نقطة ارتكاز ومنطلق الدراسات العربية .

ويؤكد عبده الراجحي على أمر مهم عند العلماء العرب وهو "المنهج التاريخي المتمثل في عامل الزمن والفترة الزمنية التي قصروا عليها درسهم والتي جعلوها نموذجا للغة الموحدة وهذا لحرصهم على فهم نصوص القرآن الكريم فهما صحيحا يتسق مع الخصائص الحقيقة لهذه اللغة وحفظ شواردها وتقوية كيانها الذي يهدف إلى حفظ حياة الأمة بسماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأمم"[2] ؟

وهل يعاب هذا المنهج على ألسنة المحدثين الذين لم يبلغوا شأوا في فهم التراث العربي من داخله بل "جشموا أنفسهم المشقة في اتهامه ببعض الاتهامات

---

[1] المرجع السابق ، ص 175 .بتصريف.

عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 177 . بتصريف.

ووصفوه بأنه ناقص لا يصل إلى درجة ما وصل إليه علماء الغرب المعاصرين الذين أسسوا علومهم اللغوية على مبدأ أن اللغة يجب أن تدرس في ذاتها ولذاتها دون أن تكون هناك غايات نصل إليها بخلاف المنهج العربي الذي يتميز بالأصالة ويتجلبب بجلباب إسلامي قرآني يهدف إلى سبر أغوار نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف"[1] .

ويستبعد أيضا أن العلماء العرب لم يستندوا إلى المنهج المقارن لأنهم" رأوا في لغتهم أنها مفضلة بين لغة الأمم بما تتميز به من خصائص صوتية ونحوية إلا ما وجد عرضا في بعض الكتب اللغوية دون أن يلجئهم هذا الأمر إلى دراسة اللغة على أساس مقارن" [2].

وفي الأخير يقرر عبده الراجحي المنهج الذي اعتمده علماء العربية قديما وهو "المنهج الوصفي التقريري الذي تناولوا فيه مسائل اللغة تناولا لغويا مبنيا على وصف الظواهر كما هي، وليس شرطا أن يتطابق هذا المنهج مع ما يقرره المحدثون، لكنه في جوهره العام يقترب من كثير من المنهج الحديث وله خصائص ذكرها بالتفصيل سنوجزها فيما يلي :

01- البيئة التي أخذوا منها مادتهم اللغوية والتي اقتصرت على فترة زمنية محددة.

02- تصنيف المادة اللغوية التي جمعوها في فترة زمنية على أساس وصفي تقريري محض .

03- تعليل الظواهر اللغوية التي تختلف تماما عن الأسس الفلسفية الأرسطية ومردهم في التعليل هو ربط الظواهر في سياق لغوي واحد والتعويل على الحس والذوق الطبيعي باعتيار اللغة مادة طبيعية وليس على المنطق أو الفلسفة كما ذكرنا آنفا وهذا ما نجده كثيرا في كتب المتقدمين .

---

[1] المرجع السابق ، ص19- 25 - 178 .بتصريف.

27عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 178 .

04- اهتمامهم بالمستويات الخمس التي أقر بها الدرس اللغوي الحديث وهي : الأصوات والصرف والنحو والدلالة .

فالمنهج في معظمه إذن منهج لغوي وصفي ، وإذا كان العرب لم يقدموا منهجا تاريخيا ولا منهجا مقارنا ، فإن الذي قدموه خليق بالدراسة والاهتمام"[1] .

ويقول أخيرا ملمحا إلى أهمية هذا المنهج في الدراسات العليا وأنه خليق بالتعمق والدراسة والبحث في مكنوناته وأسراره ومنطلقاته :"... ولا ينبغي أن نمل من التأكيد على أن دراسة ما قدمه أسلافنا أن يسبق أية محاولة للتاريخ أو النقد فضلا على أنه ينبغي أن يسبق أية محاولة للتجديد والذي لا شك فيه أن مثل هذا المنهج يحتاج إلى عمل جاد ، وتنسيق بين الجهات التي تضطلع بالبحث اللغوي ونحسب أنه من الضروري توجيه طلاب الدراسات العليا هذه الوجهة لأن إدراكهم للقديم وتعمقهم هو الأساس الصحيح لتأصيل الدرس العربي، ولسنا ندعو إلى إغفال المناهج الحديثة ، بل ينبغي أن نكون على اتصال مستمر بها ، شرط لا نعجل في الحكم على المنهج العربي قبل درس، لأن ذلك خطأ فضلا عن أنه خطير"[2].

<u>ثانيا</u> : <u>منهج الكتاب عند السهيلي</u> :

وإذا جئنا إلى السهيلي نجد أنه لم يخرج عن المنهج العربي الأصيل الذي قدمناه آنفا بل أسس كتابه على أصول متينة خاصة في تعليل المسائل اللغوية التي شغلت النحاة الذين سبقوه سواء في المشرق أو في المغرب وقد لمح في مقدمته للكتاب عن المنهج الذي سيسير عليه قائلا : "وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان، وأمراض همة لا تغب، وزمانة مرض تنيم الخاطر فلا يهب - على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة فالآن حين أردت زفافها إلى أسماع الطالبين، فإن لم يكونوا لأبكارها خاطبين،ولا في نفائسها بحكم هذا الزمن النائم أهله

---

[1] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية، ص179-180-181-182 -183. بتصريف.

[2] المرجع السابق ، ص 184 .

راغبين.ومقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب (الجمل) لميل قلوب الناس إليه، وقصرهم الهمم عليه"[1].

ويبدو أن الإمام السهلي كان مغرما بالتعليل كما هو ظاهر في كلامه في مقدمة الكتاب ، لكن المنهج الذي سيتبعه يدور حول اكتناه أسرار هذه اللغة الشريفة التي ميزها الله بالقرآن الكريم الذي ضمن لها الخلود والديمومة على مر العصور والدهور وهذا ما ألمحنا إليه سالفا بأن قلنا أن المنهج العربي هو منهج أصيل غايته فهم ماجاء به التنزيل.

ولننظر إلى كلام السهيلي في بادئ الأمر في قوله "أسرار هذه اللغة الشريفة" هذا يدل أن الكتاب كله مبني على أساس التعليل كما قال " على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة من علل النحو اللطيفة"، وسنرى في الفصل القادم أنه اهتم كثيرا بمسائل النظم القرآني والأسرار التي تنطوي حولها اللفظة القرآنية وما تحمله من دلالات ومعاني تذهل العقول .

والأرجح أن السهيلي اختار طريقة "كتاب الجمل في طرح آرائه وهو من أعظم كتب النحو في القرن الرابع للهجري ، وقد تلقاه أهل العلم بالترحاب والإكبار وقامت حوله دراسات ، وألف العلماء كتبا كثيرة تناولوا فيها الكتاب من مختلف الزوايا لما يتميز به من الترتيب المنهجي لأبواب النحو ولطريقة عرضه الواضحة وأمثلته وشواهده الموجزة"[2] .

وترتيب موضوعاته "لألفة أهل الأندلس بطريقة أبي القاسم الزجاجي (337 هـ) وهي المنهجية التي اعتادها الأندلسيون، فلو نظرنا في نكت الأعلم الشنتمري وإصلاح الخلل للبطليوسي وغيرهما لتأكد القارئ أن المؤلف نحا نحوهما ، والمعروف أن للسهيلي آمال كثيرة أراد أن يجمعها مرتبة على نسق كتاب الجمل "[3].

---

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص35 .

[2] مجلة جامعة دمشق ،، العدد 03+ 04 ،المجلد 24 ،سنة 2008 ، ص 51 .

[3] الأثر ، مجلة الآداب واللغات ، جامعة ورقلة ، العدد السادس ، ماي 2077 ، ص 220 .

ولم يكن السهيلي ينوي شرح آراء الزجاجي ، إنما ابتغى تشويق الدارسين على الإطلاع لما كتبه السهيلي .

وقريب من هذا وتتمة له ما قاله ابراهيم البنا في تحقيقه للكتاب كاستنتاج استنتجه من مقدمة الكتاب :

01"- أن السهيلي كانت له أمال متفرقة .

02- وأنه أراد أن يجمع من هذه الأمالي نسخا .

03- وأنه سيرتب هذه الأمالي على ترتيب أبواب كتاب الجمل .

ومعنى هذا أنه غير عازم بكتابه هذا على شرح جمل الزجاجي ، وإنما هو يرتب مسائله وأماليه التي أملاها منذ زمن ، على ترتيب أبواب الجمل ، حتى يستفيد بها من يريد أن يدرس الكتاب"[1] .

ونزيد قولا على قول البنا وهو أن السهيلي أعجب بكتاب الجمل للزجاجي في طريقة تبويبه وترتيبه للمسائل لذا كان هذا الكتاب النموذج الأمثل ليحتذي عليه السهيلي في ترتيب مسائله وأماليه المتفرقة التي "يبلغ عددها 77 مسألة تترد بين الطول والقصر "[2].

وهذه المسائل المذكورة في أبواب الكتاب وفصوله لم يعن السهيلي فيها بذكر الآراء والتوجيهات، كما "فعل غيره من النحاة أمثال أبي البركات الأنباري والعكبري، وإنما كان السهيلي أولا صاحب نظرة ذاتية في كل ما عرض له من مسائل الكتاب وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر،أو باختيار لآراء سبق بها ولكنها تقوم على مقدمات تمثل موقفه من اللغة ورأيه فيها، حتى لتحس أن هذه الآراء المختارة من صنعه، وكأنها ينبغي أن تنسب إليه ، وهذا ما عنيناه من قبل بالجدة في التناول"[3] .

---

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص21 .

[2] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص21 .

[3] المرجع السابق ، ص 22 .

ولما كانت مسائله تمثل نتائج انتهى من تقريرها، فقدا بدا واضحا فيها طريقة المدرس الذي يكثر من الاعتراضات تمهيدا للرد عليها ، "ولذلك غلب عليها أن يقول : "فإن قيل"... "قلنا" ، كما بدا فيها جانب آخر، وهو حشد النظائر وضرب الأمثلة، رغبة في التوكيد والتقوية . ولذلك فإنه يمكنك أن ترى يقينا لظواهر لغوية اختلف فيها النحاة دون أن يحددوا الظاهرة متحدثا عن أسرار زيادة بعض الحروف ، وعن علاقة الدعاء والزمان وكذلك ترى في المسألة الواحدة أبوابا مختلفة من النحو وثقافة متعددة الجوانب"[1] .

فالمنهج الذي ارتضاه السهيلي لنفسه تميز بالجدة في التناول ، فهو في طريقة تناوله للمسائل يبني على الأصول المتفق عليها بين النحاة ثم يدقق النظر ويمعن الفكر ليكتشف أسرار خفية لا يتفطن لها إلا من له ذوق كبير وإحساس عميق باللغة العربية ، حيث تراه متكلما مع المتكلمين ، مفسرا مع المفسرين ، ونتائج الفكر في النحو هو نتيجة عبقرية فذة أندلسية ذات ثقافة موسوعية في جوانب شتى ومختلفة لا تركن للتقليد بل تسعى جاهدة إلى الغوص على جملة من الحقائق وتحاول إدراك الدقائق، ومن خلال دراستنا لهذا الكتاب رأينا العجب العجاب فيما يعرضه السهيلي من مسائل، بل رأينا في المسألة الواحدة أبوابا كثيرة في النحو .

والغريب في هذا الكتاب هو اشتماله على مسائل مهمة سبق إليها السهيلي ولمح إليها خاصة ما سنتاوله في المسائل الدلالية في الفصول القادمة والتي درسها علم اللغة الحديث وأقرها .

والكتاب في مضامينه لم يغفل مستويات الدرس اللغوي الحديث كما أسلفنا الذكر بل وجدنا في مضامنيه جميع المستويات اللغوية المتمثلة في: الصوتي الصرفي، المعجمي ، النحوي والدلالي .

---

[1] المرجع نفسه ، ص22 .

وهـــذه هـــي ســـمات المـــنهج الوصـــفي التقريـــري الـــذي ســـار عليـــه علمـــاء العربيـــة فـــي جميـــع مؤلفـــاتهم ومصـــنفاتهم وهـــو مـــا نظَّـــره علـــم اللغة الحديث.

المبحث الخامس

موضوعات الكتاب

اشتمل كتاب نتائج الفكر في النحو على 77 مسالة ترددت بين القصر والطول وهي أمالي متفرقة كما أسلفنا الذكر رتبها السهيلي على كتاب الجمل ليسهل على الطالبين دراستها كما صرح في مقدمته للكتاب .

قلنا إن المنهج العربي في سماته قام على عناصر وخصائص منها : اهتمامه بمستويات الدرس اللغوي الحديث المتمثلة في:المستوى الصوتي،الصرفي المعجمي النحوي .الدلالي . وفي هذا الصدد يقول عبده الراجحي : "... أن دراستهم للغة لم تقتصر على مستوى واحد، وإنما شملت ما يدعو إليه المنهج الحديث، فدرسوا الأصوات والصرف والنحو والدلالة، وتناولوها تناولا وصفيا على ما ظهر مما قدمناه من وصفهم للأصوات المفردة والأصوات في الكلام بل الإحساس بعائلة الصوت الواحد فيما يعرف بالفونيم، وعلى ما ظهر من فهمهم للنحو بأنه دراسة الجملة، ومن دراستهم للفصائل النحوية في مقدمات كتبهم، ثم ما ظهر من دراستهم على المستوى الدلالي سواء كان على مستوى المعجم أو على مستوى المعنى عموما "[1].

[1] عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 183 .

وهذه المستويات قد تعرض لها علم اللغة الحديث بالبحث والتأليف حيث يقول محمد مبارك:للغة عناصر تتألف منها وترجع بالتحليل إليها وهي:

- الأصوات التي تتألف منها الألفاظ .

- الألفاظ المفردة أو الكلمات .

- التراكيب .

ولكل من هذه العناصر مباحث خاصة هي فروع لعلم اللغة وقد أصبح علما أفرد بالبحث والتأليف "[1].

وفي ضمن كتاب نتائج الفكر في النحو نجد المستويات الخمس قد تناولها السهيلي والتي تصب كلها في المعني أي أن المستويات كلها تخدم الدلالة فهو لم يقتصر على النحو فقط بل تطرق إلى مسائل في المعنى معتبرا أن النحو معنى وفي هذا الإطار يقول أحمد عمر مختار :

وقد أصبحت النظرة إلى التحليل الدلالي الآن على أنه يغطي فرعين :

01- أحدهما يهتم ببيان معاني المفردت ، وذلك حين تعمل الوحدات اللغوية كرموز لأشياء خارج الدائرة اللغوية، أو حين تكون العلاقات بعض الحقائق المعينة في الواقع . وقد أطلق بعضهم اسم المعاني المعجميةlexical meaning .

02- والآخر يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات، أو العلاقات اللغوية مثل المورفيمات والكلمات والجمل وذلك حين تقوم الرموز اللغوية لعلاقات بين عناصر

[1] محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ، ص 07 .

لغوية أخرى .وقد سماها بعضهم المعاني النحوية (grammatical or syntactic meaning)."[1] وكلا الفرعين نجدهما مجسدين تجسيدا واضحا عند استقرائنا للمسائل الدلالية في الكتاب .

وإذا رجعنا إلى الكتاب وبالنظر إلى المستويات التي ضمنها سنجد أن السهيلي اهتم بالمسائل الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية والدلالية وسوف نعطي بعض الأمثلة حول ذلك :

- في المستوى الصوتي:

*** في الحركة والسكون :**

" يقول مثلا : فقولنا إذاً: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضاً وجزما، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما"[2].

<u>طول صوت المد :</u>

"أما " أخت " و " بنت " فالتاء من " أخت " مبدلة من " الواو " وكما أبدلت منها في " تراث " و " تخمة "، وإنما حملهم على ذلك هاهنا أنهم رأوا المذكر قد حذفت لامه في الإفراد فقالوا: أخ، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث: " أخة " بهاء في الوقف، فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التاء حرف إعراب في الإضافة والإفراد، ولم يمكنهم أن يعيدوا المحذوف في الإضافة تتميماً للفظ فيخالف لفظه لفظ المذكر، ولا أمكنهم من تطويل الصوت بالحركات ما أمكنهم في التذكير، لأن ما قبل (تاء) التأنيث ليس بحرف إعراب، ولا أمكنهم نقصان اللفظ في الموطن الذي تم فيه المعنى، فجمعوا بين الأغراض بإبدالها تاء، لتكون في حال الإفراد علماً للتأنيث"[3].

---

[1] أحمد عمر مختار ، علم الدلالة ، ص 06 -07 .

40 السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص84 .

[3] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص102-103.

- في المستوى الصرفي:

" (وما الرحمن) ؟ ولم يقولوا: وما الله؟ ولكنه – وإن كان يجري مجرى الأعلام – فإنه مشتق من الرحمة، فهو وصف يراد به الثناء، وكذلك الرحيم، إلا أن الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان ونحوه، وإنما دخله معنى[26] المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة، فكان " غضبان " و " سكران " حاملاً لضعفين من الغضب والسكر، فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية، لأن التثنية ضعفان في الحقيقة، ألا ترى أنهم قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشيئين متلازمين فقالوا: " الجلمان " و " القلمان " فأعربوا " النون " كأنه اسم لشيء واحد، فقد اشترك باب " فعلان، وباب التثنية.ومنه قول عائشة رضي الله عنها" إذا حاضت المرأة حرم الجحران " بالرفع. وهو قول طائفة من أهل العلم غير " القُتبي (276هـ)" ومنه قول فاطمة – رضي الله عنها – في نداء ابنها " يا حسنان، يا حسينان " هكذا روته الرواة برفع " النون ".ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: " غضبانين "وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يقال: " غضبانة "، وامتنع تنوينه كما لا ينون " نون الاثنين ".فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعته إياها لفظاً ومعنى. "[1].

<u>اشتقاق الصراط :</u>

" أما اشتقاق الصراط فمن " سَرِطتُ الشيء أسْرَطَهُ "، إذا بلعته بلعاً سهلاً.فالصراط هو الطريق السهل القويم، وجاء على وزن " فِعَال "، لأنه مشتمل على سالكة اشتمال الحلق على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللحاف والخمار والِّرداء، وكذلك الشِّكال والعِنان، إلى سائر الباب"[2].

---

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص53-54 .

[2] المرجع نفسه ، ص24 .

المستوى التركيبي :

" إن قيل: فقد تقول: عملت الصفحة، وصنعت الجفنة، وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟.قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب.وهي نفس العمل (وأما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل) والفعل إلى الأحداث دون الجوهر.وهذا إجماع منا ومنهم، فلا يصح حملهم على غير ذلك وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجار الكلام فهو ظاهر"[1].

*** مسألة في لن :**

" لن" فيها معنى "أن"وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن، كأنه يقول: أيكون أم لا يكون؟(قلت في النفي لا يكون) وهذا كله مقو لتركيبها من " لا "و" أن"، وسأشرح لك وجه اختصاصها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون " لا "."[2]

المستوى النحوي :

***دلالة الإعراب :**

"الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه!والحكمة فيه عندي – والله أعلم – أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلًا أو مفعولًا وغير ذلك.وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه.فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله – وهو الوصف – بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف"[3] .

---

[1] المرجع السابق ، ص190.

[2] المرجع نفسه ، ص133.

[3] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص92.

*** دلالات الحركات :**

- باب الابتداء أو الرفع:

الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عن 28 ل مخبر عنه مقدم في الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفا.ووجه آخر في استحقاق المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظاً في الحديث من المفعولات والمجرورات فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المنقول، كما تقدم فيما مضى من الأصول"[1].

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص406

المستوى الدلالي :

*** مسألة في الاسم والمسمى والتسمية :**

"الاسم الذي هو " السين " و " الميم " عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان – إن كان من المحسوسات – كزيد وعمرو – وفي الأذهان – إن كان مع المعقولات – كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان. بما يترجم عنه، ويتوصلٍ إلى فهمة والكشف عن حقيقته، ثم ذلك الشيء المعبر عنه – وهو الشخص مثلا – كما استحق بأن يكون له عبارة بين المتخاطبين يترجمون بها عنه. وهي " الزاي " و " الياء "و " الدال" مع قولك "زيد" مثلاً، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه، لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الأذان. فاللفظ المؤلف من" ألف" الوصل، و" السين " و " الميم " عبارة عن اللفظ المؤلف من " الزاي " " الياء " و " الدال " مثلاً. واللفظ من " الزاي " و" الياء " و " الدال " مثلاً.عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو "الزاي "و"الياء"و"الدال" هو الاسم، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو"السين"و" الميم"عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذلك الاسم أيضاً غير المسمى"[1].

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص39.

المبحث السادس

تأثيره فيمن جاء بعده من الكتب

لقد كان نتائج الفكر في النحو مصدرا مفيدا لدى عالم من علماء القرن السابع للهجرة المعروف بابن القيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد الذي جاء فيه الكثير من النقولات عن السهيلي في المسائل اللغوية والنحوية في مواضع كثيرة من الكتاب مع زيادة بعض التعليقات والتعقيبات والاعتراضات .

لكن جاء عن إبراهيم البنا محقق كتاب نتائج الفكر في النحو قولا ينبغي الإشارة إليه والرد عليه حيث قال : " بأنه(ادعى نحو السهيلي لنفسه)، وأنه : إنما حذف مقدمته وقدم وأخر، وزاد قليلا واختصر، حتى ليظن القارئ أن ليس له فيه نصيب من قريب أو بعيد ، وان البدائع المسطورة في كتابه هي "نتائج الفكر"[1] ' .

وهذا القول فيه عدم إنصاف وحكم مسبق وجائر في ذات الوقت على عالم من العلماء دون تمحيص أو تحقيق في المسائل التي نقلها من كتابه والبنا لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى القول بـ:" ينبغي إعادة النظر في هذا الرجل ، إذا نسب إليه من الآراء ما أدخله في عداة النحاة"[2].

---

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، مقدمة التحقيق ، ص 07 .

[2] المرجع السابق ، مقدمة التحقيق ، ص07 .

وهنا يجب الالتفات إلى شيء مهم جدير بالذكر يتعلق بعزو الفوائد إلى أهلها – لاينبغي أن يختلف فيه ، تواردت عليه كلمات الأئمة السابقين ومن بعدهم والمؤلف منهم .

قال أبو عبيد (224 هـ): "من شكر العلم أن تقعد مع كل قوم، فيذكرون شيئا لا تحسنه فتتعلم منهم ، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر فيذكرون الشيء الذي تعلمه فتقول : والله ما كان عندي شيء حتى سمعت فلانا يقول كذا وكذا فتعلمته فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم)"[1] .

وقال النواوي : (676 هـ): (ومن النصيحة : أن ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها فمن... فعل ذلك بورك له في علمه وحاله ومن أوهم ذلك وأوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنه له فهو جدير أن لا ينتفع بعلمه ولا يبارك له في حال. ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائما. وإتقانه فأنا أنقل ما ذكره رحمه الله مختصرا. وأضم إليه ما تيسر مما لم يذكره فإن الدين النصيحة: ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها...)"[2] .

وما قاله أبو عبيد والنووي أصل معروف جرى عليه جل العلماء عبر العصور والأزمان ، وعالم من العلماء بابن قيم لا يجب أن يتهم بهذا الاتهام مباشرة وأنه دخل في عداد النحاة بانتحاله نحو السهيلي .

فقد قال في كتابه بدائع الفوائد : "فهذا ما فتح الله العظيم ... ولا تتبع لهذه الكلمات من مظان توجد فيه ...والله يعلم أني لو وجدتها في كتاب لأضفتها إلى قائلها ، ولبالغت في استحسانها..."[3].

---

[1] السيوطي ،المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط01، 1418هـ 1998م،ج02، ص273 .

[2] النووي، بستان العارفين ،دار الريان للتراث، د.ط، د.ت ، ص 16.

[3] ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، تح : علي بن محمد العِمران، دار عالم الفوائد، د.ط، د.ت ، ج1، ص249 .

وقال في موضع آخر يقول" فتأمل هذه المعاني ... وقد ذكرنا من هذا وأمثاله... مال وجدناه لغيرنا لأعطيناه حقه من الاستحسان والمدح ... "[1].

وهذا يثبت الأصل التي اتفق عليه جميع العلماء وأقواله صريحة صحيحة لا غبار عليها .

قال محمد العمران مبينا طرائق نقل ابن القيم عن السهيلي داحضا بذلك ما زعمه البنا :"وقد صرح ابن القيم بالنقل عن السهيلي صراحة لا مزيد عليها ، وكان له في ذلك طرائق :

– أن يذكر رأس المسألة دون نسبة ،وفي أثناء الأجوبة والمناقشات يورد كلام السهيلي و وتعليقاته .

– ذكره لكلام السهيلي بنصه ثم يعقبه بكلامه .

– ذكره فصلا حسنا للسهيلي وهذا لفظه .

– تارة ينقل الفائدة ، وفي آخرها يقول : (هذا لفظ السهيلي).

– وأحيانا يقول : وهذا ما أشار إليه السهيلي فقال : ويسوق نصه .

– وقال في موضع : وقال بعض الناس وهو السهيلي .

– وقال في آخر : هذا تقرير طائفة من النحاة منهم السهيلي"[2] .

وعلى هذه الوتيرة سار المصنف في النقل عن السهيلي ، من الإشارة إليه ونقل كلامه بنصه، إما في أول الفائدة أو في آخرها ، أو في درج الكلام ناسبا إليه أكثر تحقيقاته وبدائعه، مع الثناء البالغ ، والإعتراف له بالفضل والتقدم ". فمن الثناء عليه : "وهذا الجواب

---

[1] المرجع السابق ،ج02 ، ص528 .

[2] ابن قيم ، بدائع الفوائد ، ص 59 –60–61–62 بتصريف .

من أحد أعاجيبه وبدائعه رحمه الله"... "[1] "وهذا كلام الفاضل، وهو كما ترى كأنه سيل ينحط من صبب"[2] وأثنى على ذهنه الثاقب وفهمه البديع."

لقد كان المؤلف ابن القيم ذو نزعة اجتهادية متميزا بروح المناقشة فهو لا يخضع للتقليد بل هو العبقري الرشيد الذي يبحث عن الحق في المسألة من جميع الوجوه وقد أعجبته كثيرا المسائل التي آثارها السهيلي لأنها جاءت طباقا لعقليته والمنهج الذي احتذاه في كتابه وهذا ما أثبته العمران إذ قال : "...وبعد فلم يكن المؤلف مجرد ناقل ومقرر لكلام السهيلي –على علة كعبه وجودة مباحثه –بل جاراه في المضمار ووقف معه موقف القرن والند ، بل أربى عليه في بعض الأحيان ، وناقشه ورد عليه في مسألة أو تفسير آية أو معنى حديث أو رأي ضعيف وواهن أو تعجب من فهمه الخاطئ مع ذهنه الثاقب وفهمه البديع "[3].

ونرجع إلى قول البنَّا الذي صرح فيه : أن ابن القيم لا يحق له أن يدخل في زمرة النحاة وليس من شأنه النحو " فهذا القول على حد زعمه فيه نظر لأنه أدعى نحو السهيلي لنفسه " فهذا ليس بالمنصف فقد وجدنا أقوالا لبعض العلماء "كالسيوطي والصفدي أدخلاه في طبقات النحويين واللغويين"[4] .

"ويضيف العِمران محقق الكتاب أن نتائج الفكر في النحو كان بمثابة التذكرة لابن القيم والتذكرة يتجوز فيها ما لا يتجوز في غيرها من الكتب وقد أجبرته طبيعة كتاب بدائع الفوائد وموضوعه في أن ينقل الكثير من أقوال السهيلي بذكر اسمه في أول النقول ووسطها وآخرها بينما لم يذكره في مواضع كثيرة من كتابه لأن نقله كان متتابعا أو شبه متتابع ، وهذه

---

[1] المرجع السابق ، ج01 ، ص 38 .

[2] المرجع نفسه ، ج01 ، ص 326 .

[3] المرجع نفسه ، ج01، ص 61 .

[4] ينظر:السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، ج01 ، ص 62 ، 63 و الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: د .علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ،دمشق – سوريا ،ط01 ، 1418 هـ – 1998 م،ج04 ، ص 367 .

اعتذارات سائغة وجيهة خاصة إذا علمنا أن المواطن التي لم يصرح فيها باسمه أقل بكثير مما صرح به فيها"[1].

ويؤاخِذ العِمران في الأخير البنَّا في أمرين انتصر فيهما لابن القيم وهما في غاية الصراحة وفيهما إنصاف لأهل العلم وبيان الحجة على أن ما قاله لم يكن على استقامة مَحَجَّة حيث قال ، "ويؤخذ على البنا أمران :

"**الأول** : فاته كثير من التصحيحات التي هي في البدائع على الصواب، وفي نسخ النتائج على الخطأ .

الثاني : وهو أشدهما : أنه أهمل تعقبات ومناقشات وردود وإضافات ابن القيم على السهيلي ، فلم ينقل شيئا منها ، بل لم يشر إليها مجرد الإشارة؟ وهذا حيف بالكتاب المحقق ، وقلة نصفة لابن القيم ، ولعله أغفل ذلك كله لتسلم له نتيجته التي تهاوت أمام الحجة والبرهان "[2].

[1] ابن القيم ، بدائع الفوائد ، ص 63 .

[2] المرجع نفسه ، ص 64 .

الفصل الثاني
الدلالة الإفرادية

المبحث الأول

دلالة الألفاظ

"تتوقف كثير من قضايا الحياة على فهم النصوص فهما صحيحا دقيقا، ففي ميدان الحقوق والقانون مجال للاختلاف على دلالة الألفاظ في المعاهدات الدولية والاتفاقيات التجارية والمعاملات الاقتصادية وفي ميدان الدين وخاصة في الفقه الإسلامي تحتل النصوص موقعا خاص، ويتعلق على فهمها تحديد الأفكار في العقائد والأحكام في قضايا المعاملات والعبادات، ويقع لذلك الاختلاف في فهم مراد الشارع وتحديد معاني الألفاظ في القرآن والحديث"[1] و"الأصل في الألفاظ أن يختص كل لفظ بمعنى معين ، بهذا جرت الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغات في العالم ، غير أنا نعرف أن أمور الحياة الدنيا متداخلة متشابكة تكون في مجموعها نظاما متماسك الأطراف ، ولا غرابة إذا أن نرى معنى يقترب من آخر، أو أن نرى جزءا من معنى يشترك في عدة ألفاظ . ومع ذلك تتجه معظم اللغات إلى تخصيص اللفظ بمعنى معين، يصبح له بمثابة العلامة متى طرقت السمع، أثارت في الذهن دلالة معينة يشترك في فهمها أفراد البيئة اللغوية"[2] .

"ومهما قيل عن نشأة الألفاظ في لغة الإنسان الأول، لا نستطيع أن نتصور أنها يمكن أن توجد في عصورنا التاريخية إلا حين تدعو الحاجة إليها، بعد أن استقرت اللغة الإنسانية ، وأصبحت مهمتها الأساسية أن تتخذ وسيلة التفاهم بين أفراد المجتمع "[3].

و"تعلق فهم النصوص ببحث دلالة الألفاظ أن تذوق النصوص تذوقا سليما ومعرفة مواقع الألفاظ وتمييز مواطن الجمال ومواضع الدقة ، وبراعة القول فيها، يمكن أن يعين على حصول ملكته وتنميتها الإطلاع على هذه المباحث اللطيفة من علم اللغة مباحث دلالة

---

[1] محمد المبارك ، فقه اللغة ، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية ، مطبعة جامعة دمشق ، د.ت ، ص 134 ، 136 .

[2] إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ،د.ت ، ص165 .

[3] المرجع السابق ، ص 165 .

الألفاظ، وما يكون للفظ من معان متعددة تتناوب في الظهور بحسب سياق الكلام، وما يلقيه الاستعمال على اللفظ من ظلال وألوان ، وما يتعاقب عليه خلال العصور من معان وبذلك هذا الفرع من علوم اللغة النقد الأدبي على أداء وظيفته بما يمده به من نظرات وخبرة في قوانين الألفاظ . على أن البحث في معاني الألفاظ لا تقتصر فائدته على مثل هذه الفوائد العملية والثمرات الأدبية ، فإن له مع ذلك نتائج علمية وقيمة نظرية، ذلك أنه طريق لكشف بعض الحقائق المتعلقة باللغة وصلتها بأهلها ، بعقليتهم وبيئتهم وعاداتهم . فإن فهم لغة من اللغات يتوقف بداهة على معرفة مفرداتها وتراكيبها، وليس من اليسير فهم مفردات الألفاظ ومعرفة ما تنطبق عليه وما يدخل في مدلولها وما لايدخل فيه، وما أكثر ما ينخدع المرء بظاهر اللفظ في لغة من اللغات حتى يدخل تحت هذا اللفظ ما لا يدخله فيه أهل تلك اللغة أو أهل عصر بعينه"[1] .

[1] فايز الداية ، علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر – دمشق ، ط02 ، 1996م ، ص 290 .

1- التـرادف :

<u>أولا</u> : تعريفه :

"من السنن التي شاعت عن العرب أنها تعبر عن الشيء الواحد بالأسماء المتعددة"[1] . وهذا ما عرف بالترادف.

والترادف في اللغة معناه: التتابع؛ قال ابن فارس في مقاييس اللغة:(("الراء والدال والفاء أصلٌ واحدٌ مطّرد، يدلُّ على اتبِّاع الشيء. فالتَّرادف: التتابع))"[2].

وفي الاصطلاح معناه: "(اتحاد المسمى واختلاف أسمائه، كقولنا الخمر والراح والمدام، فإن المسمى بهذه الأسماء شيء واحد، وأسماؤه كثيرة"[3].

وإذا أردنا أن نبين العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي قلنا: معنى الترادف اللغوي هو التتابع، وهذا المعنى موجود في الترادف الاصطلاحي، "حيث أن الكلمات يتبع بعضها بعضا في الدلالة على معنى واحد أو مسمى واحد"[4].

---

[1] الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، د.ط، ص52. وسيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1988م، ج1،ص24. وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وأسرار العربية، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1997م: ص59. والشجيري هادي أحمد فرحان، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1،2001م، ص259.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط،1989م، ج2،ص503.

[3] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، ط2، ص50

[4] آل مغيرة عبد الله بن سعد بن عبد الله، دلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية، دار كنوز إشبيلية، الرياظ، ط1،2010م، ج1، ص196.

ثانيـا : وقوعه في اللغة :

1- عند القدماء :

شكلت ظاهرة الترادف حيزا كبيرا في اللغة العربية وشغلت بال كثير من العلماء على اختلاف عصورهم قديما وحديثا ، فمنهم من أثبتها وجعلها خصيصة من خصائص اللغة العربية وألف فيها تصانيف ذكر فيها الأسماء المترادفة ومنهم من أنكرها ولم يقر بوجودها في اللغة خاصة في القرآن الكريم الذي وضعت كلماته ضمن بناء محكم متقن حيث أن كل لفظة تباين لفظة أخرى ولا وجود للترادف أصلا، ومن العلماء الذين أثبتوا وقوعها مطلقا، وتوسعوا فيها هم في الغالب الأعم جمهور الأصوليين، وطائفة من أهل اللغة، كابن خالويه، وابن جني وابن سيده، والفيروز آبادي، وقد ألف في ذلك كتابا سماه الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف، وغيرهم، ونسب أبو هلال العسكري هذا القول إلى كثير من اللغويين والأصوليين.

ومن الذين أنكروا وقوع الأسماء المترادفة وألفوا في إبطالها، طائفة من أهل اللغة، كابن الأعرابي، وابن فارس، ونقله عن شيخ ثعلب، وأبي هلال العسكري، وقال: "وإلى هنا ذهب المحققين من العلماء، وغيرهم"[1].

"وحجة من أثبت وقوع الأسماء المترادفة: ما أثر عن العرب من إطلاقها الأسماء المختلفة على الذات الواحدة، نحو ما أثر عنها من أسماء السيف، والأسد، ونحوها، مما هو مسطور في كتب الترادف"[2].

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وأسرار العربية، ص59،60. وأبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1991،7م، ص13. وابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م: ج4،ص174. والزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص105،106. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ج1، ص403-407. والزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، د.ط،1965م: ج1،ص26. والشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، ص259،260 وآل مغيرة، دلالات الألفاظ عند ابن تيمية، ج1، ص199،

[2] الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، ص259.

وأما حجة من أبطله فيفصح عنها العنوان الذي وضعه أبو هلال العسكري في كتابه الفروق، فقد صدره بباب "في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة"[1].

2- عند المحدثين :

من العلماء المحدثين الذين أثبتوا ظاهرة الترادف في اللغة العربية الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن الترادف حقيقة لغوية وظاهرة موجودة في لغتنا وقد وضع شروطا خاصة لتحقيق الترادف التام "[2].

أما صبحي الصالح فاعتبره من أهم العوامل التي تساعد على اتساع اللغة وثرائها اللفظي ."[3]

"أما رمضان عبد التواب فلم ينف وقوع الترادف على الرغم من تفرد كلمة بمعان مختلفة مستدلا بإحساس الناطقين باللغة الواحدة إذ يعاملون الألفاظ معاملة المترادف ويفسروها ببعضها"[5] .

"ونجد كذلك كمال بشر الذي يقر بوجوده لكن مع توفر شروط[4]، وهذا ما ذهب إليه أحمد عمر مختار "[5].

أما أولمان فقد أقر بوجوده مع تضييق شديد في مجال حدوثه ، يقول في ذلك : "إذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة محدودة " وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج

---

[1] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة: ص19. وينظر: الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، ص260.

[2] إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط8 ، 1990م ، ص 55 .

[3] صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ،مطبعة جامعة دمشق –سوريا ، 1379هـ-1960 م، ص 299 ، 300 .

[5] رمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة –مصر ، ط06 ، 1420هـ-1999م، ص 315 ، 316 .

[4] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، تر: كمال بشر ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط02 ،د.ت ، في هامش صفحة 12 .

[5] د.أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 227 ، 228 .

فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها مناسبا وملائما للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد"[1].

ويوجد فريق آخر يقر بوجود الترادف لكن مع شيء من التجوز قال عنه Lehrer هناك فريق يقول بوجود الترادف لأنه لا يكتفي بصحة تبادل اللفظتين في معظم السياقات مثل : mohter و Mama والخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهما "[2] .

و من المحدثين الذين أنكروا الترادف في اللغة العربية محمد المبارك الذي" يراه آفة على اللغة العربية لأن الألفاظ لها معانيها الخاصة وأن هناك فروقا دلالية وظلالا رقيقة بين الألفاظ المترادفة "[3].

أما بالمر (Palmer) فهو يتفق مع ابن فارس وأبي هلال العسكري يقول في ذلك : "إنه لا توجد مرادفات حقيقة ولا نجد كلمتين لهما نفس المعنى تماما ومن غير المحتمل أن تبقى في أي لغة كلمتان لهما معنى واحد تماما وإذا نظرنا إلى المرادفات الممكنة فسنجد على الأقل خمسة اختلافات ..."[4]، وذكر أحمد مختار عمر وُجهات نظر تنكر وجود ظاهرة الترادف مثل بلومفليد وغيره"[5].

إن ظاهرة الترادف كانت مسألة خلاف بين القدامى والمحدثين فانقسموا بين مثبت ومنكر ولا يسعني القول مما قاله أحمد عمر مختار :"أن الترادف غير موجود على الإطلاق إذا كان المقصود به التطابق التام بين اللفظتين في جميع السياقات دون أن نلمس أي فرق بينهما في جميع أشكال المعنى ، شرط أن يكون اللفظ داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد وخلال فترى زمنية واحدة، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة وأما إذا المقصود بالترادف التطابق في المعنى الأساسي، دون سائر المعاني أو إمكانية التبادل بين اللفظتين

---

[1] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 96 .

[2] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 226 .

[3] محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ، دار الفكر الحديث ، بيروت–لبنان ، ط02 ، 1964م ،ص 318 ، 321 .

[4] بالمر، علم الدلالة في إطار جديد ،تر: صبري ابراهيم السيد، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر،1407هـ–1986 م ص89،91 .

[5] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 224 ، 225 .

في بعض السياقات أو نظرنا إلى اللفظتين في لغتين مختلفتين، أو أكثر من فترة زمنية واحدة ، أو أكثر من بيئة لغوية فالترادف موجود لا محالة"[1].

ثالثا :الترادف عند السهيلي :

ذكر السهيلي الترادف في موضعين مختلفين من كتابه، فالموضع الأول قال فيه :"فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمى، وتسمية، ولكل لفظ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها، وبالله تعالى التوفيق"[2]. وكلامه هذا يوحي بنفيه للترادف مطلقا في اللغة إلا إذا ورد دليل واضح ثم جزم المسألة بقوله ولا "دليل هنا" ،"فالأسماء الدالة على مسمى واحد نوعان أحدهما أن يدل عليه باعتبار الذات فقط فهذا النوع هو المترادف ترادفا محضا وهذا كالحنطة والقمح والبر والاسم والكنية واللقب إذا لم يكن فيه مدح ولا ذم وإنما أتي به لمجرد التعريف والنوع الثاني أن يدل على ذات واحده باعتبار تباين صفاتها كأسماء الرب تعالى وأسماء كلامه وأسماء نبيه وأسماء اليوم الآخر فهذا النوع مترادف بالنسبة إلى الذات متباين بالنسبة إلى الصفات فالرب والرحمن والعزيز والقدير والملك يدل على ذات واحدة باعتبار صفات متعددة"[3]...وهذا ما قرره السهيلي في الموضع الثاني لما تحدث عن الترادف في القرآن الكريم حيث قال : فأما في كتاب الله- تعالى- فقلما تجد أسماءه الحسنى معطوفة بالواو،نحو:(الرَّحْمن الرَّحِيْمْ) و (العزيز الحكيم) و (الملك القدوس)، إلى آخرها.لأنها أسماء له – سبحانه –، والمسمى بها واحد فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة ولكن مجرى الأسماء المترادفة، نحو: الأسد والليث، وغير ذلك"[4]. ومن منظور الموضعين الذين ذكرهما السهيلي في كتابه حول قضية الترادف يتبين لنا أنه يعتبر المترادفات صفات و

---

[1].أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 227 وما بعدها .

[2] السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، ص 41 .

[2] ابن قيم الجوزية ،روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1403 هـ-1983 م، ص54.

[3] السهيلي، نتائج الفكر في النحو ، ص 239 .

"المفردات لا يمكن أن نقول إنها مترادفات تامة "في إطار محدد من السياقات" إلا إذا كانت لها المعاني الوصفية والتعبيرية، والاجتماعية ذاتها "في إطار السياقات التي نحن بصددها"، ولا يمكن القول بأنها مترادفات مطلقة إلا إذا كان لها التوزيع ذاته وكانت مترادفات تامة في كل معانيها وفي كل سياقات ذكرها، ومن المعروف بصفة عامة أن الترادف التام للمفردات نادر نسبيا في اللغات الطبيعية وأن الترادف المطلق –كما عرفناه هنا– غير موجود تقريبا، وفي الحقيقة من المحتمل أن ينحصر الترادف المطلق في مفردات خاصة إلى حد بعيد تكون وصفية بحتة"[1]. و مما سبق حول ما أورده السهيلي في إبراز موقفه من الترادف في اللغة والقرآن "يمكن القول أنه ليست هناك مترادفات حقيقة وأن ليس هناك لكلمتين نفس المعنى تماما.فإذا نظرنا إلى بعض المرادفات، فهناك على الأقل خمسة اختلافات بينها"[2] .

– خلاصة الترادف عند السهيلي :

من خلال ما أورده السهيلي حول قضية الترادف في اللغة والقرآن نجد أنه وقف إلى جانب المنكرين لها والذين يعتبرون أن "الأصل في اللغة هو التباين وهو أكثر اللغة"[3] وهو قول جمهور المحققين من اللغة وأساطين العربية ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (728هـ) "الترادف في اللغة قليل وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم وقلَّ أن يُعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه؛ بل يكون فيه تقريب لمعناه وهذا من أسباب إعجاز القرآن"[4].

---

[1] جون ليونز ، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية،ط01 ، ص 202 .

[2] آف –بالمر ، علم الدلالة ، ص 104 .بتصرف

[3] ابن قيم الجوزية ،روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ص 54 .

[4] ابن تيمية ،مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1416هـ،1995م، ج13 ، ص 13 .

– المشترك اللفظي :

أولا : تعريفه :

تشكل الألفاظ العربية ذات المعاني المشتركة – ما أحيط بها من شروح ودار حولها من نقاش جزءا مهما من تراثنا اللغوي والأدبي غير أن الباحثين واللغويين العرب وغير العرب لم يكونوا على موقف واحد تجاه هذه الألفاظ وحديثهم عن طبيعتها وأهميتها ودورها في مجال التعبير .

والمشترك اللفظي علامة واضحة في اللغة العربية وأحد عوامل تنميتها، وقد تنبه له العلماء وأشاروا إلى شواهده والمعاني التي تدور ألفاظها حوله، وعليه فهو "عكس الترادف ويشمل: المشترك والتضاد والمداخل والمسلسل، وقد فطن العرب للفروق الدقيقة، وجعلوا لكل حال لفظها "[1].

وباب البحث الدلالي في علاقته بالألفاظ من أشرف الأبواب التي تناولها العلماء المسلمون في تآليفهم ، وتوصلوا من خلالها إلى نتائج يعتمد عليها في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها ، قال ابن جني في باب (الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) :"اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها، وأعلاها وأنزلها ، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، ذلك أن العرب كما تعني بألفاظها، فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى وبالأسماع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فغن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها قدرا في نفوسها "[2].

[1] محمد توفيق شاهين، المشترك اللفظي نظرية وتطبيق ، مطبعة الدعوة الإسلامية ، القاهرة ، ط1400،01هـ–1980 م، ص 15.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية –القاهرة، ط02، 1374هـ–1955م، ج1،ص 15،16

لذلك تعد علاقة الاشتراك من علاقات التعدد المعنوي (إذ هي ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات)، فالاسم المشترك : "هو الاسم الذي "تشترك فيه معان كثيرة"[1] ، وقد حده ابن فارس في (باب الأسماء كيف تقع على المسميات)، فعرفه بأنه : "تسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو : عين الماء وعين المال ، وعين السحاب"[2].

وعرفه أيضا تعريفا آخر(في باب الاشتراك) قائلا : "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"[3] فاختلف صياغة التعريفيين والمعنى واحد .

أما الأصوليون فقد نقل السيوطي تعريفهم له :" بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[4].

وقد عدَّ الدكتور صبحي صالح هذا التعريف : "أدق تعريف يمكن أن يحد به المشترك اللفظي"[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح : عبد الله علي الكبير وآخرون،دار المعارف–القاهرة، د.ت،ج 04، ص2249،مادة (ش ر ك).

[2] ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تح:محمد علي بيضون، ط1 ، 1418هـ–1997م ،ص96

[3] المرجع السابق ، ص 269 .

[4] السيوطي،المزهر في علوم اللغة،تح: فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية – بيروت،ط01، 1418هـ–1998م،ج1، ص 292 .

[5] صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص 302 .

- **ثانيا : وقوعه في اللغة :**

اختلف اللغويون القدماء في ورود المشترك اللفظي "في اللغة العربية ، فالأكثرون يرون وجوده في الكلام ويقولون بوقوعه ومنهم:الخليل (ت 175 هـ)، سيبويه (ت 180 هـ)،المبرد (ت 285 هـ) وأبو عبيدة (ت 208 هـ)، وابن فارس والسيوطي"[1]، في حين ذهب قلة من إلى إنكاره قطعا كابن درستويه (ت 347 هـ)، وأولوا ما ورد من الألفاظ بحمله على واحد معانيه حقيقة وعلى الآخر مجازا"[2]،"وبين المثبتين والمنكرين نجد من توسط واعتدل في رأيه ، ومنهم ابن فارس فهو لم يغال في إنكار هذه الظاهرة ولم يبالغ في إثباتها والتوسع فيها "[3].

ويقول الدكتور صبحي الصالح أيضا :" طائفة من القدامى ترى هذه الشواهد مصادفات محضة تنوسيت فيها خطوات التطور المعنوي عن طريق المجاز والكناية، ولو أمكن تتبع الخطوات المنسية لوقعنا على المعنى الأصلي الحقيقي للفظ، ثم رأيناه آخذا في التطور، يلبس كل يوم زيا جديدا ويعبر في كل بيئة تعبيرا معينا"[4].

وممن قال بوجود هذه الظاهرة من المحدثين العرب نجد إبراهيم أنيس "مشترطا أن تدل النصوص على أن اللفظ الواحد يعبر على معنيين متباينين "[5] .

وكذلك علي عبد الواحد وافي فهو يقر بوجوده لكن في حدود ضيقة ، يرجع سبب وقوعه غلى اختلاف اللهجات العربية وإلى التطور الصوتي"[6].

---

[1] ينظر: السيوطي،المزهر في علوم اللغة،ج1،ص 384 وعلي عبد الواحد وافي، فقه اللغة،نهضة مصر للطباعة–القاهرة،ط2000،02م ص 189 .

[2] علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ،ص 189 .

[3] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص 261 ، 262 .

[4] صبحي صالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص 303 .

[5] إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 213 .

[6] علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ص 192 .

[6] صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص 303 ، 308 .

ويرى صبحي الصالح كذلك أن السياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد ويرجع المشترك اللفظي إلى اختلاف البيئات اللغوية التي تؤدي إلى تغير طرائق استعمال اللفظة الواحدة أو تفاوت المستعملين ، في مدى ولوعهم بالمجاز أو إيثارهم الحقيقة "[1].

أما من تعرض لهذه الظاهرة من المحدثين في الغرب فنجد "ستفن أولمان (Ulmann) الذي صرح بأن المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالها، فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني المشترك اللفظي فكثير من كلماتنا لها أكثر من معنى غير أن المألوف هو استعمال معنى واحد من هذه المعاني في سياق معين"[2].

إن أولمان لا ينكر وجود عدة معان للكلمة الواحدة في اللغة ككل ، وإنما ينكر أن يكون للفظة أكثر من معنى، وهي داخل سياق معين، إذ السياق الذي تقع فيه هو الذي يحدد لها معنى معينا ودقيقا، مهما تعددت معانيها، أما باقي المعاني الأخرى فتكون غير موجودة، وحتى الذهن لا يتبادر إليها، وكذلك لا يجب أن يفهم من كلامه أنه أنكر الاشتراك ككل، ويمكن أن يفهم هذا المعنى من قوله :" اللغة باستطاعتها أن تعبر عن الفكرة المتعددة بواسطة تلك الطريقة الحصيفة القارة التي تتمثل في تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكسب الكلمات نفسها نوعا من المرونة والطواعية"[3]، ورأيه إلى الصواب كما يرى أن هذه الظاهرة تولد نوعا من الغموض ، وقد ذهب بالمر المذهب نفسه"[4].

فالمشترك اللفظي إذن صورة بارزة من صور التطور اللغوي، إذ لايعقل أن يكون لفظ واحد قد وضع ابتداءً، ولكن الواقع أنه نتيجة لعدة عوامل ساهمت في وقوعه من ناحيته النظرية منها اختلاف اللهجات القديمة، وتأثير بعضها ببعض، ومنها ما يقع من تطور صوتي في بعض الألفاظ من تغيير أو حذف أو زيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي، مما قد ينتج عنه اتحاد لفظ آخر في

---

[2] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص139 وما بعدها .

[3] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 115 .

[4] بالمر ، علم الدلالة ، ص101 وما بعدها .

الصورة وإن كان يختلف عنه في المدلول، ومنه تطور المعاني وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات، وهذا الأخير هو الذي ينتج كلمات اشتركت في الصورة واختلف في المعنى"[1] .

والخلاصة إن المحدثين تناولوا المشترك اللفظي، ولم يأتوا بجديد، كما تقدم ذكره، "إما من اختلاف الاستعمال باختلاف القبائل، أو قد يكون من وراء فكرة الحقيقة والمجاز"[2]، لأن اللفظ الواحد يتعدد معناه فيشتهر بعضها دون بعض " فيستقر في نفس المتكلم والسامع أن هذا المعنى الشهير هو الأصل، وأن المعاني الأخرى أقل منها ارتباطا بهذا اللفظ وذلك كالعين مثلا وما يندرج تحتها من ألفاظ مجازية منقولة عن حقيقة العين التي هي الباصرة وفي النهاية ترجع نشأة المشترك إلى ظروف الاستعمال لا الوضع "[3].

- ثالثا : المشترك اللفظي عند السهيلي :

قال السهيلي في معرض حديثه عن لفظة الصلاة "قال أهل اللغة: الصلاة تنقسم أقساماً: الصلاة بمعنى الدعاء، والصلاة بمعنى الرحمة والصلاة التي فيها الركوع والسجود.فصلاة الله – تعالى – على أنبيائه – عليهم الصلاة والسلام – رحمة، وصلاتنا نحن عليه دعاء.وقالوا في الصلاة التي فيها (الركوع والسجود: إنها) مشتقة من " الصلاتين "وهما عرقان في كفل الإنسان ينحنيان عند انحنائه، فقيل: أصليت " أي: انحنيت راكعا أو ساجداً.وقيل: " صلى الفرس "، أي: جاء بعد السابق وكان رأسه عند الصلاة، ولذلك جاء في الأثر:" سبق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وصلى أبو بكر "4 إنما هو من هذا.وقال:كأَنَّ صلاَ جَهِيزَةَ حِينَ قامَتْ ... حَبابُ الماءِ يَتَّبِعُ الحَبابا".

وتركت الرمح يعمل في صَلاه ... كأن سنانه خرطوم نسر[5] ، هذا منتهى كلامهم وأقصى مرامهم، لم ينبهوا على هذه الألفاظ أهي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة في بعضها من بعض؟

---

[1] ينظر:ابراهيم أنيس، في اللهجات العربية ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط08 ، 1990م ، ص 181 وخليل عودة،التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، مكتبة المنار الزرقاء – الأردن، ط01 ، 1405هـ–1985م ، ص 60،59 .

[2] أولمان، دور الكلمة في اللغة ، تر : كما بشر ، ص 189 .

[3] عبد الواحد حسن الشيخ ، البلاغة وقضايا المشترك اللفظي،مؤسسة شباب الجامعة، مطبعة الإشعاع الفنية–الإسكندرية،1986 م،ص 96.

[4] أخرجه أحمد في المسند ، 112/1، 124 .

[5] ينظر : المبرد ، الكامل ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي –القاهرة ،1997 ، ج1 ، ص 97 .

ولا ذكروا اشتقاقاً للصلاتين اللتين هما الدعاء والرحمة، وتدخل عليهم سؤالات واعتراضات منها أن يقال:إن كانت الصلاة هي التي بمعنى الرحمة أصلاً في بابها، فمن أي شيء اشتقاقها وإن كانت مستعارة عن الأخرى ومجازاً لها، فأي نسبة بين الرحمة والدعاء؟ أو بين الرحمة والمعنى الآخر الذي هو الانحناء، حتى ينقل اللفظ منه إليها مجازاً أو اتساعاً؟ومما يسألون عنه في قولهم: الصلاة هي الدعاء...والجواب عن هذه التساؤلات كلها وبالله التوفيق، وهو المستعان على سلوك سبيل التحقيق، أن نقول: الصلاة كلها – وإن توهم اختلاف معانيها – راجعة في المعنى " والاشتقاق إلى أصل واحد، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها كلها الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوساً ومعقولاً، فيضاف إلى الله – تعالى – منه ما يليق بجلاله، وينفي عنه ما يتقدس عنه... "[1]. فمن هذا القول يظهر أن السهيلي فصل حديثه عن لفظ الصلاة تفصيلا كثيرا وأراد أن يحسم القضية بقوله :"فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها كلها الحنو والعطف" وهو في هذا يشير في طي كلامه إلى المعنى العام للصلاة الذي يرجع كله إلى الحنو والعطف وهو ليس من قبيل الاستعارة أو المجاز كما زعم أهل اللغة الذين اختلفوا فيه وتشعبوا في مفاهيمه وسلكوا كل سبيل فلم يهتدوا إلى قول أصيل ولا لجئوا إلى قوة التحصيل كما فعل السهيلي الإمام الذي بز برأيه اللغويين الأعلام، قال أبو عبيد في كتابه غريب الحديث مستعرضا كلامه حول لفظة الصلاة بعد أن لخص أقواله في دلالتها قائلا : " والصلاة ثلاثة أشياء : الدعاء والرحمة والصلاة "[2] ويظهر لنا من هذا أن الدعاء دلالة عرفية والرحمة دلالة السياق والصلاة بما فيها من ركوع وسجود وقراءة دلالة شرعية وقد جعل ابن قتيبة الدعاء هو الدلالة الأصلية فقال :" أصل الصلاة الدُّعَاء ...فسميت الصَّلَاة بذلك لأَنهم كَانُوا يدعونَ فيها"[3] فهو يشير إلى عملية النقل المجازي للدلالة باعتبار الدعاء جزءا من الصلاة وهذا القول يتفق تماما مع قول ابن فارس في كتابه فقه اللغة في سياق حديثه عن الألفاظ الإسلامية حيث قال "...ومما جاء فِي الشرع الصلاة وأصله فِي لغتهم: الدُّعاء. وَقَدْ كانوا عَرفوا الركوعَ والسجودَ،وإن لَمْ يكن عَلَى هَذِهِ الهيئة"[4]،وهذا ما نفاه السهيلي في قوله آنفا .

---

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ص 57، 58 .

[2] أبو عبيد ، غريب الحديث، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية–الهند، 1384 هـ، 1964 م ، ج1 ، ص 180 .

[3] ابن قتيبة ، غريب الحديث ، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط01، 1397هـ، ج1 ، ص 167 .

[4] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص45 .

وكل الأقوال التي ذكرناها نفاها السهيلي واتفق في رأيه على قول واحد لا غير : هو الحنو والعطف وهذا ما اختاره الإمام ابن القيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد في سياق حديثه عن الصلاة مستشهدا بنفس القول الذي قاله السهيلي حيث قال: "رأيت لأبي القاسم السهيلي كلاما حسنا في اشتقاق الصلاة وهذا لفظه قال: معنى الصلاة اللفظة حيث تصرفت ترجع إلى الحنو والعطف إلا أن الحنو والعطف يكون محسوسا ومعقولا فيضاف إلى الله تعالى منه ما يليق بجلاله وينفى عنه ما يتقدس عنه كما أن العلو محسوس ومعقول فالمحسوس منه صفات الأجسام والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام وهذا المعنى كثير موجود في الصفات والكثير يكون صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات وهو من أسماء الرب تعالى وقد تقدس عن مشابهة الأجسام ومضاهاة الأنام فالمضاف إليه من هذه المعاني معقولة غير محسوسة وإذا ثبت هذا فالصلاة كما تسمى عطفا وحنوا تقول اللهم اعطف علينا أي ارحمنا قال الشاعر:

وما زِلْتُ في لَيني لهُ وتعطفِي ... كَمَا تَحْنُو عَلَى الوَلَدِ الأُمُ.

49

ورحمة العباد رقة في القلب إذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم وانثنى عليه ورحمة الله للعباد جود وفضل فإذا صلى عليه فقد أفضل عليه وأنعم وهذه الأفعال إذا كانت من الله أو من العبد فهي متعدية بـ "على" مخصوصة بالخير لا تخرج عنه إلى غيره فقد رجعت كلها إلى معنى واحد إلا أنها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة أي انحناء معقول غير محسوس ثمرته من العبد الدعاء لأنه لا يقدر على أكثر منه وثمرته من الله الإحسان والإنعام فلم تختلف الصلاة في معناها إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها والصلاة التي هي الركوع والسجود انحناء محسوس فلم يختلف المعنى فيها إلا من جهة المعقول والمحسوس وليس ذلك باختلاف في الحقيقة ولذلك تعدت كلها بـ: على واتفقت في اللفظ المشتق من الصلاة ولم يجز صليت على العدو أي دعوت عليه فقد صار معنى الصلاة أرق وأبلغ من معنى الرحمة وإن كان راجعا إليه إذ ليس كل راحم ينحني على المرحوم ولا ينعطف عليه"[1].

---

[1] : ابن قيم الجوزية ،بدائع الفوائد، تح : علة بن محمد العمران ، د.ط، د.ت، ج1 ، ص45 -46-47 .

[2] فتوح خليل ، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري ، ص 266 .

أما شأن المحدثين فهو مختلف نوعا ما عن بعض القدماء في تفسيرهم للفظة الصلاة فكلهم اتفقوا على أنها من قبيل التطور الدلالي أو أنها لفظة تطورت حسب البيئة التي عاشت في كنفها وهذا ما فسره ابن فارس في معرض حديثه عن الألفاظ الإسلامية التي تصرف فيها على حسب البيئة فتغيرت واكتسبت دلالات جديدة، إذ يقول فتوح خليل في هذا الصدد " يرى علماء اللغة المحدثون أن الألفاظ تتطور فتكتسب من المعاني أشباها لم تكن لها من قبل، وأن اللفظة تحيا حياة متجددة، وهي أبدا في تغير دلالتها وفي طرائق استعمالها"[1]، فهذا القول يدل صراحة على التطور الدلالي أو التغير الدلالي الذي أقره جل الدارسون المحدثون في جميع مؤلفاتهم في فقه اللغة وعلم الدلالة*، قال أحمد عمر مختار في كتابه علم الدلالة : " ولقد تساءل Cohen في صدر كتابه the diversity of meaning قائلا : هل يتغير المعنى ؟ ثم أجاب قائلا :إن نفس الكلمات – بسبب تطور اللغة خلال الزمن تكتسب معنى آخر، وتشرح فكرة أخرى، وعلى هذا فإن ما نعنيه بتغير المعنى هو تغير الكلمات لمعانيها"[2]. وإذا قارنا حديث المحدثين وما قالوه في طي مؤلفاتهم حول التطور الدلالي وأنواعه من الاستعارة والمجاز وما قاله السهيلي نجد اختلافا بينا من حيث المفهوم ودقة الفهم وتتجلى لنا الفجوة الواسعة بين القدماء والمحدثين في معالجة المصطلحات التي طرأت عليها أحوال ومرت عليها أحقاب ، فالإمام السهيلي حسم مسألة الصلاة باللفظ العام وما ينجر عنه أثناء السياق أما المحدثون حملوا لفظة الصلاة على محمل المجاز والتوسع والاستعارة وأنها من قبيل التطور الدلالي وهذا دليل على ثقوب رأي الإمام السهيلي ودقة نظره في الألفاظ الإسلامية كالصلاة التي تُصرِف فيها في بيئتين مختلفين(الجاهلية وعصر صدر الإسلام).

<u>الخلاصة</u> :

---

* ينظر : صبحي الصالح ، فقه اللغة و محمد الأنطاكي ، فقه اللغة و محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائصها ، رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي علله وقوانينه ، أحمد عمر مختار ، علم الدلالة . فايز الداية ، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق.

[3] أحمد عمر مختار ، علم الدلالة ، ص 235 .

الإمام السهيلي نحا نحوا فريدا في تفصيله لمسألة الصلاة ونفى أن تكون من قبيل المجاز أو الاستعارة بل أرجع معناها كله إلى الحنو والعطف، وقد ذكر شيخ الإسلام نحوا من قوله :"...قد ذكرنا فيما تقدم أن الصلاة بالمعنى العام تتضمن كل ما كان ذكرا لله أو دعاء له كما قال عبد الله بن مسعود: ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة ولو كنت في السوق وهذا المعنى – وهو دعاء الله أي قصده والتوجه إليه المتضمن ذكره على وجه الخشوع والخضوع – هو حقيقة الصلاة الموجودة في جميع موارد اسم الصلاة كصلاة القائم والقاعد والمضطجع. والقارئ والأمي والناطق والأخرس وإن تنوعت حركاتها وألفاظها فإن إطلاق لفظ الصلاة على مواردها هو بالتواطؤ المنافي للاشتراك والمجاز وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. إذ من الناس من ادعى فيها الاشتراك ومنهم من ادعى المجاز بناء على كونها منقولة من المعنى اللغوي أو مزيدة أو على غير ذلك وليس الأمر كذلك؛ بل اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين كقولك هذا الإنسان وهذا الحيوان أو قولك: هات الحيوان الذي عندك وهي غنم فهنا اللفظ قد دل على شيئين: على المعنى المشترك الموجود في جميع الموارد وعلى ما يختص به هذا النوع أو العين. فاللفظ المشترك الموجود في جميع التصاريف على القدر المشترك وما قرن باللفظ من لام التعريف مثلا أو غيرها دل على الخصوص والتعيين وكما أن المعنى الكلي المطلق لا وجود له في الخارج فكذلك لا يوجد في الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور المعينة. فإن الكلام إنما يفيد بعد العقد والتركيب وذلك تقييد وتخصيص كقولك أكرم الإنسان أو الإنسان خير من الفرس. ومثله قوله: (أقم الصلاة) ونحو ذلك ومن هنا غلط كثير من الناس في المعاني الكلية حيث ظنوا وجودها في الخارج مجردة عن القيود وفي اللفظ المتواطئ حيث ظنوا تجرده في الاستعمال عن القيود. والتحقيق: أنه لا يوجد المعنى الكلي المطلق في الخارج إلا معينا مقيدا ولا يوجد اللفظ الدال عليه في الاستعمال إلا مقيدا مخصصا وإذا قدر المعنى مجردا كان محله الذهن وحينئذ يقدر له لفظ مجرد غير موجود في الاستعمال مجردا. و" المقصود

هنا " أن اسم الصلاة فيه عموم وإطلاق ولكن " يستعمل إلا مقرونا بقيد إنما يختص ببعض موارده كصلواتنا وصلاة الملائكة والصلاة من الله سبحانه وتعالى وإنما يغلط الناس في مثل هذا حيث يظنون أن صلاة هذا الصنف مثل صلاة هذا مع علمهم بأن هذا ليس مثل هذا

فإذا لم يكن مثله لم يجب أن تكون صلاته مثل صلاته وإن كان بينهما قدر متشابه"[1] وقول ابن تيمية هذا لا مزيد عليه في مسألة الصلاة فقد اعتبرها لفظا تصرف فيه ومعناها يحدده السياق الذي تأتي في ضمنه فهي إما أن تقيد وإما أن يبقى لفظها على الإطلاق وهذا ما بينه السهيلي سابقا .

-التضـاد :

أولا : تعريفه :

أ- **لغـة** : الأضداد أو التضاد لغة من ماد **52** .د) : " والضد هو كل شيء ضاد شيئا ليغلبه والسواد ضد البياض والموت ضد الحياة ... وضد الشيء، وضديدته ، خلافه، وضده أيضا مثله ... والجمع أضداد "[2] . فمعناه اللغوي أن يكون الشيء نقيض شيء آخر .

ب- اصطلاحا : لقد حظيت هذه الظاهرة بالدراسة عند علماء العرب القدامى وقد عرفها بعضهم بأنها : "جنس من أجنس الكلام عند العرب يقصد به أن تؤدى اللفظة الواحدة معنيين متضادين تنبئ كل لفظة عن المعنى الذي تحتها وتدل عليه وتوضح دلالته ..."[3].

فمعنى التضاد عند القدماء هو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده . والشيء نفسه نجده عند المحدثين فقد عرف بتعريفات عدة منها :

- أن يطلق اللفظ على المعنى وضده ..."[4].

- أن يكون للدال الواحد متضادان ..."[5].

---

[1] ابن تيمية ،مجموع الفتاوى، ص 216 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ضدد) ، ج04 ، ص 2564.

[3] أبو حاتم الجستاني ، كتاب الأضداد ، تح : عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، 1991 م، ص 75 .

[4] علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ص 192 .

[5] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 120 .

***<u>ثانيا</u> : وقوعــه في اللغة :**

01- عند القدماء:

التضاد نوع من الاشتراك ، وهو ظاهرة توجد في جميع اللغات غير أنها في اللغة العربية تكثر أمثلتها ، ويقول ابن فارس في ذلك : " ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد نحو الجون للأسود ، والجون للأبيض ..."[1] .

ويقول المبرد :" من كلام العرب اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظتين والمعنى واحد واتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين... ومنه ما يقع على شيئيين متضادين كقولهم جلل للكبير والصغير ... والجون للأسود والأبيض... "[2].

إلا أن هناك من أنكر وقوعها واجتهد في تأويل أمثلتها تأويلا يخرجها عن التضاد ونجد في طليعتهم ابن درستويه (ت 347 هـ) الذي ألف كتابا في أبطال الأضداد"[3].

والمثبتون لهذه الظاهرة كثيرون منهم:الأصمعي(ت 216 هـ)،وابن السكيت(ت244 هـ)،والصغاني (ت250 هـ)،وأبو حاتم (ت255 هـ)، وابن الأنباري (ت328هـ) والثعالبي

[1] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص 117 .

[2] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ج1، ص 396 ، 397 .

[3] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 192 .

والسيوطي"[1] وألفوا في ذلك كتبا ومن بينهم : ابن فارس الذي تولى في كتابه الصاحبي في فقه اللغة إثبات هذه الظاهرة "[2]، بل خصها بمؤلف قائم بذاته"[3]، لكنه للأسف لم يصل إلينا.

وفي الوقت نفسه نجد المثبتين للتضاد يتفاوتون في توسيع دائرته وتضييقها ويوجد من بينهم من بالغ في إثباتها أو في نفيها مرجعيين ذلك لأسباب عدة منها :

اختلاف اللهجات، المجاز، الاستعارة، اشتمال الصيغة الصرفية على أكثر من معنى كما يستعمل اللفظ للتهكم أو التفاؤل أو التأدب "[4].

02- عند المحدثين:

أما ظاهرة التضاد عند اللغويين المحدثين الغربيين فلم تحظ باهتمام ملحوظ – رغم وجودها في اللغة – إلا ما جاء عرضا عند بعضهم مثل أولمان حيث قال : " إن المعروف أن المعاني المتضادة للكلمة الواحدة قد تعيش جنبا إلى جنب لقرون طويلة دون إحداث أي انزعاج أو مضايقة"[5] .

ويقول محمد محمد داود أنها أخذت مفهوم [54] عن المفهوم القديم – عند المحدثين وهي تعني " وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضدان معنا"[6].

والخاصية الأساسية التي تربط بين كلمتين متضادتين : هي اشتراكهما في ملمح دلالي واحد وملمح دلالي آخر في أحداهما ولا يوجد في الأخرى"[7]، ومثال ذلك كلمة رجل وامرأة فهما يشتركان في الجنس ويختلفان في المعنى .

- **<u>ثالثا</u> : ظاهرة التضاد عند السهيلي :**

ذكر الإمام السهيلي مسألة التضاد في موضع واحد من كتابه من القرآن الكريم حيث قال "...فأما قوله سبحانه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾"[1] ، فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في

---

[1] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص 99 .

[2] المرجع السابق ، ص 117 .

[3] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 196 وما بعدها .

[4] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ج1،ص 388 .

[5] أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 119 ، 120.

[6] محمد محمد داود ، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 195 .

[7] أحمد نعيم الكراعين،علم الدلالة بين النظرية والتطبيق،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان،1993م،ص 124 وما بعدها .

في أصل موضوعها، فكان دخول " الواو " صرفاً لوهم المخاطب– قبل التفكر والنظر– وعن توهم المحال، واجتماع الأضداد من المحال، لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد"[2].

إن هذا القول الذي أورده السهيلي في هذه الآية يرجع بنا إلى مسألة في كتاب الإمتاع والمؤانسة عندما سأل الوزير أبا حيان التوحيدي أن يبين له سر الإيجاز في الآية الآنفة الذكر الذي لم يعهد في كلام البشر فأجاب:" أنّ الإشارة في «الأوّل» إلى ما بدأ الله به من الإبداع والتّصوير، والإبراز والتّكوين، والإشارة في «الآخر» إلى المصير إليه في العاقبة على ما يجب في الحكمة من الإنشاء والتّصريف، والإنعام والتعريف، والهداية والتوقيف.وقد بان بالاعتبار الصحيح أنّه عزّ وجلّ لمّا كان محجّبا عن الأبصار، ظهرت آثاره في صفحات العالم وأجزائه، وحواشيه وأثنائه، حتى يكون لسان الآثار داعيا إلى معرفته، ومعرفته طريقا إلى قصده، وقصده سببا للمكانة عنده والحظوة لديه. على أنّه في احتجابه بارز، كما أنّه في بروزه محتجب، وبيان هذا أنّ الحجاب من ناحية الحسّ والبروز من ناحية العقل، فإذا طلب من جهة الحسّ وجد محجوبا، وإذا لحظ من جهة العقل وجد بارزا، وهاتان الجهتان ليستا له تعالى، ولكنها للإنسان الذي له الحسّ والبروز من ناحية العقل... فصار بهما كالناظر من مكانين، ومن نظر إلى شيء واحد من مكانين كانت نسبته إلى المنظور إليه مفترقة. وإنما شقّ هذا الأمر على أكثر الناس واختلفوا فيه، لأنّهم راموا تحقيق ما لا يحسّ بالحسّ، ولو راموا ذاك بالعقل المحض بغير شوب من الحسّ، لكان المروم يسبق الرّائم،والمطلوب يلوح قبالة الطّالب من غير شكّ لابس، ولا ريب موحش"[3].

وهذا القول المشوب بالتفسير الكلامي المعقد يفهم منه أن صفة الأول والآخر لهما صلة بالحس المتعلق بالحجاب والعقل المتعلق بالبروز بالنسبة للإنسان الذي صار بهما كالناظر من مكانين، ومن نظر إلى شيء واحد من مكانين كانت نسبته إلى المنظور إليه مفترقة وهذا ما نجده في ثنايا كلام السهيلي حينما قال أن اجتماع الأضداد من المحال،لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً

---

[1] الآية 03 من سورة الحديد.

[2] السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ص239 . **55**

[3] أبو حيان التوحيدي ،الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصرية، بيروت، ط01 ، 1424 هـ، ص 284 .

من وجه واحد،وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين،فكان العطف هاهنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد .

أضاف الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه البدائع كلاما زائدا عما قاله السهيلي في قضية العطف بين صفات الله سبحانه وتعالى في القرآن إذ قال" ﴿"هُوَ الأَوَّلُ وَالآخر وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ وتأمل كيف اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ فأتي بالواو في الوصفين الأولين وحذفها في الوصفين الآخرين لأن غفران الذنب وقبول التوب قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما فمن غفر الذنب قبل التوب فكان في عطف أحدهما على الآخر مايدل على أنهما صفتان وفعلان متغايران ومفهومان مختلفان لكل منهما حكمه: أحدهما: يتعلق بالإساءة والإعراض وهو المغفرة، والثاني: يتعلق بالإحسان والإقبال على الله تعالى والرجوع إليه وهو التوبة فتقبل هذه الحسنة وتغفر تلك السيئة، وحسن العطف ههنا هذا التغاير الظاهر وكلما كان التغاير أبين كان العطف أحسن ولهذا جاء العطف في قوله: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخر وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ) وترك في قوله: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾[1] وقوله: ﴿الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ وأما: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[2] ، فترك العطف بينهما لنكته بديعة وهي الدلالة على اجتماع هذين الأمرين في ذاته سبحانه وأنه حال كونه شديد العقاب فهو ذو الطول وطوله لا ينافى شدة عقابه بل هما مجتمعان له بخلاف الأول والآخر فإن الأولية لا تجامع الآخرية ولهذا فسرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء فأوليته أزليته وآخريته أبديته فإن قلت فما تصنع بقوله والظاهر والباطن فإن ظهوره تعالى ثابت مع بطونه فيجتمع في حقه الظهور والبطون والنبي صلى الله عليه وسلم الظاهر بأنه الذي ليس فوقه شيء والباطن بأنه الذي ليس دونه شيء وهذا العلو والفوقية مجامع لهذا القرب والدنو والإحاطة قلت هذا سؤال حسن والذي حسن دخوله الواو هاهنا أن هذه الصفات متقابلة متضادة وقد عطف الثاني منها على الأول للمقابلة التي بينهما والصفتان الآخريان كالأوليين في المقابلة ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول فكما حسن العطف بين الأوليين حسن بين الآخريين فإذا عرف هذا فالآية التي نحن فيها يتضح بما ذكرناه معنى العطف وتركه فيها لأن كل صفة لم تعطف على ما قبلها فيها كان فيه تنبيه على أنها في اجتماعها كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج إلى عطف فلما

---

[1] الآية 23 من سورة الحشر .

[2] الآية 03 من سورة غافر .

ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان مستمدان من مادة واحدة حسن العطف ليتبين أن كل وصف منهما قائم على حدته مطلوب تعيينه لا يكتفي فيه بحصول الوصف الآخر بل لا بد أن يظهر أمره بالمعروف بصريحة ونهيه عن المنكر بصريحة وأيضا فحسن العطف ههنا ما تقدم من التضاد فلما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضدين أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتغايرين المتضادين فحسن لذلك العطف"[1].

وهذا القول يحمل في جنباته ما أقره السهيلي حول الصفات المذكورة في آية الحديد بمزيد من التفصيل والتدقيق ومقارنة آيات القرآن وتتبع مواطن العطف وأنه في آية الحديد المذكورة سابقا كان العطف بالواو أبين وأظهر وأكمل وأحسن من عدم العطف وهذا ما يظهر جليا في القرآن الكريم كما صرح به الإمامان .

ويقول أيضا صاحب التحرير والتنوير في هذا الصدد مبينا المسألة على نحو ما قاله السهيلي :"والجمع بين وصفي الأول والآخر فيه محسن الطباق...والجمع بين وصفه بالظاهر بالمعنى الراجح والباطن كالجمع بين وصفه بالأول والآخر كما علمته آنفا. وفي الجمع بينهما محسن المطابقة. وفائدة إجراء الوصفين المتضادين على اسم الله تعالى هنا التنبيه على عظم شأن الله تعالى ليتدبر العالمون في مواقعها"[2].

ومن هذه الأقوال التي ذكرناها حول قضية التضاد التي أوردها السهيلي في آية الحديد يتبين لنا أن هذا الإمام انتصر لقضية التضاد وأتى برأي سديد ومبتكر في هذه القضية التي لم تحسم بعد بين القدماء والمحدثين لأنها عُدَّت من ضرب التناقض وغموض الدلالة في اللغة وفي هذا الصدد يقول حسين نصار :" ...ويؤدي بنا التأمل الدقيق في العلل التي أوردها الدارسون للغة العربية نفسها دون محاولة للفلسفة أو للعثور على نظرية عامة أو الإبعاد في مجاهل التفكير البشري ، يؤدي بنا هذا النوع من التأمل إلى أن أهم ما قالوا من علل وأخطره هو "المعنى الأصلي للألفاظ" . فنحن في حاجة إلى إعادة نظر في هذه الألفاظ ، وفيما ذكره اللغويون من معان، وفي حاجة إلى محاولة استكشاف الطريق إلى المعنى الأصلي الحق لها ، الذي لا يأبه بما حولها من ملابسات، ولا بما يرتبط بها من ظواهر، ولا بما يؤدي إليه من نتائج ، ولا بما قطعه اللفظ من

[1] ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، ج03 ، ص 916 .

[2] الطاهر بن عاشور ،التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع– تونس– 1997 م،ج27، ص360– 362– 363–364 .

أشواط سيرا في طريق معتدلة آنا ومعوجة آونة . فإن وصلنا إلى ذلك المعنى غمرنا الضوء من كل مكان، واستبان لنا تطور اللفظ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما أحيط به من ظلال، جعلته مشوبا بالغموض أحيانا، وعرضة للخطأ أحيانا أخرى"[1].

ويضيف أحمد عمر مختار قولا آخر في مسألة التضاد وهو شبيه بالقول السالف الذكر الذي يتعلق بالمعنى الأصلي للألفاظ إذ يقول : "يري بعضهم أن أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى وضعها العرب بالوضع الأول للدلالة على المعنيين المتضاديين"[2] .

ورغم ما قيل حول مسألة التضاد في اللغة قديما أو حديثا وما نجم عنها من غموض والتباس في المعنى فإن هذه المسألة تعد من خصائص وميزات التي انفردت بها اللغة العربية عن اللغات السامية الأخرى بل هي وسيلة تزيد التعبير حسنا وجمالا وهذا يرجع بنا إلى قول السهيلي في قوله "واجتماع الأضداد من المحال، لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف هاهنا أحسن من تركه"، وقد وصف الدكتور صبحي الصالح التضاد على نحو ما قلنا قائلا : " أصبح وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب، ووسع تنوع استعماله من دائرة التعبير في العربية، فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرونتها وطواعيتها في التنقل بين السلب و 58 ،، والتعكيس والتنظير وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير "[3] وهذا القول يصب في مقصود السهيلي من خلال الآية التي أورد فيها المطابقة والتضاد .

الخلاصة :

إن إنكار التضاد ضرب من الإجحاف ، وإن مبالغة منكريه في التفريط به كمبالغة المتطرفين من مثبتيه في الإفراط فيه. فلنقل إذن : إنه ظاهرة اتسمت بها العربية وأخواتها السامية، والقول الذي ذكره السهيلي حول هذه الظاهرة يدل دلالة واضحة على وروده في القرآن من منطلق تفسيره للعطف الذي ورد في آية الحديد بخلاف أغلبية المحدثين الذين عدوه من قبيل تلطيف اللفظ وتحسينه والتعبير عن المعنى السيئ بلفظ مستحب في اللغة أو هو ظاهرة محدودة في ألفاظ قليلة

[1] د.حسين نصار ، مدخل لتعريف الأضداد ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط01 ، 1423 هـ-2003 م ، ص24 و25 .
[3] د.أحمد عمر مختار ، علم الدلالة ، ص 204 .

[3]صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص 313 .

يمكن إحصاؤها، كما أن طبيعة التطور اللغوي جعلت كثيرا من الألفاظ التي تعد من الأضداد ألفاظا مهجورة مثل الجَون : للأبيض والأسود ...

المبحث الثاني

المناسبة بين اللفظ والمعنى

أولا: ثنائية اللفظ والمعنى في التراث العربي الإسلامي :

تعد ثنائية اللفظ والمعنى من أبرز المباحث التي تنازعتها علوم هذه الثقافة والسبب في ذلك أن "علاقة اللفظ بالمعنى تمتد إلى أعماق بعيدة وتنظم النشاطات البشرية في المجال اللغوي ، من كلام وإبداع ونظم وغير ذلك ... فكان لابد أن يوجد مصطلح يمثل جهة اللغة ويعبر عنها وهو اللفظ ، ومصطلح يعبر عن جهة المضامين وهو المعنى "[1].

واللفظ –في أصل اللغة – مصدر للفعل بمعنى رمى، ويتناول ما لم يكن صوتا وحرفا ، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملا كان أو مستعملا ، صادرا من الفم أولا ثم خص في عرف اللغة بما صدر عن الفم ، من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا أو أكثر مهملا أو مستعملا "[2].

وفي لسان العرب : لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظا رميته ، يقال : أكلت الثمر ولفظت النواة أي رميتها "[3]

ويعرفه صاحب القاموس المحيط : لفظ بالكلام نطق كتلفظ "[4].

---

[1] د.بوذراع عبد الرحمن، مصطلح اللفظ والمعنى ومستويات التحليل اللغوي عند عبد القاهر،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس،العدد 04 ، ص 335 .

[2] أبو البقاء الكفوي،الكليات،تح: عدنان درويش ومحمد المصري،مؤسسة الرسالة–بيروت –لبنان، ط1412،01هـ–1992 م،ص795.

[3] ابن منظور، لسان العرب،ج 05 ،ص 4053 ،مادة (ل ف ظ) .

[4] الفيروز آبادي،القاموس المحيط،تح:مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي،ط08،1426هـ– 2005 م ، ص 698 ، باب الميم .

أما المعنى لغة : فهو ما يقصد بشيء، ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصودا، وأما إذا فهم الشيء على التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات"[1] ، ومَعْنَى كلّ كلامٍ ومَعْناتُه ومَعْنِيَّتُه مَقْصِدُه "[2].

فالمفهوم اللغوي للفظ أنه ما يتلفظ به الإنسان من الكلام وللمعنى أنه المقصود باللفظ ، فالقصد شرط في اللفظ والمعنى، إذ لو لم يعتبر القصد لا يسمى الملفوظ كلاما .

اللفظ في الاصطلاح هو ما يتلفظ به الإنسان ، أو في حكمه ، مهملا كان أو مستعملا "[3].

وعلى مصطلح أرباب المعاني : هو عبارة عن صورة المعنى الأول الدال على المعنى الثاني على ما صرح به الجرجاني حيث قال :"إذا وضعوا بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ، ولكن معنى اللفظ الذي دل على المعنى الثاني"[4].

وعلى هذا فكل ما ينطق به الإنسان عد لفظا وإن لم يكن له معنى استعمله أو لم يستعمله .

---

[1] أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، ص 842 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، ج 04 ، ص 3147 ، مادة (ع ن ى) .

[3] الشريف الجرجاني ، التعريفات ، تح : جماعة من العلماء بإشراف من الناشر ، دار الكتب العلمية ، د.ت ،ص 220 .

[4] الكفوي ، الكليات ، ص 795 .

أما المعاني فهي الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى ، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما"[1] والمعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بغير واسطة"[2].

وعليه يتضح من خلال هذه التعريفات ، أن طبيعة اللفظ والمعنى هي التلازم ، فلا وجود للفظ دون المعنى ، ولا وجود لمعنى دون لفظ – في اللغة المتعارف عليها بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد – فإن كان المعنى صورة ذهنية فقد وضع اللفظ بإزائه وهو القصد من تلك الصورة أو هويتها .

وقد أدرك العلماء قوة الترابط بين اللفظ والمعنى ووقفوا عند قيمة المعنى في التعبير، ومكانة الألفاظ حين تنضم بعضها، فالمعنى لا يقوم بغير لفظ، كما لاتقوم الروح بغير جسد، فهما متلازمان، يقول العِتابي :"الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مقدما ، أفسدت الصورة وغيرت المعنى، كما لو حول رأس إلى موضع يد أو يد إلى موضع رجل لتحولت الخلقة وتغيرت الحلية"[3].

ولأهمية هذه الثنائية لدى الأمم (قديما وحديثا) في الثقافة العربية – بصفة خاصة – فقد كانت محط اهتمام الباحثين والدارسين على اختلاف بيئاتهم ومعارفهم فتعددت حولها

النظريات وتضاربت الآراء، واختلفت المناهج والمصطلحات من حقل لآخر ويمكن القول إن التداخل والترابط الذي تتسم به الثقافة العربية الإسلامية، جعل من هذه

---

[1] الجرجاني ، التعريفات ، ص 220 .

[2] أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، ص 842 .

[3] أبو هلال العسكري،كتاب الصناعتان في الكتابة والشعر،تح :مفيد قميحة، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان، ط1401،01هـ–1981م، ص 179 .

الثنائية إرثا مشتركا بين جميع البيئات المعرفية ، لأن الاهتمام بها كان يستهدف أساسا خدمة النص القرآني ودراسته وتحليلة .

فكان لكل بيئة نصيبها من بحث هذه القضية ومعالجتها بما يتناسب وطبيعة المادة المدروسة . وإذا كانت هذه الثنائية قد عرفت تنوعا وتوسعا في البحث والدراسة، فإن وجودها داخل حقول معرفية متنوعة، ومعالجتها وفق منهاج ونظريات متباينة لم يتح لها أن تصبح زوجا اصطلاحيا مفهوميا بحيث "يغدو كل طرف من طرفيه دالا على تصور محدد ...ودالا على تصور لازم لعلاقته بالآخر أو أن يكون حضور هذا الزوج بطرفيه مقترنا بتصور محدد لطبيعة العلاقة بينهما، سواء داخل المجالات المعرفية أو داخل مجال واحد "[1].

فقد تعامل المتكلمون مع مشكلة اللفظ والمعنى على نحو يختلف عما كان عليه الأمر من الأدباء أو النقاد، وتعرض لها الأصليون في بحوثهم ودراساتهم على نحو آخر يختلف عما كان عليه الأمر مع الفقهاء واللغويين والفلاسفة .

فكل بيئة كانت تعرض لهذه الثنائية من زاويتها الخاصة، وتذهب فيها مذاهب تؤلف حولها نظريات وآراء، وإذا كان الأساس الذي ترتكز عليه جميع هاته البيئات يكاد يكون واحدا وهو خدمة النص القرآني حيث إن مجال هذه الدراسة لا يتسع للحديث عن كل الحقول المعرفية التي تناولت قضية اللفظ والمعنى بالدراسة والبحث (تفسيرا وفلسفة ونحوا وفقه لغة وبلاغة ونقدا وأدبا وفقها وأصولا) ، والتي تنم عن اتساع أفق معرفتهم بدليل ما خلفوه من أبحاث ودراسات .

[1] طارق نعمان ، اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي ،دار سينا للنشر–القاهرة –بغداد ، ط01، 1987م، ص 07.

ثانيا:العلاقة بين اللفظ والمعنى:

اختلف العلماء في طبيعة العلاقة الموجودة بين اللّفظ والمعنى على قولين مشهورين:

أحدهما: أنها علاقة تواضع واصطلاح لا غير، وهذا مذهب أَكثر أَهْل النَّظر، وَجُمْهُور عُلَمَاء الأصول.

والثاني:أنّها علاقة تناسب وتشاكل، وهي علاقة داعية إلى تخصيص الألفاظ بمعانيها، ولكنها غير موجبة بذاتها، بل تفتقر إلى واضع. وَهذا مذهب معظم أَهل اللّغة، وَالمحققين إلاّ من شَذّ منهم[1].

[1] ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دارالصميعي، الرياض، ط2003/1م، ج1،ص101. والإسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م، ص138. وابن تيمية، الفتاوى الكبرى، تح: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1987،1م ج6،ص580. وابن تيمية، مجموعة الفتاوى، تح: أنور الباز وعامر الجزار، دار ابن حزم، بيروت، ط2011،4م: ج20،ص228. وآل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط، ص563. والزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبدالله العاني، دار الصفوة، الغردقة، ط1992،2م، ج2،ص32. والمرداوي، التحبير شرح التحرير، تح: عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين وعوض بن محمد القرني وأحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط2000،1م، ج2،ص692. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط،1987م، ج1،ص47. وابن النجار، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ط،1993م، ج1،ص294،293.

ثالثا : رأي السهيلي في العلاقة بين اللفظ والمعنى :

صرح الإمام السهيلي في سياق حديثه عن العلاقة بين اللفظ والمعنى أن " كل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله – تعالى – الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة. ولا وضع الألفاظ في لسان آدم – عليه السلام – وذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها"[1]. وفي موضع آخر من كتابه يقول :" ...أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد متع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى"[2]. ومن هذين القولان اللذان أوردهما السهيلي حول المناسبة بين اللفظ والمعنى الذين اعتبرهما كعلاقة الجسد بالروح نخلص أنه يعتبر هذه العلاقة علاقة تناسب وتشاكل داعية إلى تخصيص الألفاظ بمعانيها وفي طي هذا سنورد أقوال كثيرة لابن القيم الجوزية حول هذه العلاقة لأنها مطابقة تماما لما قاله الإمام السهيلي وفيها تفصيل ومزيد من التدقيق حول الأسرار المكنونة التي تنطوي عليها المناسبة بين اللفظ ومعناه وأن اللغة العربية لها غرائب وعجائب تتميز بها عن سائر اللغات ولا يتفطن لها إلا الحذاق المستبصرين والعلماء الأساطين .

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 99 .

[2] المرجع السابق ، ص 77 .

ونأتي على أقوال ابن القيم في جل كتبه فنجده يقول : "أَن بَين الِاسْم والمسمى علاقَة ورابطة تناسبه وقلما يتَخَلَّف ذَلِك فالألفاظ قوالب للمعاني والأسماء أَقْوَال المسميات"[1] وهو نفس القول الذي صرح به السهيلي عندما قال أن "اللفظ جسد والمعنى روح " أي أن اللفظ والمعنى ملتحمان مع بعضهما البعض كالتحام الجسد بالروح فإذا خلا الجسد من الروح لم تكن هناك حياة أصلا وهذا التشبيه صاغه السهيلي ليبين لنا أن العلاقة بين اللفظ والمعنى هي علاقة تناسب وتشاكل ومهما يعتري اللفظ من تغيير فإنه سيؤثر على المعنى في التعبير .

وتحدث السهيلي كذلك عن مسألة تدل دلالة واضحة على ورود المناسبة بين اللفظ ومعناه وهي دلالة الحركات والحروف إذ نلفيه يقول حول حركة الفتحة ودلالتها : "الياء " في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر، وكانت " ياء " ولم تكن ألفاً لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه"[2].

ويقول في دلالة الضمة :" وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المنقول"[3].

---

[1] ابن قيم الجوزية ،تحفة المودود بأحكام المولود،تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان – دمشق،ط1، 1391 هـ- 1971م، ص51 .

[2] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 90 .

[3] المرجع نفسه ، ص90.

وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قيم الجوزية بمزيد من التفصيل والشرح والبسط في مسألة الحركات والحروف وأن المعاني لها علاقة بالألفاظ حيث قال "اعلم أن الأصل هو المعنى المفرد وأن يكون اللفظ الدال عليه مفردا لأن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولا وقصرا وخفة وثقلا وكثرة وقلة وحركة وسكونا وشدة ولينا فإن كان المعنى مفردا أفردوا لفظه وإن كان مركبا ركبوا اللفظ وإن كان طويلا طولوه كالقطنط والعشنق للطويل فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه وانظر إلى لفظ بحتر وما فيه من الضم والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق وكذلك لفظة الحديد والحجر والشدة والقوة ونحوها تجد في ألفاظها ما يناسب مسمياتها وكذلك لفظا الحركة والسكون مناسبتهما لمسمياتهما معلوم بالحس وكذلك لفظ الدَّوران والنزْوان والغليان وبابه في لفظها من تتابع الحركة ما يدل على تتابع حركة مسماها وكذلك الدجَّال والجرَّاح والضرَّاب والأفَّاك في تكرر الحرف المضاعف منها ما يدل على تكرر المعنى وكذلك الغضْبان والظمآن والحيْران وبابه صيغ على هذا البناء الذي يتسع النطق به ويمتليء الفم بلفظه لامتلاء حامله من هذه المعاني فكان الغضبان هو الممتليء غضبا الذي قد اتسع غضبه حتى ملأ قلبه وجوارحه وكذلك بقيتها ولا يتسع المقام لبسط هذا فإنه يطول ويدق جدا حتى تسكع عنه أكثر الأفهام وتنبو عنه للطافته فإنه ينشأ من جوهر الحرف تارة وتارة من صفته ومن اقترانه بما يناسبه"[1].

وهذا القول الذي ذكره الإمام ابن القيم الجوزية هو قول يأخذنا نحو الاستنباطات والتأملات الدقيقة في جوهر اللغة التي استجْلاها الإمام السهيلي في القول بالمناسبة بين اللفظ والمعنى وأن هذه المناسبة تشمل عدة نواحي في بنية اللفظ وجوهره

مما يؤثر بالضرورة على المعنى سواء من حيث الحركات أو الحروف وصفاتها كما تحدث عنه آنفا الإمام ابن قيم الجوزية .

ويضيف أيضا السهيلي ضمن حديثه عن دلالة الحركات وما تنطوي عليه من أسرار وإيماءات تكمن في حركات الأعضاء قائلا "فالضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة،

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1 ، ص 189 .

[2] نتائج الفكر في النحو ، ص 90 .

ولذلك تجد المقل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها، لأنه ضم بين إبهامه وأصبعه – صلى الله عليه وسلم"[1]. وهذا دليل واضح على تناسب حركات الأعضاء مع حركات اللفظ في هذا المفهوم الذي صاغه السهيلي في هذه المسألة.

ويقول أيضا في ذات السياق " ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي "الواو"،لأنها ضامة بين الشفتين أو جامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مُشاكلاً له"[2].

صرح ابن قيم الجوزية في هذا الإطار عن أنواع الحركات وما يقابلها من معاني تجانسها فقال :"... يجعلون الضمة التي هي أقوى الحركات للمعنى الأقوى والفتحة الخفيفة للمعنى الخفيف والمتوسطة للمتوسط فيقولون عز يعز بفتح العين إذا صلب وأرض عزاز صلبة ويقولون عز يعز بكسرها إذا امتنع والممتنع فوق الصلب فقد يكون الشيء صلبا ولا يمتنع على كاسره ثم يقولون عزه يعزه إذا غلبه قال الله تعالى في قصة

داود عليه السلام ﴿وعَزَّنِي فِي الْخِطَابْ﴾[3] والغلبة أقوى من الامتناع إذ قد يكون الشيء ممتنعا في نفسه متحصنا من عدوه ولا يغلب غيره فالغالب أقوى من الممتنع فأعطوه أقوى الحركات والصلب أضعف من الممتنع فأعطوه أضعف الحركات والممتنع المتوسط بين المرتبتين فأعطوه حركة الوسط"[1]. وهذا هو مراد السهيلي من بين الحركات ومجانستها للمعاني .

---

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 406 .

[2] المرجع نفسه، ص 108 .

[3] الآية 23 من سورة ص.

ويقول الإمام السهيلي في دلالة الكسر : "فزِع وحذِر وحزِن ومرِض، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه، ولذلك كانت حركة العين كسراً، لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى"[2]. وهذا القول يصب فيما قلناه آنفا في مسألة دلالة الحركات وما يتعلق بها من أصوات ومعاني وهيئات .

أما مسألة الحروف فقد ذكر السهيلي بعض الأمثلة عن ذلك كما في ضمير الغائب حيث يقول : "أما ضمير الغائب المنفصل ف " هاء " بعدها " واو " {و} خصت " الهاء " بذلك، لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر قريبا من محل الذكر، أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب"[3]. ويقول أيضا في حرف الذال "...خصت الذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأن الجوارحَ خَدَمُ القلب، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهاباً معقولا ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوسا"[4]. ويقول أيضا "والذال مجهورة فخصت بالإشارة إلى

المذكر، وخصت التاء بالإشارة إلى المؤنث للفرق بينهما، وكانت أولى بها لهمسها وضعف المؤنث"[5]. وهو في هذا كله يقتصر في كلامه على مخارج الحروف وصفاتها وما يحيط بها من معاني وعلاقتها بحركات الأعضاء والجوارح .

أما شأن المحْدَثين في المناسبة بين اللفظ والمعنى وما يتعلق بها فمنهم من أنكر المناسبة لأنه استند إلى أن اللغة اصطلاح أو اعتباطية الدليل اللساني كما قرره جل علماء الغرب وعلى رأسهم دي سوسير ،ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن الدارسين في الجامعات الأوروبية كانوا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ينتصرون لفكرة الصلة العقلية بين اللفظ ومعناه و مع نهوض الدراسات اللغوية في آواخر هذا القرن وأوائل القرن العشرين ظهر رأي ينكر فكرة

---

[1] ابن قيم الجوزية، جَلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام،تح: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة - الكويت ،ط02 ، 1407 هـ- 1987م، ص147.

[2] نتائج الفكر في النحو ، ص 327 .

[3] المرجع السابق ، ص 222-223 .

[4] المرجع نفسه ، ص 227 .

[5] نتائج الفكر في النحو ، ص 228 . .

المناسبة،وكانت من حججه على ذلك : وجود المشترك والمترادف وتطور الأصوات والمعاني، وقد وصل الدكتور أنيس إلى أن في اللغة معاني تتطلب أصواتا خاصة، وفي الأخير قال :" لا يسع الباحث المنصف بعد كل هذا إلا أن يعد أولئك الذين انتصروا للربط بين الأصوات والمدلولات قوما من الأدباء يستشفون من الكلمات أمورا سحرية، ويتخيلون في منطوقها رموزا وعلامات لا يراها اللغوي العمليّ "[1].وصنو هذا القول قول رمضان عبد التواب عندما قال:"...وقد نزع كثير من نقاد الأدب العربي القديم، منزع بعض اللغويين في محاولة عقد الصلة بين اللفظ ومدلوله التي نشأت عنها فكرة زيادة في المبنى زيادة في المعنى وهي لا تكاد تكون مطردة في جميع النصوص ولذلك يجب ألا ننساق وراءها، ونعممها على كل مثال وجدت فيه هذه الظاهرة، فقد تكون هناك مثلا كلمتان تدلان على معنى معين،غير أن إحداهما مقتطعة في الأصل من الأخرى، وليست الثانية مزيدة منها، كما توهم علماء البصرة ذلك في(السين) و(سوف)، فقالوا

إن (سوف) تدل على استقبال البعيد، و(السين) تدل على الاستقبال القريب وليس في نصوص اللغة ما يشهد لتكلفهم هذا"[2].

وهذه الأقوال التي ذكرناها آنفا حول المناسبة بين اللفظ ومعناه عند المحدثين تنطلق من مفهوم أن اللغة اصطلاح بين البشر وأن المعاني ليست مستوحاة من جوهر الألفاظ بينما يرى السهيلي في أقواله التي ذكرنها سابقا خلاف ذلك ،لأنه ينطلق من مفهوم أن اللغة توقيف لا دخل للبشر فيها و المناسبة بين اللفظ والمعنى واردة في اللغة وهو مذهب أساطين اللغة والعربية .

---

[1] إبراهيم أنيس ، أسرار اللغة ، ص 133 .

[2] رمضان عبد التواب ، بحوث ومقالات في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض ، ط01 ، 1403 هـ- 1982 م ، ص 18 ، 19 ،20 ، 21 ، 22 . بتصريف .

ويذكر محمد الأنطاكي قولا جيدا حول الدارسين المحدثين الذين قالوا بالمناسبة بين اللفظ والمعنى سائرين على نهج القدماء الأوائل ونظرتهم للغة كالخليل وسيبويه والذين اكتنهوا أسرارها وسبروا أغوارها وقطفوا ثمارها وصوبوا أرائهم تجاه ثنائية اللفظ والمعنى في نصوص العربية حيث قال:...وفي العصر الحاضر ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جني طائفة من علماء العربية نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الأستاذ محمد المبارك والدكتور صبحي الصالح، والأب الدومينيكي ، وجرجي زيدان، وخير الدين الأسدي، وكان من نتيجة الاستقراء الواسع نسبيا الذي قام به الباحثون أن كشفوا عن ظواهر في العربية غريبة لافتة للنظر ، لايستطيع الباحث أن يمر بها من غير أن يقف عندها ويتسائل، فمن ذلك أنهم وجدوا أن صوت الغين إذا جاء في أول الثلاثي العربي دل على الغموض والاستتار مثل :غاب،غار،غاص،غام، غمض،غمر،غمس،غم، غفل،غرق،غدر،غبر،غص،غبش، فشي،غش ... إلخ، وإن صوت النون إذا جاء في أول الثلاثي دل على الظهور مثل:نبع، نبش نبز،نفر نز، نما، نشر، نهز،...إلخ، وإن صوت الراء إذا جاء في أول الثلاثي دل على الحركة،مثل: ركب،رجع، راح، ركض، رفع، رجف،رسب،ردم،لافس،رحل،رقص، ربا...إلخ،وعن صوت

الفاء يدل على الفصل والفتح ، مثل : فصل، فتح، فرق ، فرج، فرم ، فاح، فسق ، فسر، فقس فبق ، فلح فجر ، فاه ، فر ، فصم ، قضح ...إلخ .

بل إن بعضهم زاد على ذلك فقال: إن هذه الأصوات تدل على معانيها مهما يكن موضعها من الثلاثي، وعلى هذا مضوا يناقشون الثلاثيات العربية كما فعل ابن جني من قبلهم في فعل (بحث)، فقالوا في (غرف):إن الغين تدل على الغموض وهي بذلك تناسب مرحلة من مراحل حدث (الغرف) عندما يغيب الغارف يده أو مغرفته في السائل، وإن الراء تدل على الحركة، وهي تناسب المرحلة الثانية من الحدث عندما يحرك الغارف مغرفته في السائل قبل أن يرفعها، وإن الفاء تدل على الظهور والانفتاح والفصل، وهذا يناسب آخر مراحل الحدث عندما يرفع الغارف مغرفته فيفصلها عن السائل ويظهرها بعد أن كانت مُسْتَتِرة"[1] .

---

[1] محمد الأنطاكي ، دراسات في فقه اللغة ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط04 ، د.ت ،ص 294 ، 295 .

- **خلاصة حول المناسبة بين اللفظ والمعنى عند السهيلي:**

ما توصل إليه السهيلي من خلال نظراته الثاقبة وآرائه المستحسنة في مسألة المناسبة بين اللفظ والمعنى يحتاج إلى عدة تأملات في اللغة العربية التي شرفها الله بالقرآن والتي تنطوي على عدة أسرار لا يتفطن لها إلا من أوتى بصيرة ثاقبة من المشتغلين عليها والمخلصين لها والمتذوقين لنصوصها والعارفين بمكنوناتها وعجائبها، حيث تفطن إلى أسرار الحركات والحروف وتناسبها مع حركات الأعضاء كما رأينا في الضم والفتح والكسر وما يكتنفها من معاني مستوحاة من شكل اللفظ كما تحدث عن مسألة تقارب المعنى بين الاسم المتمكن و الحرف كما جاء في حديثه عن "ثم" و"سوف" .

المبحث الثالث

التوليد الدلالي

التوليد الدلالي إبداع لدلالات معجمية وتراكيب جديدة، أي أنه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلا في معجم اللغة، فيسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل.لذلك يتميز التوليد الدلالي من التوليد الصوري الذي يرتبط عموما بظهور متوالية صواتية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت .

ويطرح التوليد الدلالي بهذا التحديد جملة من القضايا تتعلق أساسا بمستويين : مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التعالقات الدلالية المعجمية. ومن ثمة يجب على أية نظرية دلالية أن تحدد في نفس الوقت المبادئ الدلالية المتحكمة في تأويل التراكيب الدلالية المولدة، والقواعد التي ترصد الترابطات المعجمية وخاصة علاقات التعدد الدلالي التي تنتج عن التوليد الدلالي بتوسيع أو نقل معاني الوحدات المعجمية. فما دام التوليد الدلالي إبداعا لدلالات جديدة، فانه يفترض نسقا أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها"[1].

[1] محمد غاليم ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، ط01 ، 1987م ، ص 05 .

أولا: الاشتقــاق :

- مفهومه :

الاشتقاق في اللغة: أخذ شيء من شيء ...قال ابن منظور رحمه الله :"اشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشملا، واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه "[1]، أما تعريفه في الاصطلاح، فقد عرف الاشتقاق بتعريفات عدة، منها أنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصلية بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وتركيبا أو هيئة"[2] .

فالاشتقاق إذا " ظاهرة أصيلة في اللغة العربية تحدث ضمن منهج عملي تطبيقي يقوم على أساس العلاقة الوضعية بين الدال والمدلول التي افترضها علماء العربية الأوائل ...وهو نوع من القياس اللغوي للمفردات ينتفع منه متكلموا اللغة في سد حاجاتهم إلى الألفاظ التي تخدم المعاني المعبر عنها ... وهو عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد ...ويعود سبب الاشتقاق إلى طبيعة اللغة العربية بكونها لغة اشتقاقية تستطيع إثراء نفسها بزيادة مفرداتها ، لتتمكن من قوة التعبير ومواكبة الحداثة في جدة الموضوعات "[3].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، ج04 ، مادة (ش ق)، ص 2302.

[2] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، دار المعارف- القاهرة، ط 1978،01 م،ج1،ص38 .
وعبد الحميد أبو سكين ، الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ،مكتبة الفنون النموذجية ، ط01 ، 1399 هـ، ص 15 .

[3] رنا طه رؤوف ،الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين ، رسالة ماجستير مقدمة بكلية التربية للبنات -جامعة بغداد بإشراف أ.د.علي عبد الحسين زوين،1422هـ-2002 م ، ص 67 ، و68 .

وإنه بهذه الصورة ليعد بحق إحدى الوسائل الرائعة والمبتكرة في نمو اللغة ومرونتها واتساعها وثرائها في المفردات، ما يمكنها من التعبير عن المستجد من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحياة"[1] .

ثانيا : أهميته في اللغة :

ظاهرة الاشتقاق ظاهرة مازلت تمد اللغة بالكثير من الألفاظ ، لأن الحاجة إليها شديدة وملحة في مختلف العصور كالحاجة إلى المجاز في إمداد اللغة بروافد عديدة وفيض دافق للمعاني ، وذلك بسبب الصناعات والمخترعات والمستحدثات بحيث يفتح لنا الباب أمام الكثير من الألفاظ السهلة والرشيقة التي يمكن أن تسد هذا التطور الحضاري المستمر ، فهو يعد بحق "طريق السعة" التي تجوزها الألفاظ وتمر عبرها ، لتصل بسلام إلى فيضها الدلالي المدرار ذي الأفنان الكثيرة الملتفة والفنون الغزيرة المُحْتَفة ذوات الفوائد الكبيرة الجمة "[2].

إن الكلمات في اللغة العربية لا تعيش فرادى منعزلات ، بل مجتمعات مشتركات كما يعيش العرب في أسر وقبائل ... وللكلمة جسم وروح ، ولها نسب تلتقي من خلاله مع مثيلاتها في مادتها ومدلولها ... فخاصية الاشتقاق من أعظم ما امتازت به العربية فالاشتقاق عملت على زيادة موروثها اللفظي والمعنوي كلما تقدم الزمن ... والبحث في تاريخ معاني الكلم وأصول اشتقاقها موضوع شائق ، له في اللغات الحية شأن أي شأن.

إن ميزة الاشتقاق في العربية قد أكسبتها ثروة من الألفاظ لا تتعاند، بل تتساند ولا تتناهى، بل تتنامى على مر العصور، وأضْفَت عليها مرونة تستجيب بها لمقتضيات العصر والحياة وما يستجد فيها من معان وأفكار وأدوات ومخترعات ... حتى بلغت

---

[1] رمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللغة العربية ، دار الجيل –القاهرة ، ط02 ، 1980 م ،ص 290 .

[2] رشيد عبد الرحمان العبيدي،أبحاث ونصوص في فقه اللغة، مطابع التعليم العالي– بغداد، ط1424،01هـ–1988 م، ص267.

المشتقات المحضة سبعين ألفا من الكلمات "[1]، "وإن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام في العربية، وإن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها ، وتوفق أحسن توفيق بين مبانيها ومعانيها"[2].

ثالثا : طرقه في اللغة :

إن العودة إلى الجذر الأصلي للكلمة قد يساعد إلى حد بعيد في الكشف عن معالمها ، ومعرفة الجذر تتصل اتصلا وثيقا بالاشتقاق وطرقه في اللغة، وهو بشكل عام الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير، وهو ما يعبر عنه المعجميون باسم "الاشتراك في المادة" إذ يجعلون حروف الجذر مدخلا إلى شرح معاني الكلمات ودلالاتها التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة يشكل اللبنة الأساسية للكلمة"[3].

وما من شك في أن الطريقة في تخليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض تجعل من اللغة جسما حيا تتوالد أجزاؤه، ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة تُغني عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن اشتقاق على هذه الصورة يربط بينها وهذه من ناحية ... ومن ناحية أخرى، فقد كان لوجود الاشتقاق في العربية على هذه الصورة شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها، وسبيلا لمعرفة الأصيل من الدخيل لأن الكلمة الدخيلة في العربية تبقى في معزل عن سلسة المشتقات المترابطة إذ لا نجد لها أصلا لا من ناحية البنية، ولا من جهة الدلالة يمكن أن نلحقها به غلا ما تعسف اللغويون فيه .

وهكذا يمكن تصنيف الكلمات العربية بحسب موادها وأصولها، كما فعل أصحاب معجمات الألفاظ العربية ... كما يمكن تصنيفها بحسب صيغتها وموازينها"[4]، "إذ تشترك الألفاظ المنتسبة إلى أصل واحد في قدر من المعنى، وهو معنى المادة الأصلية العام

---

[1] عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، تح : عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1947 م، ص 09.

[2] عباس محمود العقاد،اللغة الشاعرة(مزايا الفن والتبصير في اللغة العربية)،مكتبة الأنجلو مصرية–القاهرة،ط1960،01م،ص12.

[3] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص 67 .

[4] محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ، ص 271 .

فكيفما جمعت ألفاظ العربية، اتضحت روابطها الاشتقاقية أو وظائفها الصرفية على نحو مطرد، وقواعد راسخة، وأوزان وصيغ تكشف عن معانيها ، مما يُعد مزية للعربية لا تتوافر لغيرها من سائر اللغات الأخرى ، وبهذا الأسلوب المبتكر أيضا ، وبهذه المرونة عولجت مسألة المصطلحات .

ومع أن العربية اعتمدت الموازين والقوالب المتماثلة لكثير من المعاني ، فإن ذلك لم يؤثر في وفرة مفرداتها ولم يحل بين العربية وبين ولوجها أبواب السعة في أسمى معانيها وإشرافها على عالم الفيض الدلالي الفسيح ، فهي غنية بهذه الموازين على نحو لا يتأتى لغيرها من اللغات .

"فمزية الاشتقاق عادت على العربية بفوائد كبيرة، ومكاسب جمة، إذ وثقت الصلة بين مفرداتها قديمها وحديثها، ومكنت الدارسين من إدراجها في أدراج متماثلة وحقول متكاملة ومجموعات متشابهة تمكنهم من إدراك مفرداتها بعد الإطلاع على بعض مشتقاتها ، فضلا عن اكتشاف الدخيل من الكلمات المتسرب في صفوفها "[1] .

إن الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية نوع من التصنيف للمعاني في كلياتها وعمومياتها، وهي تعلم المنطق وتربط أسماء الأشياء المرتبطة في أصلها وطبيعتها برباط وثيق واحد، وهذا يحفظ جهد المتعلم ، ويوفر وقته ... إن خاصية الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية تهدينا إلى معرفة كثير من مفاهيم العرب، ونظراتهم إلى الوجود، وعاداتهم القديمة، وتوحي بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها في النفوس عن طريق اللغة... وإن اشتراك الألفاظ المنتمية إلى أصل واحد في أصل المعنى، وفي قدر عام منه يسري في جميع مشتقات الأصل الواحد مهما اختلف العصر أو البيئة، يقابله توارث العرب لمكارم

[1] سعدون طه سرحان العجلي ، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية ، أطروحة دكتوراه من إشراف : أ.د رشيد عبد الرحمان العبيدي ، الجامعة الإسلامية –كلية الآداب ، 1427 هـ–2006 م ، ص 12 ،83 .

الأخلاق والمثل الخلقية والقيم المعنوية جيلا بعد جيل .. وإن وسيلة الارتباط بين أجيال العرب هي الحروف الثابتة والمعنى العام"[1].

رابعا : الاشتقاق عند السهيلي :

بعد التجوال في صفحات كتاب نتائج الفكر في النحو عثرنا على ثلاث مسائل مهمة في الاشتقاق أشار إليها السهيلي وعبر عنها بتلاقي المادة حول معنى واحد في مجملها حيث قال في مسألة أي الموصولة : " لفظ " ألف " و " ياء " مكررة، راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره. سمّ[77]. أياه الشمس، لضوئها، لأنه ضوء يُبَيِنها ويميزها من غيرها. والآية: العلامة على الشيء. ومنه: إياك، وإياي، هما في المضمرات. وقد أشار الخليل إلى أنه اسم ظاهر، فاشتقاقه مما تقدم."[2] ولقد سئل أبو إسحاق الزجاج عن قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُد وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين﴾[3] مَا تأْوِيلُه؟ فقال: "تأْوِيله حَقِيقَتكَ نَعْبُدُ، قَالَ: واشْتِقاقُه من الآيةِ الَّتِي هِيَ العَلامَةُ. قالَ ابنُ جنِّي وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيَ وذلكَ أَنَّ جميعَ الأَسْماءِ المُضْمَرة مَبْنيّ غَيْر مُشْتَق نَحو أَنا وَهِي وَهو، وَقد قامَت الدَّلالة على كَوْنه اسْماً مُضْمرا فيجِب أَنَ لا يكون مُشْتقّا"[4].

وفي هذا الكلام اعتراض من ابن جني على أبي إسحاق الزجاج الذي يربط الأصوات المتماثلة بعضها ببعض والخليل كذلك يعتبر "أيا" اسما ظاهرا بحكم شيوعها وذيوعها في كلام العرب وهذا ما جنح إليه السهيلي في حديثة عن معنى أي الموصولة

---

[1] ينظر : سعدون طه سرحان العجلي ، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، ص 06 و07 و أ.د فرحان السليم،اللغة العربية ومكانتها بين اللغات ، بحث معد في المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت ، د.ت ، ص 06 .

[2] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 200 .

[3] الآية 05 من سورة الفاتحة .

[4] الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح:مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت، باب الألف اللينة،ج40، ص395.

التي يرجع معناها إلى التعيين والتمييز لا غير بخلاف ما قاله ابن جني بأن دلالة المادة في الضمائر والمبنيات باطلة لاتصح لأنها غير مشتقة .

ويقول أيضا في مواطن أخرى متحدثا عن دلالة سوف وثم والمقاربة التي تحدث بين الحرف والاسم المتمكن "... أما " سوف " فحرف، ولكنه على لفظ "السوف" الذي هو الشم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته، كما أن " سوف " هذه – التي هي حرف – تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر أبانه.ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن"[1].

ويمثل بثُمَ التي هي حرف عطف فيقول : " فهذه " ثم " حرف عطف، ولفظها كلفظ الثَّمْ، والثم هو: رم الشيء بعضه إلى بعض، كما قال: " كنا أهل ثمة ورمة "، ويُروي " أهل ثُمَة ورُمَة "، وأصله من: ثممت البيت: إذا كانت فيه فرج فسد بالثَّمام....والمعنى الذي في " ثُمَّ " العاطفة قريب من هذا، لأنه ضم الشيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت: (ضم بين شيئين بينهما فرجة) . ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها، ألفاه كثيراً، والله – تعالى – المستعان."[2]

وحديثة الذي ساقه حول حرفي سوف وثم مبني على تلاقي المادة حول معنى واحد أو ما يسمى بالتقارب الدلالي بين الاسم المشتق والمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف ضمن السياق الذي يأتي فيه فسوف هي حرف على لفظ السوف وهي بمعنى شم الرائحة وهذا معناها المعجمي ، يقول أبو حيان التوحيدي حول سوف ومعناها المعجمي : "وأما السوف فهو شم التراب والطريق وغيرها، ومنه المسافة، هكذا قال البصير بالاشتقاق"[3] أما وظيفتها النحوية هي أن ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر أبانه كما هو معروف عند

---

[1] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 124 .

[2] المرجع السابق ، ص 124 .

[3] أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تح: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت،ط1 ،1408 هـ – 1988 م، ج5 ،ص 85 .

[1] سيبويه، الكتاب ،تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ – 1988 م، ج4 ، ص 233 .

[2] أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ص129

جل النحويين حيث يقول سيبويه في الكتاب:"وأما سوف فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سوفته"[1] وهذا الكلام يقوله غيره من النحاة الذين جاءوا من بعده .

أما "ثُمَ" العاطفة فأصلها المعجمي من ثممت البيت: إذا كانت فيه فرج فسد بالثَّمام والثم هو: رم الشيء بعضه إلى بعض قال أبو حيان التوحيدي : سمعت الثقة يقول: الثَّم الإصلاح، يقال ثَمَمْتُهُ وأصلحته، وثُمَامَة: نبت معروف، وإذا سميت به رجلاً لم ينصرف، أي لم ينون"[2].

هذا من ناحية معناها المعجمي وأما وظيفتها النحوية فمقصورة على العطف وهذا شائع في عرف النحويين ومعناها اللغوي قريب من معناها المعجمي، لأنه ضم الشيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت: (ضم بين شيئين بينهما فرجة) .

وفي بيان أي، سوف وثم وما يدور حولها من معاني ومقاصد تقوم على تلاقي المادة حول معنى واحد دليل واضح على أن [79] ـ يلي كانت له نظرة واسعة ودقة نظر في استجلاء معاني الحروف وربطها بأصلها المعجمي الذي ترجع إليه .

وإذا جئنا إلى المحدثين من أهل اللغة نجد فئة متميزة لها وعي عميق بأسرار اللغة تؤيد ما ذهب إليه السهيلي في مؤلفاتهم في فقه اللغة العربية نذكر منهم على سبيل المثال محمد المبارك الذي قال : "...ولذلك كان الإشتقاق كاشفا عن الأصل القديم دالا على الصلة والنسب وكان الاشتراك في المادة دليلا على وحدة الأصل ولو تفرقت المعاني واختلفت الأشكال.فتأمل في معاني مجموعات التالية من الألفاظ (عقل،عقال، عقيلة عقل) (سفر، سافر، سفير،أسفر) (دار، الدار، استدار، دائرة، مدير، إدارة، دوار، مدار) تجد الصلة ظاهرة بين مفرداتها وان تباينت معاينها ولكنك إذا نظرت في كلمتي (الجار) بمعنى الساكن الملاصق و(الجور) بمعنى الظلم لم تجد صلة ظاهرة بل احتجت إلى مزيد تأمل وإلى النظر في تاريخ اللفظتين في حياة العرب أصحاب هذه اللغة فإذا فعلت ذلك ظهر لك أن (الجار) هو من يدخل في حماية القبيلة فيسكن في (جوارها)أي بالقرب منها وفي حمايتها

فيجيرونه من (أجار) إذا رفع عنه الجور وهو الظلم والتعدي"[1] وهذا الكلام لا يحتاج إلى تفصيل بل هو صنو ما قاله السهيلي في تلاقي المادة حول معنى واحد يشملها وهو المعنى العام كما قلنا آنفا .

ويشيد فايز الدايه بقضية الاشتقاق في اللغة ويقول "بأنها أداة تطويرية دائمة للعربية وهي تقتضي منا أن نحسن فهم حركتها في العربية الفصحى أولا ، ومن ثم نتمكن من استعمالها، وأنها تعطينا طبقات متعددة من الدلالات المميزة إلا أنها غير منفصلة، ولا تحجب الواحدة منها الأخريات عن المنبع الأول"[2] وهذا الكلام يشبه تماما ما قاله ابن فارس في كلامه المشهور كدنا أن نغفله في قضية الاشتقاق وهو قول مهم مرهون بالقياس عند العرب ولا نقيس إلا على ما قاسته العرب في لغتها حيث يقول : أجمع أهل اللغة –إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدُلاَّن أبداً عَلَى الستر. تقول العرب للدّرع: جُنَّة، وأجَنة الليلُ، وهذا جنين، أي هو فِي بطن أمّه أَوْ مقبور، وأن الإنس من الظهور"[3].

وهذا الكلام يلخص لنا ما قاله السهيلي سابقا حول المواضع التي ذكرنها له في قضية الاشتقاق وتلاقي المادة حول معنى واحد والزيادة عنه مشغلة وداعية إلى التطويل والتكرار والفائدة في الاختصار وزبدة الأفكار .

أولا– المجاز في اللغة :

الحديث عن (المجاز) حديث جد دقيق، يتطلب قدرا وافيا من الرَويَة، وإعمال الفكر والبصيرة النافذة، من أجل إدراك ماهيته، والوقوف على ما ادعي من مظاهره، وتبين مآلات القول به ومؤداه. فهو يعد من أكثر وسائل التطور الدلالي لمفردات اللغة، إذ يعمل على

[1] محمد المبارك ، فقه اللعة، ص60 .

[2] د.فايز الداية،علم الدلالة بين النظرية والتطبيق،دار الفكر المعاصر– بيروت، دار الفكر– دمشق، ط02،1996 م،ص238،237.

[3] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 35 .

نقل الكلمة من دلالة إلى أخرى، ومن معنى حقيقي إلى آخر مجازي، وهو أيضا وسيلة من وسائل النمو اللغوي والتوليد الدلالي .

ومن المعروف أن للعلماء العرب القدامى حديثا مسهبا في الدلالة الحقيقة والدلالة المجازية ، وعندهم أن الدلالة الحقيقة دلالة أصلية تمثل الوضع الأول للكلمة ويقابلها من دلالة، أما المجاز فقد أرادوا به " "أو أنه كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها" لملاحظة بين الثاني والأول"[1]أو أنه كلمة تدل على غير ما وضعت له في أصلها "[2]فللعرب منذ القديم " أمثال واشتقاقات وأبنية ، وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم ، ولتلك الألفاظ مواضع أخر، ولها حينئذ دلالات أخر، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة، والشاهد والمثل"[3] وإنما يقدم المجاز عند العلماء العرب "" ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة : وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه ، فان عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"[4] وهنا لابد لنا من تثبيت حقيقتين :

أولهما : " أن أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت 210 هـ) يعد في نظرنا أول من استعمل كلمة (مجاز) إذ جعلها مطلعا لعنوان كتابه الشهير (مجاز القرآن)، ولكنه مع هذا لم يقصد بالمجاز دلالة تقابل الحقيقة، وإنما قصد به ما يعبر عن الآية لتدل على ما تجوز فيه، وخرج عن المعنى الأصلي للكلم ، وليس شرطا والحال هذا أن تخرج الكلمة من الحقيقة إلى المجاز ، وإنما قد تخرج من دلالة معروفة في لغة العرب قبل نزول القرآن إلى دلالة جديدة ومعنى آخر"[5].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 398 .

[2] ينظر : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، مطبعة المقتطف –مصر، 1332 هـ–1914 م، ج1 ،ص 66 و ابن الأثير ، المثل السائر ، ج 1، ص 58 .

[3] الجاحظ ، الحيوان ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط02، 1424 هـ ،ج02 ص 102 .

[4] ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 442 .

[5] د.حميد آدم ، مع مؤيدي المجاز ومنكريه ، مقال مستل من مجلة مجمع اللغة العربية العربي الأردني ، العدد 27 ، ربيع الثاني –شوال 1405 هـ الموافق لكانون الثاني –حزيران ، 1985م، ص 69 .

وثانيهما : أن العلماء العرب قد اختلفوا في حقيقة المجاز من حيث وجوده أو عدم وجوده في اللغة ، فمن قائل أن أكثر اللغة مجاز لاحقيقة"[1] ولهذا أجاز جمهورهم وقوعه في القرآن وأنكر هذا الوجود آخرون مثل المالكية والشافعية والظاهرية "[2] وقد قرنه القائلون به بالاستعارة مرة، وبالتشبيه ثانية، أو بالكناية ثالثة، أو بكل منها رابعة .

ومن منكر له إطلاقا جاعلا إياه طاغوتا أطلق عليه (طاغوت المجاز) . ونص على "أن هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ المعطلون ، وجعلوه جنة يترسون بها من سهام الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين"[3].

وفريق ثالث معترف بالمجاز لكنه ينكر وجوده في القرآن الكريم إلا في بعض الألفاظ التي نقلها الله تعالى عن موضعها إلى معنى آخر تعبدنا بالعمل به دون أن نسميه بذلك الاسم فهذا مجاز ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ ﴾ [4] [5].

وفريق رابع حاول أن يوازن بين آراء المؤيدين لوجود المجاز ومنكريه فلم يرفضه مطلقا ، ولم يؤيده مطلقا ، وعلى رأس هؤلاء ابن الأثير إذ يرى أنه "قد ذهب قوم إلى أن كلام الله حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه . وكلا هذين المذهبين فاسد عندي، وسأجيب الخصم عما ادعاه فيهما فأقول كل النزاع أن اللغة كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك أنها كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز، فإن كلا الطرفين عندي سواء لأن منكرهما غير مسلم لهما ، وأنا بصدد أن أبين أن في اللغة حقيقة ومجاز"[6]، فكل مجاز لابد له من حقيقة نقل عنها إلى حالته المجازية ، فكذلك "ليس من الضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز"[7].

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج2، ص 442 .

[2] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج1 ، ص 255 .

[3] ابن قيم الجوزية،مختصر الصواعق المرسلة، اختصره: محمد الموصلي، وصححه :زكرياء علي يوسف، القاهرة،د.ت،ص241 .

[4] الآية 24 من سورة الإسراء .

[5] ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة– بيروت،ج07 ،ص58.(بتصرف).

[6] ابن الأثير ، المثل السائر، ج1 ، ص 106 .

[7] المرجع السابق، ج1 ، ص 110 .

ونرى أن المنكرين للمجاز في اللغة والقرآن انطلقوا من زاويتين لتدعيم رأيهم وتأصيله انطلاقا من :

1- أن لغة القرآن تنأى عن أي استعمال مجازي متجاهلين أن اللغة العربية تتسم بطابع الإيجاز والحذف كما هو مشهور في لغة العرب وتصرفاتهم في أساليبها وتراكيبها .

2- العلاقة الطبيعية الحتمية بين اللفظ والمعنى وأن اللغة هي توقيف من الله عز وجل وليست من صنيع البشر"[1] .

[1] د.هادي نهر،علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط1، 1427 هـ-2007م،ص228.(بتصرف).

ثانيا : المجاز عند السهيلي :

تحدث الإمام السهيلي عن قضية المجاز في كتابه وأتى بشواهد شعرية ولغوية على ذلك وعدَّه من الخصائص التي تتميز بها لغة العرب عن غيرها كونها لغة غنية بالأساليب وأنواع التراكيب التي تقوم على حسن التصرف والتوسع في التعابير فمن ذلك اليد التي قال عنها أنها من المجاز وهي في أصل الوضع كالمصدر عبارة عن صفة لموصوف : "... وأما اليد فهي عندي في أصل الوضع كالمصدر، عبارة عن صفة لموصوف.ألا ترى قول الشاعر: يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسِ بنِ وَهبٍ ... بأَسْفَلِ ذِي الجِذاةِ يَدَ الكَرِيمِ، ثم استمر المجاز فيها حتى نسيت الحقيقة. ورب مجاز كثر واستعمل حتى نسي أصله وتركته حقيقته"[1].

ويقول أيضا عن لفظة العين أما قولهم: (جاءني زيد عيناً، فالعين هنا يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان،أو ما يقوم مقام العيان، وليست اللفظة على أصل موضوعها لأن أصلها أن تكون مصدراً وصفةً لمن قامت به، ثم عُبِّر عن حقيقة الشيء بالعين، كما عُبِّرَ عن الوحش بالصيد، وإنما الصيد في أصل موضوعه مصدر، من (صاد يصيد) .

ومن هاهنا لم ترد في الشريعة عبارة عن نفس الباري سبحانه، لأن نفسه–سبحانه – غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم،وأما عين القبلة وعين الذهب وعين الميزان فراجعة إلى هذا المعنى.

وأما العين الجارية فشبيه بعين الإنسان لموافقتها لها في كثير من صفاتها، وأما عين الإنسان فمسماة بما هو أصله أن يكون صفة ومصدراً، لأن العين في أصل الوضع مصدر كالزين والدين والبين والأين وما جاء على بنائه، ألا تراهم يقولون:"رجل عيون وعائن "ويقولون:"عنته": أصبته بالعين و:"عاينته: رأيته (بالعين)، فرقوا بين المعنيين وجاء:"عاينته" على وزن "فاعلته"، لأنه يتضمن معنى قابلته، لأن الرؤية في العادة لا تكون إلا مع مقابلة، بخلاف رؤية الباري سبحانه، ولذلك تقول في الباري – تعالى–: (رأى)، ولا

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو ، ص 293،294 .

تقول: (عاين) لتقدسه عن معنى قابل.ومما يدلك (أيضاً) أنها مصدر في الأصل قوله سبحانه: (عين اليقين).كما قال تعالى: (علم اليقين)، فكما أن العمل المضاف إلى اليقين مصدر وصفة فكذلك العين.وإذا ثبت هذا فالعين التي هي الجارحة سميت عيناً لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التي هي العين، وهذا من باب قولهم: " امرأة ضَعِيف وعدل ". هو تسمية الفاعل بالمصدر، والعين – التي هي حقيقة الشيء ونفسه – من باب تسمية المفعول بالمصدر، كصيد.

فإذا علمت هذا فاعلم أن العين إذا أضيفت إلى الباري – سبحانه – كقوله تعالى:﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[1] فهي حقيقة لا مجاز، كما توهم أكثر الناس، لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك، وإنما المجاز في تسمية العضو بها، وكل شيء يوهم الكفر والتجسيم فلا يضاف إلى الباري حقيقة ولا مجازاً، ألا ترى كيف كفر الرومية النصارى حين قالوا في عيسى عليه السلام:" إنه ولد على المجاز لا على الحقيقة"، فكفروا ولم يعذروا ألا ترى كيف لم يضف– سبحانه إلى نفسه ما هو في معنى عين الإنسان كالمقلة والحدقة حقيقة ولا مجازاً، نعم ولا لفظ الإبصار، لأنه لا يعطى معنى البصر والرؤية مجرداً، ولكنه يقتضى مع معنى البصر معنى التحديق والملاحظة ونحوهما، وكذلك لا يضاف إليه سبحانه شيء من آلات الإدراك كالأذن ونحوها، لأنها في أصل الوضع عبارة عن الجارحة لا عن الصفة التي هي آلة لها، فلم ينقل لفظها إلى الصفة، أعني السمع مجازاً ولا حقيقة، إلا أشياء وردت على جهة المثل، مما يعرف بأدق نظر أنها أمثال مضروبة نحو قوله في الحجر الأسود:" يمين الله في الأرض ".و" قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ".وأشباه ذلك مما عرفت العرب المراد به بأول وهلة"[2].

وحديثه حول العين واليد تمحور حول مسألة مهمة ينطوي تحتها المجاز وهي أصل الوضع الأول أو استعمال اللفظ بالمعنى الحقيقي تارة والمعنى المجازى تارة أخرى على سبيل التوسع وهذا كله راجع لواضع اللغة ، قال القاضي عبد الوهاب في كتاب الملخص: اعلم أن الفرق بين الحقيقة والمجاز لا يعلم من جهة العقل ولا السمع ولا يعلم إلا بالرجوع

---

[1] الآية 39 من سورة طه.

[2] السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو ، ص 291–292 .

إلى أهل اللغة والدليل على ذلك أن العقل متقدم على وضع اللغة فإذا لم يكن فيه دليل على أنهم وضعوا الاسم لمسمى مخصوص امتنع أن يعلم به أنهم نقلوه إلى غيره لأن ذلك فرع العلم بوضعه وكذلك السمع إنما يرد بعد تقرر اللغة وحصول المواظبة وتمهيد التخاطب واستمرار الاستعمال وإقرار بعض الأسماء فيما وضع له واستعمال بعضها في غير ما وضع له فيمتنع لذلك أن يقال إنه يعلم به أن استعمال أهل اللغة لبعض الكلام هو في غير ما وضع له لامتناع أن يعلم الشيء بما يتأخر عنه.

قال: فمن وجوه الفرق بين الحقيقة والمجاز أن يوقفنا أهل اللغة على أنه مجاز ومستعمل في غير ما وضع له كما وقفونا في استعمال أسد وشجاع وحمار في القوي والبليد وهذا من أقوى الطرق في ذلك"[1].

إن هذا القول نجد في ثناياه مسألة مهمة ينبغي الالتفات إليها وقد ذكرها السهيلي في معرض حديثه عن اليد والعين وهي مسألة استعمال الألفاظ بالوضع الأول ومرجع هذا إلى أصل اللغة، فان كانت موضوعة من طرف البشر ففيها استعارات ومجازات لاحصر لها عند مستعملي اللغة كالأدباء والشعراء والفصحاء، وإن كانت توقيف من الله فالألفاظ على حقيقتها ولا سبيل للمجاز فيها خاصة في النص القرآني الذي أنزل بلسان عربي مبين و يُسْتَحال أن تأتي مقاصده وألفاظه على سبيل المجاز لكي لا يفهمها البشر ولو جاءت على طريق المجاز لفُتح باب التأويل وتفرق الناس في كل سبيل كما حدث عند فرق المتكلمين خاصة المعتزلة ، يقول ابن تيمية في هذا الصدد " ...أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم. [وأول من عرف أنه تكلم بلفظ " المجاز " أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه. ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة]" إلى أن قال ...والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف. وهذا الشافعي هو أول من جرد

[1] السيوطي ،المزهر في علوم اللغة ، ص 287 .

الكلام في" أصول الفقه" لم يقسم هذا التقسيم " ولا تكلم بلفظ " الحقيقة والمجاز". وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في" الجامع الكبير" وغيره؛ ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز. هذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية فيدعي أن قوما من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ويجعل هذا عاما في جميع اللغات. وهذا القول لا نعرف أحدا من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي (321 هـ)؛فإنه وأبا الحسن الأشعري(324 هـ) كلاهما قرأ على أبي علي الجبائي (303هـ) لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة"[1].

والسهيلي في خلال حديثه يقر بالمجاز ويعتبره من التوسع اللغوي أما في القرآن الكريم فينفيه مطلقا ويعطي تفصيلا في ذلك .

أما في سياق حديثه عن الاستعارة والتي تعتبر من قبيل المجاز والنقل في أساليب اللغة فنجده يتكلم عن بعض الألفاظ التي قد نقلت بالاستعارة والمجاز عن أصل وضعها الأول فيقول: "... إلا أن تكون ألفاظ قد أدخلت في هذا الباب بوجه من المجاز، فنجد مصادرها مخالفة {لهذا الأصل أو وزنها أو شيئا من أحكامها}، وليس ذلك إلا لنقلها بالاستعارة والمجاز عن أصل موضوعها، لقولهم: شرف الرجل شرفاً، ولم يقولوا: شرافا، كقولك: جمالاً وكمالاً ولا: شرافةً، كقولك: جلالة، لأن الشرفْ رفعة في الآباء."[2]

ويقول أيضا في "نصحت " مأخوذ من قولك: نصح الخائِط الثوب: إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: " نصحت له رأيه "[3].

فهو يعتبر الاستعارة من سنن العرب في كلامها وهي وسيلة لنقل الألفاظ من دلالتها الحقيقة إلى دلالتها المجازية بل وتعتبر من السبل المتبعة للتوسع في الكلام والتصرف في ضروب القول لدى الخطيب أو الشاعر،ولأبي نصر الفارابي (339 هـ) كلام جميل حول المجاز والاستعارة ودورهما في الخطابة والشعر ننقله كاملا من كتابه الحروف إذ يقول : "فإذا استقرت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها واحد واحد لواحد واحد وكثير

---

[1] ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، ج07 ، ص88 ، 89 ، 90 .بتصريف.

[2] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص 322-323 .

[3] المرجع السابق ، ص 352 .

لواحد أو واحد لكثير، وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذواتها، صار الناس بعد ذلك إلى النسخ والتجوز في العبارة بالألفاظ ، فعبر بالمعنى بغير اسمه الذي جعل له أولا وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتبا له دالا على ذاته عبارة عن شيء آخر متى كان له به تعلق ولو كان يسيرا إما لشبه بعيد وإما لعير ذلك، من غير أن يجعل ذلك راتبا للثاني دالا على ذاته . فيحدث حينئذ الاستعارات والمجازات والتجرد بلفظ معنى ما عن التصريح بلفظ المعنى الذي يتلوه متى كان الثاني يفهم من الأول . وبألفاظ معان كثيرة يصرح بألفاظها عن التصريح بألفاظ معان أخر إذا كان سبيلها أن تقرن بالمعاني الأول متى كانت تفهم الأخيرة مع فهم الأولى، والتوسع في العبارة بتكثير الألفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها ، فيبتدئ حين ذلك أن تحدث الخطبية أولا ثم الشعرية قليلا قليلا"[1] .

ويقول ابن فارس في هذا الصدد : من سنن العرب الاستعارة، وهو أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر فيقولون: "انشقت عصاهم" إذا تفرقوا. وذلك يكون للعصا ولا يكون للقوم. ويقولون: "كشَفَتْ عن ساقها الحروبُ "[2] ثم بعد ذلك يسوق في كلامه عده آيات قرآنية يدلل بها عن وجود الاستعارة في النص القرآني وكلام العرب .

وللثعالبي كلام حول الاستعارة يشبه كلام ابن فارس ويؤيد ما ذهب إليه السهيلي في حديثه الذي ساقه حولها : "...ذلك من سنن العرب. هي أن تستعير للشيء ما يليق به ويضعوا الكلمة مستعارة له من موضع آخر. كقولهم في استعارة الأعضاء لما ليس من الحيوان: رأس الأمر رأس المال وجه النار عين الماء حاجب الشمس أنف الجبل أنف الباب لسان النار ريق المزن يد الدهر جناح الطريق كبد السماء ساق الشجرة. وكقولهم في التفرق: انشقت عصاهم شالت نعامتهم مروا بين سنع الأرض وبصرها فسا بينهم الظربان"[3] وهذه أمثلة واضحة في اللغة تحمل في طياتها استعارات مختلفة موجود في كلام العرب وهي أمثلة على سبيل الاستشهاد .

---

[1] أبو نصر الفارابي ، كتاب الحروف ، تح : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت –لبنان ، د.ت ، ص 140 .

[2] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص 154 .

[3] الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية ، تح:عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط01 ،1422هـ – 2002م، ص272.

أما المحدثون العرب فهم في صف ما ذهب إليه السهيلي من إقراره بالاستعارة والمجاز فهذا علي عبد الواحد وافي يقول في مضمون كلامه عن الأسلوب الأدبي : "يميل الأسلوب كثيرًا في اللغات السامية –وخاصة الأسلوب الأدبي– إلى استخدام الكلمات والعبارات في غير ما وضعت له عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل والكناية، وما إلى ذلك، أما أساليب اللغات الهندية –الأوروبية فيبدو فيها الحرص على استخدام الكلمات في معناها الأصلي."[1]

وهذا رمضان عبد التواب يشيد بدور الاستعارة في اللغة ويعتبرها وسيلة مهمة في نمو اللغات حيث نلفيه يقول : إنه لمن المعترف به اليوم، أن الاستعارة تلعب دورا هاما في نمو اللغات، وهي ليست ظاهرة شاذة، بل عادية كثيرة الحدوث، مثلها مثل انتقال اللغات من الآباء إلى الأبناء"[2].

ويتحدث إبراهيم أنيس عن مسألة الانحراف اللغوي فيقول موضحا:"...فاللفظ قد يشع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ خطرت نفس الدلالة في الأذهان دون غرابة أو دهشة، وهو من أجل هذا مما يسمى بالحقيقية . فإذا انحرف به الاستعمال في مجال آخر، فآثار في الذهن غرابة أو طرافة حينئذ أنه من المجاز، وتلزمه تلك الغرابة أو الطرافة في الاستعمال زمنا ما قد يفقدها، ويصبح من الألفة والذيوع بحيث تنسى مجازيته ويصير الحقيقة"[3] .

ويتحدث تمام حسان عن السياق ودوره في تحديد الدلالة الحقيقة والدلالة المجازية للفظة التي حشرت معانيها بين جلدتي المعجم فيقول:"...غير أن هذه المعاني الفنية المجازية يكثر ترديدها على الألسنة مع إطلاقها المجازي الفني فحين يطول عليها الأمد في هذا الاستعمال يميل الناس إلى اعتبار دلالتها على المعنى المجازي الجديد دلالة عليه على سبيل الحقيقة ومن ثم يصبح معنى الكلمة متعددا وترصد لها هذه المعاني المتعددة

---

[1] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط01 ، د.ت ، ص 223 .

[3] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط03 ،1417هـ – 1997م، ص210 .

[1] د.إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ ، ص 130 .

في المعجم فتكون الكلمة بين جلدتي المعجم محتملة لكل معانيها المعجمية المختلفة المنشأ حتى توضع في سياق يحدد لها واحدا من هذه المعاني" وهذا الكلام قريب جدا من كلام السهيلي كدنا أن نغفله لما تحدث عن لفظة العين وأخضعها لعدة سياقات مختلفة بحيث أن اللفظة يحكمها السياق الذي تكون فيه وهو في هذا يقلص من دائرة المشترك اللفظي ويدخله في باب المجاز، حيث يقول تمام حسان في هذا الصدد :"... وآخر ما يتخذه اللغويون من الأطر الفكرية المسلمة لديهم أن الكلمة المفردة ذات معنى حقيقي نسب إليها بأصل الوضع، وقد كان هذا الإطار أساس القول بالترادف، والتضاد والمشترك اللفظي، ثم أخيرا بالمجاز الذي هو تخطي هذا المعنى الحقيقي"[1] .

[1] د. تمام حسان ، الأصول – دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،عالم الكتب، د.ط ، 1420 هـ- 2000 م، ص 269.

- **خلاصة التوليد الدلالي عند السهيلي :**

أتى السهيلي بالعجب العجاب في مسألة التوليد الدلالي وساق آراءً جميلة جليلة أصيلة فريدة سديدة في هذه المسألة التي تنطوي تحت المناسبة بين اللفظ والمعنى كما جاء في حديثه عن اشتقاق "ثم" و"سوف" والعلاقة بين الحرف والاسم من حيث تقارب المعنى بينهما ، أما المجاز والاستعارة فعدَّهما من التوسع في كلام العرب .

الفصل الثالث

الدلالة السياقية

المبحث الأول

الإعراب والمعنى

أولا: الإعراب في اللغة والاصطلاح :

يُعدُ الإعراب من أبرز الظواهر في العربية وله معنيان لغوي واصطلاحي فالإعراب في اللغة الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل الرباعي أعرب ، وأهم معنى له هو البيان والإفصاح والإيضاح " الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال : أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح"[1]، والإعراب في الاصطلاح هو الأثر الذي يجلبه العامل على الكلمات المعربة، وهو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر"[2] وقال الزجاجي:"إن النحويين لما رأو في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا، وكان البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه، أو مجاورا له، ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا ، لأن الغرض طلب علم واحد"[3].

وتحدث ابن هشام عن الإعراب والبناء –لبنتا النحو العربي– في سياق حديثه عن المعنى الاصطلاحي فقال:"ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيدٌ ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر "زيد" جلبتها العوامل الداخلة عليه : وهي : جاء ورأى والباء، ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويًا في آخر نحو : الفتى من قولك : جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فأنك تقدر في آخره في المثال الأول الضمة وفي الثاني الفتحة، وفي الثالث الكسرة، وتلك الحركات المقدرة إعراب ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر "زيد" إعراب"[4].

فالإعراب هو الرفع والنصب والجزم، وهو تغير أواخر الكلمة المعربة أو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر تلك الكلمة، ولما أصابت العربية حظا من التطور، أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها، بل سر جمالها وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من

---

[1] ينظر : لسان العرب ، مادة (ع ر ب) ،ج4 ، ص 2865. والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ط03 ، 1399 هـ– 1979 م ، ص 91 .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 35 .

[3] الإيضاح في علل النحو ، ص 91 .

[4] ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1957 م، ص 33 .

الخطأ : قال ابن قتيبة:"ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، ولا يفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في أماكن الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب، ولو أن قائلا قال : هذا قاتل أخي بالتنوين، وقال آخر : هذا قاتل أخي بالإضافة ، يدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله "[1].

ثانيا : مفهوم الإعراب :

بين سيبويه مجاري الكلم في العربية وجعلها ثمانية مجاري بقوله :" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجرى على ثمانية مجار:على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها لا وهو يزل عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب "[2].

ويتمثل الإعراب عند ابن السراج بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر تلحق الاسم المتمكن، وهذا ظاهر بقوله" الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن ، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، يكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا وهذا إذا كن بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل، ورأيت زيدًا يا هذا ، ومررت بزيدٍ فأعلم ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها "[3].

---

[1] ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تح : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،د.ت ، ص 18 .

[2] سيبويه ، الكتاب ، ص 13 .

[3] ابن السراج ، الأصول في النحو ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط2 ، 1987م ، ج1، ص 45 .

وعدَّ ابن فارس الإعراب المفرق بين المعاني في اللفظ وبواسطته يعرف الخبر والفاعل والمفعول بقوله :"من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام"[1].

والإعراب عند الزمخشري هو الأثر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمات العربية فقال :"هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا "[2] وذكر الاختلاف في الآخر إما بالحركات وإما بالحروف، وذكر أن ما لا يظهر الإعراب في لفظه قدر في محله، وبين ابن عصفور بقوله "الإعراب : تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام"[3] والإعراب عند ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[4]، وحده الأشموني بقوله :"ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[5].

وصرح أبو بكر الزَّبيدي بأهمية الإعراب في العربية إذ هو البيان و الإيضاح في الكلم فقال :" ولم تزل العرب تنطق على سجيتها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا،وأقبلوا إليه إقبالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة المختلفة ، فغشي الفساد في اللغة العربية ، واستبان منه في الإعراب الذي هو حُليها والمُوضِح لمعانيها"[6].

إن الإعراب وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه ، يراد بها الإفصاح عما يقصد إليه المتكلم ، وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان، لأن تركيب الألفاظ في

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 77 .

[2] الزمحشري، الأنموذج في النحو ، تح : لجنة إحياء التراث العربي،منشورات دار الآفاق، بيروت، ط01، 1981م، ص83 .

[3] ابن عصفور، المقرب ، تح : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني، بغداد،1981 م،ج1، ص47 .

[4] شرح شذور الذهب، ص 33 .

[5] الأشموني، شرح ألفية بن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي– بيروت، ط1 ، 1955،ج1، ص53 .

[6] أبو بكر الزَّبيدي، طبقات النحويين واللغويين،تح : محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعرف –مصر، د.ط،1973 م،ص11.

حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى، وإيضاحا مغنيا لمضمون الكلام وقصد المتكلم.

ثالثا: دلالة الإعراب :

اعتدت العربية بالحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، وكان للضمة والكسرة اعتداد خاص، إذ جعلت الضمة علما للإسناد والكسرة علما للإضافة، والفتحة علم ما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج في هذا الكلام موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية .

وقد بين الدكتور المخزومي المسألة من أن الحركات الإعرابية لها دلالة على المعاني المتصورة في الذهن :"وليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندا إليه أو خارجا عن نطاق الإسناد والإضافة في (أخوك)،والألف في أخاك، وهذه المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها ، أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف ولا تعبر عن المعاني الإعرابية المعروفة فلا يكون الفعل مسندا إليه ولا مضافا إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات"[1].

إن النحاة ذكروا في تفسير علة ارتباط معاني الإعراب بالحركات الدالة هذه المناسبة التي بين ما يستشعرونه من أصواتها بالحس والنفس ومعاني الإعراب التي هي ثلاث معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، والتي عبروا عنها بالعُمَد والفضلات، أو المسند والمسند إليه وغير ذلك تجتمع هذه المعاني تحت ثلاث حالات هي الرفع والنصب والجر التي تعبر عن هذه المعاني وذلك "إن الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف ... ثم إنهم لما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معان وصار اختلافها علما لاختلاف المعاني كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة جعلوا لها في الحد أسماء مفردة ... فالرفع إذا اسم الضمة

[1] د. مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي– بيروت ، ط2 ، 1986 م ، ص 68 –69 .

المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصة ، وكذا النصب والجر اسمان للفتحة والكسرة الدالتين على المعنيين المخصوصين"[1].

فقد قرن النحاة الحركة الإعرابية بالكلمة والحالة الإعرابية، ولو رجعنا إلى المعاني اللغوية لأسماء هذه الحركات الإعرابية لوجدنا ارتباطا بين معانيها اللغوية والمعاني الوظيفية التي تعبر عنها هذه الحركات، فإننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة إلا في ضوء الحركة الإعرابية .

فالأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني، فإنه إذا كانت الجملة غُفلا من الإعراب احتملت معاني عِدة ، فإن أعربت تعين معناها "يدلك على ذلك إنك لو قلت : ما أحسن زيدا لكنت متعجبا، فلو قلت : ما أحسن زيد، لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب"[2].

وللإعراب سعة في التقديم والتأخير،"إذ أن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية إذ يمكن صوغها في صور عِدة مع بقاء المعنى العام واحدا"[3].

ويمنح الإعراب الدقة في المعنى وثراء في التعبير مما لا نجد نظيره في اللغات الأخرى .

فالإعراب وسيلة تعبيرية وسمة لغوية في لغة العرب، و القرآن الكريم واختلاف قراءاته، وما يرجع منه إلى الحركات الإعرابية يدل على أن لغة الوحي المنزل كانت معربة، وأن الحديث النبوي جاء تام التكوين الإعرابي ، وما نُقِل عن فصحاء البادية يشير إلى اختلاف اللهجات أحيانا في إعراب بعض الكلمات، وأن الأصل في معاني النحو هو الإعراب.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد – بغداد ، د.ط ، 1986 م ، ج1 ص 101 –102 .

[2] أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي – دمشق ، د.ط ، 1975 م ، ص 24 – 25 .

[3] د. فاضل السامرائي ، معاني النحو ، دار الحكمة –بغداد ، د.ط، 1990 م، ج1 ، ص 38–39 .

فالرفع والنصب والخفض معان تشعِر بمكان اللفظ من الكلام ، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا إعراب فيها، وهي تنبئ عن المعاني المتصورة وتؤدي الغاية المقصودة .

إن مفهوم العمل النحوي يقتضي وجود العامل والمعمول والحركة الإعرابية التي تعتبر رمزا لتأثير العامل في المعمول، قال السِكاكي : "إن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة القابل والفاعل والأثر، فلنضُمَنه ثلاثة أبواب أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا مُعربا، وثانيهما في الفاعل وهو المسمى عاملا ، وثالثها في الأثر وهو المسمى إعرابا، ولا يذهب عَيُك أن المراد بالقابل هاهنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة، وبالفاعل هو ما دعا الو 97 لك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم "[1].

رابعا : الحركة الإعرابية والمعنى :

إن الحركة الإعرابية علامة يميز بها بين المعاني، كالتمييز بين الاستفهام والتعجب والتمييز بين المضاف والمنعوت، وبين النعت والتأكيد، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة للتمييز بين المعاني، فالقرائن الأخرى كالسياق والمطابقة والرتبة والتنغيم هي أيضا عوامل تسهم في التمييز بين المعاني النحوية .

والأصل في هذه الحركات الإعرابية – الضمة والفتحة والكسرة – هي مصطلحات صوتية تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الأصوات، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه والكسرة أو الخَفضة يعني انخفاض الحَنَك الأسفل عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور وميله إلى أحد الجانبين، قال ابن السراج في هذا السياق:" فإذا كانت الضمة

[1] السكاكي ، مفتاح العلوم ، مطبعة مصطفى الحلبي– مصر ، ط1 ، 1937م ، ص 34 .

إعرابا تدخل في أواخر الأسماء، والأفعال وتزول عنها سميت رفعا ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا"[1].

فالحركة الإعرابية لها مدلول في الجملة العربية، وهذا ما تفطن إليه علماؤنا الأوائل لأننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية إلا في ضوء الحركة الإعرابية، ففي قوله تعالى : ﴿إِنَمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2] ، فالمعنى دل على أن العلماء هم الذين يخافون الله سبحانه وتعالى فهو فاعل ولفظ الجلالة مفعول به ، فالضمة اجتلبها معنى الجملة والفتحة أيضا فضلا عن عامل الفاعلية والمفعولية، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَ اللهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُولُهُ﴾[3]، فإذا قلنا : ورسوله – بالجر فهذا كفر، لأن الله يتبرئ من المشركين ويتبرئ من رسوله، ولكن القراءة الصحيحة في الرفع والنصب، ففي النصب العطف على اسم أنَّ، وفي الرفع عطف جملة والتقدير (رسوله برئ)[4] 98

إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي صوت في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة عنه. فإذا قال المتكلم : الأسدُ– بالضمة – فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال : الأسدَ–بالفتحة – فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير هو في ذهن المتكلم ويريد إبانته ، فالتغير في الحركة هو نتيجة للتغيير في المعنى .

إن الحركات هي في الأصل أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها وإن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين صوتية، وأخرى نحوية .

فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام، إذ أن الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو

---

[1] الأصول في النحو ، ج1 ،ص 45 .

[2] الآية 28 من سورة فاطر .

[3] الآية 07 من سورة التوبة.

[4] أبو جعفر النحاس،إعراب القرآن، تح : د.زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط03، 1985 م،ج2،ص109 .

وصلها ساكنة، فقد استعان بهذه الحركات التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن ولا يجمع بين ساكنين ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة .

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية ، فليس بعيدا أن العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيتين، المسند والمسند إليه –المبتدأ والخبر– في الجملة الاسمية والفاعل وفعله في الجملة الفعلية، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، كنائب الفاعل أو ما شبه بالفاعل كاسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها. إذ إن المبتدأ والخبر والفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد لايستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامنان متلازمان لا ينفك احدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلابد من ذكر الآخر أو تقديره.

والمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلا من شفتيه إلى الآخرة ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين ، كما أنه في ذكر المسند والمسند إليه تضام، إذ تضم كلا منهما إلى الآخر ولا يقوم احدهما إلا بضم الآخر إليه "وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسمى حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا "[1].

[1] الرضا الإستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د.ط ، 1985م، ج1 ، ص 24 .

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للضمة إذ أن الضمة يصاحبها ضم الشفتين ورفعهما عن مكانهما، كما أنه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة ، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قُدِر .

كما أن الفتحة ربما تكون علامة تركيز على المعنى الجديد الذي تضيف الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيتين، إذ أنك كلما أضفت شيئا إلى الجملة أضفت إليها معنى جديدا فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة فإنه يفتح شفتيه وينصب حنكه العلوي على الحنك السفلي أو يركز عليه، فالارتكاز الناتج عن انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابق فدلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت الحركة نفسها .

لذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للفتحة أو الضمة ، فالدلالة الصوتية لها تتمثل في فتح الشفتين وانتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي وارتكازه عليه أثناء نطق هذا الصوت ، والدلالة النحوية تتمثل في التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها .

وقد تكون الخفضة أو الجرة أو الكسرة علامة للمضاف إليه، لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرها إليها، فعندما تقول: كتاب محمدٍ، فكلمة محمد جرت لإضافة كلمة

كتاب إليها، وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف ، وكذلك عندما تنطق صوت الكسرة فإنك تجر الحنك السفلي إلى أسفل ، قال ابن الحاجب :"وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ إن المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرا وخفضا"[1]، وكذلك المضاف إليه تجره إلى المضاف عند الإضافة .

خامسا : دلالة الإعراب عند السهيلي :

أ)- دلالة الإعراب :

قال الإمام السهيلي متحدثا عن قضية "الإعراب الذي يقود المعاني بزمام، ويرفع الإبهام عن الأوهام"[2]وهو خِصيصَة عجيبة تميزت بها لغتنا الجميلة عن باقي اللغات "...الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه! والحكمة فيه عندي – والله أعلم – أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلًا أو مفعولًا وغير ذلك.وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه. فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله – وهو الوصف – بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم."[3].

فدلالة الإعراب عنده تقتصر على الاسم ورتبته داخل السياق أو بعد نقله إلى التركيب واستخدامه في أنواع الأساليب ومراعاة المعاني النحوية من حيث الفاعلية والمفعولية وغير

---

[1] الرضا الإستراباذي ، شرح الكافية في النحو، ج1 ، ص 24 . **101**

[2] ناصيف اليازجي، مجمع البحرين ، المطبعة الأدبية– بيروت، ط04 ، 1302 هـ – 1885 م، ص 313 .

[3] نتائج الفكر في النحو، ص 92 .

ذلك والتي تقتصر على أواخر الكلم ولابن الأثير كلام حول هذه المسألة التي لمح إليها أبو القاسم حيث يقول : " ...اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلّا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثَمَّ علامة تبيِّن أحدهما من الآخر وإلّا أشكل الأمر كقولك: "ضرب زيد عمرو" [بالوقف عليها] ويكون زيد هو المضروب، فإنك إذا لم تنصب زيدًا وترفع عمرًا، وإلّا لا يفهم ما أردت، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ[1]﴾ وكذلك لو قال قائل: ما أحسن زيد، ولم يبيِّن الإعراب في ذلك، لما علمنا غرضه منه، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يُريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بيِّن الإعراب في ذلك فقال: ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيدٍ، وما أحسن زيدٌ، علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه؛ لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطًا لمعاني الكلام، حافظًا لها من الاختلاف"[2].

بينما ساق ابن قيم الجوزية نفس القول الذي ساقه السهيلي في مسألة الإعراب واقتصارها على أواخر الكلم فقال "...اختص الإعراب بالأواخر لأنه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته فوجب أن يترتب الإعراب بعده كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب"[3]. وهذا القول معروف ومتفق عليه بين جمهور النحاة المتقدمين إلا من شذ منهم "كأبي علي قُطربا فإنه لايرى ذلك"[4] ومتنازع فيه عند بعض المتأخرين كإبراهيم أنيس الذي تكلم عن "قصة الإعراب، واعتبره أن لا أصل له في اللغة بل هو بمثابة بدعة مختلقة من طرف النحاة لأن اللغة كانت في الجاهلية تنطق على السليقة كما ألغى حركات الإعراب وعدها أدوات لوصل الكلام وهذه هجمة كبيرة على أصول اللغة العربية ومساس بقوائمها وضرب لأركانها وخسف بدعائمها وتشويه لبنيتها وتراكيبها"[5]وأمثاله كثير وهذا الأمر الخطير الذي ظهر في لغتنا هو من جراء

---

[1] الآية 28 من سورة فاطر .

[2] ابن الأثير ، المثل السائر ، ج1 ، ص 41 ، 42 .

[3] ابن قيم الجوزية ،بدائع الفوائد، ج1 ، ص 59 .

[4] فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية والمعنى ، دار ابن حزم –بيروت–لبنان ، ط1 ، 1421 هـ– 2000 م،ص 31.

[5] ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط06 ، 1978 م ، ص 197 ، 284 . بتصريف.

تأثر المحدثين بالمناهج الغربية والألسنية الحديثة التي لا تمت إلى لغتنا العربية بصلة والتي لا تنبي على أصل أخلاقي وديني كما صرح به محمود شاكر في كتابه الجليل الرائع "الطريق إلى ثقافتنا" حيث قال "...وأسلافنا نحن العرب والمسلمين، قد منحوا هذا "الأصل الأخلاقي" عناية فائقة شاملة، لم يكن لها شبيه عند أمة سبقتهم، ولم يتح لأمة لحقتهم وجاءت بعدهم أن يكون لها عندهم شبيه أو مُقارب . وهذه العناية بالأصل الأخلاقي هي التي حفظت على الثقافة الإسلامية تماسكها وترابطها مدة أربعة عشر قرنا ، مع كل ما مر عليها من القوارع والنكبات ووقائع الدهر على طول هذا المدى، ومع كل ما انتباها من الضعف، ومع كل ما اعتورها أو دخل عليها من التقصير والخلل. وبقاء هذا التماسك على طول القرون، هو وحده إحدى عجائب الحضارات والثقافات التي عرفها البشر"[1]، أضف إلى ذلك أن اللسانيات الحديثة تقوم على مبدأ الآنية والزمانية ودراسة اللغة في ذاتها ولذاتها وهذا السبيل قاصر لدراسة لغتنا التي أنزل بها القرآن حيث يقول محمد محمد حسين في هذا السياق:" ...وقياسها على اللغات الأوروبية التي ليس لها مثل هذا التراث العريق الممعن في العراقة طولا وعرضا خطأ فادح لا يكون إلا عن جهل أو سوء قصد : جهل بسنن الله التي لا تتبدل ، والتي قضت أن يختلف الناس في اجناسهم وألوانهم وألسنتهم، ولو شاء لجعلهم أمة واحدة ، أو سوء قصد يعمل على تفريق المسلمين وفصلهم عن مصادر دينهم وعن تراثهم "[2]. وهذا ماصدَّر به السهيلي كتابه قائلا : "... فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، لا يتولج فيها إلا من أبوابه ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابه فواجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها.وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان، وأمراض همة لا تغب، وزمانة مرض تنيم الخاطر فلا يهب – على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خُلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة"[3].

---

[1] محمود شاكر ، الطريق إلى ثقافتنا ، مكتبة الأسرة ،د.ط ، 1997 م، ص 33.

[2] محمد محمد حسين ، حصوننا مهددة من داخلها ،مؤسسة الرسالة، ط04 ،1397 هـ-1977 م، ص 205 .

[3] نتائج الفكر في النحو ، ص 34 .

ونستقي من كلامه هذا أن اللغة العربية التي ميزها الله سبحانه بالتنزيل تتميز بالتعليل والباحثين عن مكامنها وأسرارها يبنون على أصل أصيل ويدللون على كل مسألة لغوية بشاهد ودليل لبيان النهج والسبيل خدمة للسان العربي المبين القائم على ركن ركين و أساس متين .

ولأبي حيان التوحيدي كلام جميل جليل في كتابه الرائع البصائر والذخائر ننقله بنصه كاملا لما فيه من حلاوة وطلاوة في مسألة الإعراب حيث قال :"... سأل رجل أعرابيا: كيف أهلك؟ فقال الأعرابي: صلباً، ظن أنه سأل عن هلكته كيف تكون، وإنما سأله عن أهله.قال: وهذا وأشباهه يدلك على معرفة العرب بالمعاني التي اختلف لها الإعراب، وتلك المعاني هي العلل.وقالت بنت لأبي الأسود لأبيها: ما أطيب الرطب؟ فقال: جنس كذا، أرادت التعجب وذهب هو إلى الاستفهام.فأما الرفع والنصب والخفض والهمز والإدغام والإمالة وأشباه ذلك فألقاب وضعها النحويون للمتعلمين من العجم والمنطقيين ليقربوا بها عليهم البعيد ويجمعوا الشَتيت، فإذا قال المعلم للمتعلم: حركة كذا رفع، وكل فاعل رفع وحركة كذا نصب، وكل مفعول به نصب، وحركة كذا جر، وكل مضاف مجرور، وكذا ظرف، والظرف منصوب، وكذا حال، والحال منصوب، كفاه بهذه الجمل على كثرته واعتبار بعضه ببعض؛ وأما العرب فإنها لا تعرف مواضع هذه الألقاب: قيل لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذن لرجل سوء. وقيل لآخر: أتجر فلسطين؟ قال: إني إذن لقوي.وقيل لآخر: أتهمز الفارة؟ قال: الهرة تهمزها.فكلاهما عرف موضع الهمز، إلا أنه لم يعلم الموضع الذي وضعه النحويون.ولم يؤت المبطلون للعلل في غلطهم على العرب إلا من جهة الألقاب، لأنهم رأوا النحويين يقولون: رفعت العرب كذا بكذا، ورأوا العرب لا تعرف الرفع ولا النصب ولا الجر، فقضوا عليهم بالكذب وعلى عللهم بالبطلان، ولو أنعموا النظر لميزوا بين المعنيين، ومثل هذا كمن يحيل على العرب بالاستدلال من غير سماع منها الاشتقاق في الجوارح أنها اليدان والرجلان، لأن الاجتراح الاكتساب، وهي الكواسب، وكذلك الجراح في البدن هي الجنايات"[1].

[1] أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ج6 ، ص 87

وهذا الكلام يحمل في جعبته ما قاله السهيلي حول أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى كما أبان عليه أبا حيان ببعض الشواهد في حديثه عن المعاني النحوية التي سماها العلل التي تتميز بها لغة العرب عن غيرها من اللغات السامية .

ب)- : دلالة الحركات والحروف:

قال السهيلي متحدثا عن ماهية الحركة وعلاقتها بالصوت وأنها من قبيل الأصوات المستقلة "الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت"[1] و ما ورد هنا يذكرنا بقول أبي الأسود الدُؤْلي لما قال لرجل من عبد القيس:"خُذ الْمُصحف وصِبغا يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف فإذا كسرتها فاجعل النقطة من أسفل الحرف فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره"[2] .

ويتضح جليا من هذا القول "أن الحركات ناتجة من حركة الشفتان وليس لعلة في طبيعتها الصوتية "[3] .

وقوله أيضا عن الحركة في موضع آخر بمزيد من التفصيل والتدقيق "... ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك، حقيقة، لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء إلا النَّظَّام (232 هـ)"[4] بمعنى أنه يمكن استعمال مصطلح الحرف المتحرك لأن الحرف جزء من الصوت . ويقول أيضا معلقا على قول النظَّام "... وقوله لا ينسق مع الصواب في نظام فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقولنا: (حرف) متحرك أو ساكن، مجاز لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحله محلها. وهو

---

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 83 .

[2] السيوطي ، سبب وضع العربية ، تح: مروان العطية، دار الهجرة ، بيروت –دمشق،ط 01، 1409هـ 1988م، ص 39 .

[3] غالب فاضل المطلبي ، في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسة 364 ، دائرة الشؤون الثقافية ، 1984 م ، ص 15 .

[4] نتائج الفكر في النحو ، ص 83 .

العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد كان" واواً" وإن قصر كاناً ضمة ".وصورتها عند حذاق الكتاب صورة " واو " صغيرة لأنها بعض واو.والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف.وصورتها كصورة ألف صغيرة.وكذلك القول في الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف"[1] وهذا الكلام يدل دلالة قاطعة أن الحركة عرض من الأعراض وهذا واضح في قوله "...لا تقوم الحركة والسكون إلا بجوهر وسكون" وهذا القول يذكرنا بالمناظرة التي أجرت بين يونس بن متى وأبي سعيد السيرافي في حضرة ابن الفرات التي ذكرها أبو حيان في كتابه الإمتاع والمؤانسة حيث قال "...قال أبو سعيد ليونس بن متى المنطقي : أخطأت ، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها؛ وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات..."[2]وهذا القول شبيه بما قاله السهيلي حول الحركة والحرف وأنهما بمثابة الجوهر والعرض ولا يقوم العرض إلا بالجوهر كما هو معروف عند الفلاسفة المتكلمين .

وها هو يبين أقواله في الحركات متحدثا عن دلالاتها والتي تدخل تحت علاقة اللفظ بالمعنى، فنلفيه يقول في دلالة الضم: "...وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المنقول"[3] ولعل ملحظ الثقل في الضمة هو صعود أقصى اللسان في الحنك مصحوبا بضم الشفتين كما هو معهود عند علماء اللغة والأصوات ، كما نجده في موضع آخر يتحدث عن الضم ويقابله بالفتح الذي ينبئ عن السعة والكثرة "...وإذا كان الفتح ينبئ عن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة، ولذلك تجد المقلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل رسول

---

[1] المرجع السابق ، ص 67 .

[2] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ،ص 105 .

[3] نتائج الفكر في النحو ، ص 90 .

الله – صلى الله عليه وسلم – حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها، لأنه ضم بين إبهامه وأصبعه – صلى الله عليه وسلم –.وهذا بين في الحكمة لمن تأمله، ونافع في التعليل لمن حصله"[1].

أما الفتحة فيراها خفيفة إذا ما قورنت بالكسرة والضمة ، ومن خصائصها الفريدة أن اللسان لا يرتفع معها دون أن تتقلص الشفتان، ودلالتها في لغة العرب العرباء هي السعة والكثرة والانتشار ، يقول وقد ذكر ياء التصغير : "...لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه"[2].

أما الكسرة فيراها أشد تعلقا ببناء الكلمة بشرط أن يكون في المعنى خفاء وغموض وهي أقل وضوحا إذا ما قوبلت بالفتحة، وفي ضمن هذا يقول معللا:"... فزِع وحذِر وحزِن ومرِض، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه، ولذلك كانت حركة العين كسراً، لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى..."[3].

أما السكون فهو متعلق بالفعل بعد النفي مباشرة ، ولقد رأيناه يقول عن لن :"... فكان ينبغي أن تكون جازمة كلم، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، **106** ظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب"[4].

وهذه جملة أقواله في الحركات وهي علامات تؤدي إلى استيحاء دلالات تنطوي تحت علاقة المعاني بالكلمات وهذا هو سر اللسان العربي المبين المبني على أساس متين مبدأه الأصوات ثم الحركات ثم المتحركات ومنتهاه الدلالات والشاهد الآيات البيّنات وسِحر الأساليب والعبارات عند العرب العرْباء القوم الفصحاء والأعيان الخطباء والرواد الشعراء.

---

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 90 .

[2] المرجع السابق، ص 89،90 .

[3] المرجع نفسه ، ص 327 .

[4] نتائج الفكر في النحو ، ص 327 .

- **دلالة بعض الحروف:**

تحدث السهيلي عن بعض الحروف و بين مخارجها واستعمالاتها خلال السياق وما تعطيه من دلالات ومعان ، وسنذكر أهم الحروف التي ذكرها في كتابه كالتالي :

- **الـواو :**

يقول السهيلي عن حرف الواو مبينا أنها تنبئ عن الجمع المعنوي معللا عن ذلك بأنها ضامة بين الشفتين وجامعة لهما في جمع ما يعقل بخلاف الجمع الذي لا يعقل:"... ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل: "الجمال ذهبت"، و"الثياب بيعت"،و"الدور اشتريت" وما أشبه ذلك، إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام والتفاهم بين الأنام.ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي " الواو "، لأنها ضامة بين الشفتين أو جامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله- تعالى- الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة"[1]. فالجمع الذي يعقل اختيرت له الواو لتدل على الجمع المعنوي والتي تتميز بالضم والجمع بين الشفتين بخلاف الجمع الذي لايعقل الذي عدم الاجتماع فلم يكن له أن يستحق الواو .

وكلامه عن الواو شبيه بكلامه عن الضمة التي تنبئ عن الحقارة كما ذكرناه سالفا عندما تحدثنا عن دلالتها في جملة الحركات وخلاصة القول أنه يجعل الواو متعلقة بالضم والجمع بين الشفتين لتدل على معنى الاجتماع وإفادة التعيين المترتب عن دلالاتها على القلة.

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 108 .

- الهاء :

يرى السهيلي أن الهاء تدل في جميع أبوابها على النهاية والتحديد وقد استوحى دلالتها الصوتية من مخرجها وهو منتهى الصوت مستشهدا على ذلك ببعض الأمثلة من كلام العرب فقال:"...لأنَّ هاء التأنيث تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية، ألا ترى أن الضرب يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية، وكذلك التمر والبر وسائر الأجناس، وإنما استحقت " الهاء" ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: علامة ونسابة أي:غاية في صفتيهما فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه "الهاء" المخصوصة بالتحديد والنهاية. وقولك: ملح ملاحة، وفصح فصاحة، على وزن: جمل جمالاً، كمل كمالاً، إلا في تاء التأنيث، لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال،

فحددت بالهاء، لأنها ليست بجنس عام كالجمال، فصارت تشبه باب الضربة والتمرة من الضرب والتمر، لمكان التحديد والنهاية"[1]. وهذا الكلام نفسه موجود في مؤلفه الروض الأنف حين يذكر اسم المغيرة الذي فيه الهاء للمبالغة فيقول: "...وعبد مناف اسمه المغيرة – كما ذكر– وهو منقول من الوصف والهاء فيه للمبالغة أي إنه مغير على الأعداء أو مغير من أغار الحبل إذا أحكمه ودخلته الهاء كما دخلت في علامة ونسابة لأنهم قصدوا قصد الغاية وأجروه مجرى الطامة والداهية وكانت الهاء أولى بهذا المعنى لأن مخرجها غاية الصوت ومنتهاه ومن ثم لم يكسر ما كانت فيه هذه الهاء فيقال في علامة علالِيْم وفي نسابة نسَاسيبْ كي لا يذهب اللفظ الدال على المبالغة كما لم يكسر الاسم المصغر كي لا تذهب بنية التصغير وعلامته"[2].

وقول السهيلي منبثق من قول ابن جني في الخصائص الذي ذكر فيه دلالة الهاء في علامَّة ونسَّابة"[3]، لكن السهيلي ذكر أمرا جديدا بل أضاف إلى قول ابن جني إضافة تمثلت في المخرج الصوتي للهاء وعلاقته بمعنى التحديد والنهاية وهذه ميزة ممتازة عند السهيلي الذي استطاع أن يتلمس الخصائص الصوتية والدلالية للحروف وعلاقتها بالمخرج .

والقول الذي ساقه السهيلي حول الهاء يتمحور في وجودها في حالة الوقف، أما في حالة الوصل فمخرجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا كما هو معروف عند علماء الأصوات .

و يعرج السهيلي بعد ذلك إلى ضمير الغائب" **هو**" ليتلمس قرب مخرج الهاء من القلب والتي قال عنها سالفا أنها تفيد معنى الغاية والتحديد فيقول:"... وأما ضمير الغائب المنفصل فـ "هاء " بعدها " واو " خُصت " الهاء " بذلك، لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب واستغنى

---

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 245 .

[2] السهيلي، الروض في شرح السيرة النبوية في سيرة ابن هشام، ج1، ص 27 .

[3] ابن جني ، الخصائص ، ج2 ،ص 203 .

عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر قريبا من محل الذكر، أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب"[1]

وهذا قول يدل على العقلية الفذة والحس اللغوي الدلالي التي يمتلكهما السهيلي في استنباط دقائق الحروف ومخارجها الصوتية وما يحيط بها من دلالات إذا استعملت من طرف المتكلم وعلاقة الجَنان باللّسان والضمائر وعلاقتها بالسرائر.

- الذال :

قال السهيلي عن حرف الذال التي مخرجها من طرف اللسان وهي خاصة باسم الإشارة "...خصت الذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأن الجوارحَ خَدَمُ القلب، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهاباً معقولا ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوسا"[2]. وهو في هذا يربط الجوارح بالقلب وأنها خدم له والمعقولات تستلزم المحسوسات .

- لا ولن ، ما ومن :

تحدث السهلي عن لا ولن النافيتان وما ومن الموصولتان وأرجع دلالة هؤلاء إلى مخرج الحرف مستندا في التفريق بينهما على أساس مخرج الألف والنون ، وكما هو موجود في

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 222 .

[2] المرجع السابق ، ص 227 .

عرف المشتغلين بعلم الأصوات فإن الألف أوسع الحروف مخرجا قال ابن جني :"... واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها في الحلق.فأولها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه"[1].

فالسهيلي يرى أن النفي يمتد مع "**لا**" بخلاف "**لن**" التي ينفى بها ما قرب فنجده يقول في هذا الصدد :"...فحرف"لا": لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس، فإذاً امتداد لفظها بامتداد معناها،و"لن" بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف وغرض شريف،ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه، الفائق على كل العلوم علمه:﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾[2]، بحرف "لا" في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله – عز وجل –: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾[3] .كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم: ﴿تَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ فلا يتمنونه، وحرف الشرط دل على هذا المعنى، وحرف "لا" في الجواب بإزاء صيغة العموم،لاتساع معنى النفي فيها.وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ فقصر من سعة النفي وقرب، لأن قوله تعالى في النظم: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾[4]..."[5] .

وقوله عن "لا" و"لن" النافيتان هو نفسه القول عن ما ومن الموصولتان فهو يخص ما بالعموم ومن بالخصوص مستندا دائما إلى مخرج الحرف والدلالة الصوتية فيقول في هذا الشأن مبينا ذلك :"... ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع، لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من الحد والاتساع في هواء الفم، مُشاكلة لاتساع معناها في الأجناس.فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا ما يعقل

---

[1] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،ط01 ، 1421هـ– 2000م ،ج1 ، ص 60 .

[2] الآية 07 من سورة الجمعة .

[3] الآية 06 من سورة الجمعة .

[4] الآية 94 من سورة البقرة.

[5] نتائج الفكر في النحو ، ص 131 .

وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى، فقالوا: من عندك. تخصيصاً بما يعقل..."[1].

وهذا القول الذي ذكره عن "ما" و"من" يؤيده فيه ابن القيم ويذهب ما ذهب إليه ويزيد عليه تفصيلا رائعا ليثبت خصوص "من" وعموم "ما" ذاكرا بعض الآيات القرآنية التي ذكرت فيها ما مقرونة بجمع ما يعقل[2]، فأتت آرائه موافقة لما قاله السهيلي ولكن بشيء من التدقيق والتعليق مع قوة تأمل في النظم القرآني والإعجاز البياني في استخدام الحروف في مواطن محددة تتوافق مع طبيعة السياقات ونظم الآيات ورصف الكلمات وتوارد المعاني والدلالات .

[1] المرجع نفسه ، ص 181 .

[2] ينظر : ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، ج1 ، ص 232 ، 233 ، 234 ، 235 ، 236 ، 237 .

- **حتى** :

تحدث السهيلي عن حتى وسر تعلقها بالتاء دون الدال مستندا في كلامه إلى مخارج الحروف وصفاتها من جهر وهمس وما استعملت فيه للدلالة على قوة المعاني من حيث القوة والضعف بالنسبة إلى الاسم والحرف فقال :"...وأما "حتى" فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها كلفظ الحد:"حاء" قبل تاءين. والحد: حاء قبل دالين، والدال كالتاء في مخرجها وشدتها، لا تفارقها إلا في الجهر، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي وهو الاسم والفعل"[1] ،"فكانت لجهرها أولى بالاسم لقوته والتاء لهمسها أولى بالحرف لضَعفه"[2].

- **خلاصة الإعراب عند السهيلي** :

أعطى السهيلي لقضية الإعراب أهمية بالغة لما لها من ميزات وخصائص في تحديد المعاني النحوية من الفاعلية والمفعولية، كما اعتنى بدلالة الحركات والحروف وبين وظيفتها الفعالة في استجلاء المعاني بما تتميز به من خصائص صوتية .

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 252 .

[2] بدائع الفوائد ، ج1 ، ص343 .

المبحث الثاني
التدرج الدلالي

أولا: مفهوم التطور الدلالي :

التطور أمر تقتضيه طبيعة الحياة، وهو شيء يفرضه الانتقال من حال إلى حال، ومن وضع إلى آخر، وهو يحمل أشكالا ومظاهر متنوعة ومتعددة ، فهناك التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتطور الصناعي والتطور العلمي، ولما كانت اللغة هي الوسيلة الأفضل لإبراز هذه المظاهر كافة، فقد كان لزاما حدوث التغيير والتطور فيها ، بالشكل الذي يواكب التطورات السابقة جميعها ويعكسها ، وهذا ما دفع البعض لاعتبار"اللغة كائنا حيا له طبيعته الذاتية، وأن تطور اللغة محكوم بقوانين ثابتة، كالقوانين التي تحكم مظاهر التطور الأخرى في الطبيعة"[1]، وهذا ما فرض نوعا من تطور الدلالة التي تحملها مفردات اللغة، ويظهر ذلك من خلال دلالات جديدة يفرزها العصر الجديد بمكوناته الجديدة المتطورة .

ويعد التغير والانتقال من شكل إلى آخر، أو من واقع إلى آخر أفضل المفهوم السائد لمصطلح التطور، غير أن هذا المفهوم ليس معياريا، بمعنى أن التطور قد لا يكون بالضرورة انتقالا إلى الأفضل، خاصة فيما يتصل بموضوع اللغة وتطورها، فقد يكون التطور سلبيا يحكم على مفردة ما بالموت والزوال والانقراض. لذا فإن مفهوم التطور بهذا الشكل غير دقيق، ولذلك يكون استخدام تركيب (التغيير الدلالي) أكثر دقة في هذا المجال .

وعندما تستخدم لفظة (تطور) فنحن لسنا بصدد الحديث عن وضع أفضل، أو الحكم بأن الوضع الجديد الذي تم الانتقال إليه هو الأفضل "كما أن استخدام اللغويين المحدثين لكلمة (تطور) لا يعني تقييم هذا التطور والحكم عليه ، فإنه لا يعني عندهم أكثر من مرادف لكلمة (التغيير)"[2].

بالعودة إلى جذور اللفظة في المعاجم اللغوية القديمة يورد (ابن منظور) في باب (طور) المعاني التالية : الطور : التارة ، نقول طورا بعد طور أي تارة بعد تارة ، وجمع الطور أطوار . والناس أطوارا أي أخياف على حالات شتى . والطور : الحال ، وجمعه أطوار،

[1] د.عبد الرحمان أيوب، اللغة والتطور،معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، د.ط ، 1969م،ص37،39 .

[2] **د**.رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي : مظاهره وعلله وقوانينه ، مطبعة المدني – مصر ، ط1 ، 1983 م، ص 09 .

وقال ثعلب : أطوارا أي خلقا مختلفة كل واحد على حدة ... والأطوار: الحالات المختلفة والتارات والحدود، واحدها طور ... والطَّور : الحد بين الشيئين"[1] إذن فمفهوم التطور ضرورة، بل هو الانتقال من طور إلى طور آخر، أي من شكل لآخر أي التغير .

وهكذا يكون مفهوم التطور الدلالي هو : التغير الذي يطرأ على المفردة، سواء أكان المعنى التطور دلاليا جديدا أم كان قريبا من الدلالة السابقة، أو حتى لو انقرض المعنى الأساسي للكلمة نتيجة تعرضها لعوامل عدة نوضحها في الفقرة التالية :

ثانيا : عوامل التطور الدلالي :

تنوعت أسباب التطور الدلالي بتنوع العوامل المؤثرة في تطور اللغة ، ويمكن إجمال عوامل التطور الدلالي في نوعين من العوامل :

- عوامل خارجية : تتعلق بالبيئة الاجتماعية والتاريخية والثقافية والنفسية .
- عوامل داخلية : تتعلق باللغة نفسها وهي الأسباب أو العوامل الصوتية والاشتقاقية والنحوية والسياقية التي نميزها من خلال الاستعمال .

ويجمع معظم اللغويين على هذه العوامل، ومنهم الدكتور (علي عبد الواحد وافي) الذي يرى أن اللغة تتأثر في تطورها بعوامل كثيرة يرجع أهمها إلى ست طوائف : "إحداها عوامل اجتماعية خالصة تتمثل في حضارة الأمة، ونظمها، وعادتها وتقاليدها وعقائدها، ومظاهر نشاطها العلمي والعقلي وثقافتها العامة، واتجاهاتها الفكرية، ومناحي وجدانها ونزوعها... وهلم جرا. وثانيهما تأثر اللغة بلغات أخرى . وثالثتها عوامل أدبية تتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة، وما تبذله معاهد التعليم والمجامع اللغوية وما إليها من سبيل حمايتها والارتقاء بها. ورابعتها انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وخامستها عوامل طبيعية تتمثل في الظواهر الجغرافية والفيزيولوجية ... وما إليها. وسادستها عوامل لغوية ترجع إلى طبيعة اللغة نفسها وطبيعة أصواتها وقواعد متنها"[2].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، ج04 ، ص 2718 ، مادة (ط و ر).

[2] د.علي عبد الواحد وافي ، اللغة والمجتمع ، دار النهضة –مصر ، د.ط ، د.ت ، ص 08 .

ويضاف إلى هذه العوامل عوامل أخرى منها :"عوامل مقصودة متعمدة، كقيام المجامع اللغوية ، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تطلبتها حياة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة. وهناك عواما أخرى لا شعورية ، منها السياق المضلل الذي نسمع فيه الكلمة لأول مرة ... ومن عوامل التطور الدلالي سوء الفهم، وهو عامل له صلة بموضوع القياس، لأن الإنسان يقيس ما لم يعرف، على ما عرف من قبل ويستنبط على أساس هذا القياس ، فيصيب حينا ويخطئ حينا آخر فيستخرج دلالة جديدة ... ومن العوامل : تطور أصوات الكلمة، بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر... ومن العوامل أيضا: اختصار العبارة، فتؤدي كلمة واحدة منها ما كانت تؤديه العبارة كاملة ، قبل اختصارها ... وهناك عامل آخر وهو كثرة دورانها في الحديث ... وعامل الابتذال الذي يصيب الألفاظ في كل لغة ، لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية "[1].

[1] ينظر : د.رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، ص 111-114 و د.محمد المبارك ، ص 185 وما بعدها و د.إبراهيم السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، دار الأندلس – بيروت ، ط02 ، 1981 م ، ص 30-32 .

ثالثا: مظاهر التطور الدلالي :

عمل اللغويون القدامى على ذكر هذه المظاهر والمجالات في كتبهم من خلال أفكار وأمثلة عرضوها في حديثهم عن ظواهر لغوية مختلفة ، فكانت إشارات غير مباشرة إلى موضوع التطور الدلالي ومظاهره ، وقد كان اللغويون العرب من السباقين إلى هذه القواعد التي أسست فيما بعد لعلم قائم بذاته ، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر: الثعالبي في كتابه(ثمار القلوب في المضاف والمنسوب)، وابن السكيت في (إصلاح المنطق) وابن قتيبة في (أدب الكاتب)، حيث ورد عندهم الحديث عن مظاهر التطور الدلالي تحت عنوان: "ما يضعه الناس غير موضعه". وعند أبي بكر الزبيدي في كتابه (لحن العوام) الذي أدرك فيه فكرة تخصيص العام في قوله :" ومما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره"[1] .

وعند ابن مكي في "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"،والخِفاجي في(شرح درة الغواص)، وابن السيد البطليوسي في (الانتصاب في شرح أدب الكتاب)، حيث وردت تلك المظاهر لديهم في أبواب "ما وضعوه غير موضعه، وما جاء لشيئين أو لأشياء فقصوره على واحد ، وما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره "[2] .

وكذلك نجد عند المحدثين منهم أمثال: الدكتور (رمضان عبد التواب) والدكتور (فايز الداية) والدكتور (أحمد مختار عمر) والدكتور (عبد الرحمان أيوب) والدكتور (أحمد قدور) وغيرهم وعند اللغويين الغربيين وفي مقدمتهم (ميشال برﻳال) ،(فندريس) (ستيفن أولمان) ،(بالمر) و(بيير جيرو) وغيرهم... معظم هؤلاء ذهبوا إلى أن للتطور الدلالي ثلاثة مظاهر: هي تعميم الدلالة أو ما يسمى بتوسيع المعنى وتخصيص الدلالة أو ما يعرف تضييق المعنى، وتغيير مجال استعمال الكلمة أو ما يسمى بانتقال الدلالة. رقي الدلالة وانحطاطها .

- رابعا : مجالات التطور الدلالي :

---

[1] ينظر:ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تح:عبد العزيز مطر،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة،د.ط، 1966م ص197 وما بعدها. الخفاجي، شرح درة الغواص، مطبعة الجوائب،القسطنطينية، د.ط ،1299 م،ص185.ابن السيد البطليوسي الإقتضاب في شرح أدب الكاتب، تصحيح: عبد الله افندي البستاني، ط02 ،1901 م،ص 114وما بعدها.

[2] فندريس،اللغة ،تر:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة،1950م،ص 247 و أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 161–163 وبالمر ، علم الدلالة ، ص 109–112 ، بيير جيرو ، علم الدلالة ، ص 100،102 .

أما مجالات التطور الدلالي فهي ثلاثة مجالات تتمثل في :" المجال الأساسي الذي يمثل الأصول الحسية الأولى للدلالة، والمجال الحسي الذي يشهد التطور بين المحسوسات بالتخصيص والتعميم والنقل، والمجال الذي ترقى إليه الدلالة الحسية عبر أشكال متنوعة، أهمها الاستعارة، فالبحث في المجال الأول يكون في الأصل الحسي ... ودلالة هذا الأصل دلالة عرفية (حقيقية) لاتحتاج إلى قرائن، بل تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن سائر ما تحتاجه ضروب الدلالات المجازية من علاقات.

أما المجال الثاني، فهو مجال التطور بين المحسوسات، ويكون من خلال هذا المجال خروج اللغة من السكون والاستقرار النسبي إلى الحركة والتغير بفعل ما يجري في المجتمع من تطورات تنعكس على اللغة .

وفي المجال الثالث نجد أن الدلالات الحسية تنتقل إلى المجال الذهني ذي الطوابع التجريدية ، وذلك نتيجة ترقي العقل الإنساني، وتطور الخبرة والعلم..."[1].

[1] د.أحمد قدور ، مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر هجري ، وزارة الثقافة –دمشق ، 1988 م ، ص 307 –309 .

خامسا : التطور الدلالي عند السهيلي :

تطرق الإمام السهيلي إلى قضية التطور الدلالي من منظور نحوي ، ولا شك أن قضية التطور الدلالي شغلت بال الكثير من العلماء قديما وحديثا فهي تمس جوانب عديدة في اللغة عبر أطوار وأحقاب مرت بها، ومصطلح التطور الذي نجده في الدراسات الحديثة يقارب ما طرحه السهيلي في كتابه نتائج الفكر في النحو لكنه استهدف الأدوات النحوية وأصولها وفروعها المتدرجة، لذلك وجدناه يتحدث عن التدرج في اللغة العربية المسمى حاليا عند المحدثين بالتطور، وقد عقد ابن جني بابا خاصا في كتابه الخصائص سماه "باب تدريج اللغة" فقال في تعريفه : وذلك أن يُشْبِه شيء شيئا من موضع فُيمْضَى حكمه على حكم الأوّل ثم يُرَقَّى منه إلى غيره "[1] .

ولأبي نصر الفارابي قول عثرنا عليه في كتابه الحروف حول هذه المسألة حيث يقول:" وحروف السؤال كثيرة "ما" و "أي" و"هل" و"لم" و"كيف " و "كم" و"أين " و "متى". وهذه وجل الألفاظ قد تستعمل دالة على معانيها التي للدلالة عليها وضعت منذ أول ما وضعت، وتستعمل على معان أخر على اتساع ومجازا واستعارة، واستعمالها مجازا واستعارة هو بعد أن تستعمل دالة على معانيها التي لها وضعت من أول ما وضعت"[2].

يقول محمود السعران معبرا عن مصطلح التطور النحوي المعروف عند القدماء بالتدرج :"...نحن في هذه المرحلة من مراحل تاريخ العربية نستعمل كلمات معينة للتعبير عن معان نحوية، وكل كلمة من هذه يحكم استعمالها شروط معروفة. فنحن نستعمل للاستفهام ما، من، كيف، هل، الهمزة إلخ وللنفي ما، لم،...إلخ، وهكذا.وثمة كلمات أساسية في سائر اللغات تستعمل للتعبير عن العلاقات النحوية.أمثال هذه الكلمات عرضة للتغير كسائر مفردات اللغة، والدراسة التاريخية تبين أن أمثال هذه الكلمات قد وصلت، في الأغلب، إلى وظيفتها الحالية عن طريق بعض التغيرات الدلالية. وهذه التغيرات مختلفة نوعا"[3].

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 347 .

[2] الفارابي ، كتاب الحروف ، ص 164 .

[3] د.محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي ،القاهرة، 1997م، ط 2 ، ص233.

وهذا القول يحيلنا على ما عثرنا عليه من آراء للسهيلي تثبت مفاهيم التدرج اللغوي لديه انطلاقا من تشخيصه للمناخ النحوي لبعض الأدوات النحوية وأصولها واستعمالاتها وما كانت تدل عليه .

ونجد المستشرق الألماني برجشتراسر (G.Bergestrasser) كذلك يتحدث في مقدمة كتابه التطور النحوي في اللغة العربية عن الحقبة التاريخية التي مر بها اللسان العربي وكيف نشأ وتطور عبر توالي الأزمان وماهي الثوابت والأصول التي بقي عليها الاستعمال العربي فقال:"أيها السادة ...إن الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي، من الوجهة التاريخية، أي من جهة نشأته، وتكونه، وأصول حروفه وأبنيته، وأشكال الجملة فيه، والتغيرات التي وقعت فيه، مع توالي الأزمان واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي، التي تميز بها في أزهى عصوره يعني في خلال القرون الأولى، بعيد الهجرة ...إلى أن قال : نورد مثل الجمع المكسر في اللغة العربية، فالمسألة التاريخية فيه هي: ما هي أصله ؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل ؟ فنجد أنه الأصل ليس بجمع، بل هو اسم جملة (collectif)، يعني أنه يدل على جنس متركب من غير واحد من الأفراد، والجمع يدل على الأفراد المتعددة. ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر، ترجع إلى زمان قديم، وأن القليل من أبنيته، يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية، إلى آخر ذلك"[1].

أ- أصل إن الشرطية إن النافية :

تكلم السهيلي عن "إن" الشرطية واعتبرها أصلا لـ "أن" النافية مستدلا عن ذلك بشاهد من القرآن الكريم مرجعا ذلك إلى كثرة استعمال "إن" الشرطية في الكلام، معتبرا أن "إن" النافية محمولة على "إن" الشرطية التي يقوم معناها على أساس اجتهاد النفي والتوكيد أي -النافية فرع عن الشرطية- ، فإذا كان النفي فرعا فلابد أن يكون فيه معنى الشرط لأنه

[1] رمضان عبد التواب ، التطور النحوي في اللغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة العربية عام 1929 المستشرق الألماني برجشتراسر ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط02 ، 1414 هـ-1994م، ص8 ، مقدمة المؤلف .

أصل له والعكس غير صحيح فقال :"...وقد أجازوا في "أن" النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في "أن" التي للشرط، قال الله سبحانه وتعالى:﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[1].ولو جعلت مكان "إن" هاهنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا لأن الشرطية أصل للنافية، كان المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول:" إن كان كذا وكذا فعلى كذا أو: فأنا كذا "،وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد، فدخلت "إن" في باب النفي، والأصل ما قدمناه، والحمد لله"[2].وهذا القول الذي ذكره السهيلي مبناه أصالة "إن" الشرطية والنافية هي فرع عنها والكل راجع إلى الاستعمال العربي منذ الوهلة الأولى وأن العرب قصدت في كلامها استعمال "إن" الشرطية والدليل هو حذف الجواب .

ب- ذو بمعنى صاحب – أصل ذو الطائية ، والأسماء الموصولة متدرجة عن هذه:

تحدث السهيلي عن هذه المسألة بشيء من التدقيق وإعمال نظر في معنى "ذو" وعن السبب الذي أوجدها في باب الوصف في اللسان العربي فقال ممهدا :"... اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو ذو وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا: هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من " المال " ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه"[3].

ثم تحدث عن "ذو" التي تعَدُّ وسيلة لوصف النكرات بالأجناس عند العرب الذي كانوا يعتمدون على الضمير في تعلق "ذو" بالموصوف إذا كانوا مُرْغَمين على وصف النكرات بالجمل فقال مبينا ذلك:"...وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة، كان الضمير الذي فيها رابطاً لها بالاسم الموصوف بها، كقولك: مررت برجل أبوه قائم، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد"[4].

---

[1] الآية 49 من سورة فاطر .

[2] نتائج الفكر في النَّحو ، ص151.

[3] نتائج الفكر في النحو، ص 177.

[4] المرجع السابق ، ص 177 .

ثم ذكر السهيلي وجهين في عدم تمكن وصف المعارف بالجمل لدى العرب بخلاف النكرة فقال : فإذاً أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين:

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، فعلم أن الجملة بعدها تبيين لها، وتكملة لفائدتها.

الوجه الثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه، فصلح أن يوصف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا كله. لو قلت: جاءني زيد أبوه قائم، على جهة الوصف، لما ارتبط الكلام بعضه ببعض، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه"[1].

وقال بعد هذا أن العرب لجأت إلى ذو لوصف المعارف بالجمل والتي كان المعول عليها لوصف النكرات بالأجناس وقد بين ذلك سابقا فقال حينها :"... فجاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس، وهي قولك: ذو، فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه، وذو وجه حسن.هذه لغة طيء، وهي الأصل.

قال الشاعر: وبئري ذُو حَفَرْتَ وذو طَوَيْتُ" [2].

وذو في لغة طيء قد ولى زمنها ولم يبق لها أثر بارز في تلك اللغة بل عفى عنها الدهر وحلت محلها ذو التي بمعنى صاحب .

بعد أن استوفى السهيلي كلامه عن "ذو" التي بمعني صاحب والتي عدَّها أصلا لذو في لغة طيء ، ولى وجهه شطر الأسماء الموصولة وأقر في نظره أنها متدرجة عن "ذو" الطائية فقال حينئذ :"...ثم إن العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه. ثم ضعفوا اللام كيلا يذهب لفظها

[1] نتائج الفكر في النحو، ص 178 .

[2] المرجع السابق، ص 178 .

بالإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف فجاء منه هذا اللفظ: الذو، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، فقلبوا " الواو " منه ياء، إذ ليس في كلامهم " واو " متطرفة مضموم ما قبلها"[1] .

فهذا ما قرره حول ذو بمعنى صاحب والتي استعملتها العرب وسيلة لوصف النكرات بالأجناس معتبرا إياها أصلا لذو الطائية ، ثم تأمل في ذو الطائية ورآها أصلا للأسماء الموصولة ومتدرجة عنها وراجعة إليها حسب مقتضيات الاستعمال العربي وإرادة المقاصد الكلامية في العرف اللغوي وما استخدمته العرب من سنن كلامها .

ج- أي الوصفية متدرجة إلى أي الاستفهامية :

يرى السهيلي في هذه المسألة أن أي التي للوصف تدرجت إلى الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل وإظهار العجز وعدم الإحاطة بالشيء وكنه فقال معبرا عن ذلك :"...وأما وقوع " أي " نعتاً لما قبلها، كقولك: مررت برجل أي رجل، فإنما تدرجت إلى الصلة من الاستفهام، كأن الأصل: أي رجل؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه. فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل، لذلك قال الله سبحانه: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ[2]﴾ و﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ[3]﴾ ،أي: إنها لا يحاط بوصفها.فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من النعت و الوصف حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب ما قبله. ونظائر هذا في كلامهم كثيرة"[4].

ثم صاغ السهيلي بعد ذلك بعض الأدلة والشواهد تثبيت وقوع الاستفهام في باب النعت فقال عند ذلك :.. . يدلك على دخول الاستفهام في باب النعت قول الراجز:

حتى إذا كَادَ الظَّلامُ يَخْتَلِطْ ... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيتَ الذِّئْبَ قَطْ

---

[1] المرجع نفسه، ص 178.

[2] الآيتان 01 و02 من سورة القارعة .

[3] الآيتان 01 و02 من سورة الحاقة.

[4] نتائج الفكر في النحو ، ص 201،202.

أي: فإنه في لون الذئب، إن كنت رأيت الذئب.

ويقول القائل: مررت بفارس شجاع هل رأيت الأسد؟أي: فإنه مثله.ويشبه هذه المسألة في التدريج ما نذكره في باب النعت (من قولهم) :مررت برجل حسن أبوه.(والأصل: حسن أبوه) بالرفع[1].

وهذا القول الذي ارتآه السهيلي في هذه المسألة نجده في موضع آخر من كتبه ومؤلفاته مصرحا بأن "أي" هي أصل الاستفهام ولها صدر الكلام وهي شبيهة بكم الخبرية في أخذ الصدارة عند مجيئها في الجملة فقال مستشهدا ببيت شعري :

ِلله، أيُّ مُذَبَبِ عَنْ حُرْمَةٍ ... أعني ابن فَاِطمَةَ المُعِم المُخَولا[2]

فقال معلقا على هذا البيت مجليا حكم "أي" التي وقعت موقع المبتدأ المؤخر بعد الجار والمجرور، فهي وإن كانت على هذه الحال فحقها الصدارة ويرجع أصلها إلى الاستفهام "...لأنها وإن كانت خبرا، فأصلها الاستفهام فلها صدر الكلام كما كان ذلك في كم خبرية كانت أو استفهامية" [3] ثم بين بعد ذلك التركيب الذي تخضع إليه "أي" في الأصل على سبيل التقدير فقال :"... فالتقدير إذا: لله دره أي مذبب عن حرمة ..."[4] .

د- إذن الناصبة للمضارع متدرجة عن إذا الشرطية :

تحدث السهيلي عن هذه القضية بنظر ثاقب ودقة تأمل في "إذن" الناصبة المختصة بالفعل المضارع والتي تخلصه للاستقبال كغيرها من النواصب ومعناها يفيد الجزاء فأصبحت شبيهة بحروف الشرط في معناها ودلالتها ويرجع أصلها إلى "إذا" التي تدخل في باب الاسمية فقال: "...(وإذن) هذا حرف هو عندي " إذا " التي كانت ظرفاً لما يستقبل، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بـ"إذ" وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خلع منها معنى (الاسم وصارت

---

[1] نتائج الفكر في النحو ، ص 202.

[2] السهيلي ، الروض الأنف ، ج6 ، ص99 .

[3] نتائج الفكر في النحو ، ج6 ، ص 99 .

[4] المرجع نفسه ، ج6 ، ص 99 .

حروفاً لا مواضع) لها من الإعراب.وكذلك فعلوا بـ"إذا"، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف."[1]

" ...وصنيعهم في إذن من خلعهم معنى الاسمية عنها هو نفسه في إذ الذي رآها السهيلي تتأرجح بين الاسمية والحرفية، واسميتها معلقة بالفعل : فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ويفتقر إلى الظروف، لكانت حرفا يكتنفه الإبهام وقلة الحروف ونفي الاشتقاق، وهي بعد ذلك معناها ينجلي في غيرها ولا تدل البتة على معنى في نفسها، فهي تجمع بين الفعل الذي قبلها والذي بعدها في زمان واحد، فإذا قطعت عن الإضافة بالتنوين كان الأصل لديه أن تجرد من معنى الاسمية لتخلص إلى الحرفية، لكنه لم يوافق على ذلك بحجة إضافة أسماء الزمان إليها مثل : يومئذ، وحينئذ" .

وتحدث السهيلي في موضع آخر من مؤلفاته عن "إذا" الظرفية التي لا تكون إلا لما مضى من الزمان "...ولا ينبغي لها أن تكون لما يستقبل منه معقبا على ابن هشام صاحب السيرة الذي قال أن إذ قد تأتي بمعنى إذا مدللا على ذلك ببت من الشعر*[2] فقال : أن إذ بمعنى إذا غير معروف في الكلام ولا حكاه ثبت مدعما رأيه بمجموعة من الشواهد القرآنية في المواضع التي وردت فيها إذ للمستقبل"[3] .

بينما رأى ابن هشام أن إذ تكون في بعض الكلام بمعنى إذا في قوله تعالى : "﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[4] فإن (يعلمون) مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس

---

[1] المرجع السابق، ص 134.

[2] البيت لرؤبة العجلي وهو : ثم جزاه الله عنا إذ جزى ... جنات عدن في العلالي والعلا ، وموضع الشاهد في هذا البيت هو إذ بمعنى إذا وهذا ما توهمه شارح السيرة و إنما معناه ثم جزاه الله ربي إن جزى، أي من أجل أن نفعني وجزى عني،ففاعل جزى: مضمر عائد على الرجل الممدوح وإذ بمعنى أن المفتوحة كذا قال سيبويه في سواد الكتاب.

[2] السهيلي ، الروض الأنف ، ج4 ، ص108وما بعدها.

[3] الآيتان : 70و71 من سورة غافر .

[4] ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط06 ، 1985م ، ص 113 .

عليه وقد أعمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا"[1]، وفي هذا الشاهد القرآني وقعت إذ بمعنى إذا فلا داعي إلى تكلف التأويل والتقدير، فالأمر عسير نوعا ما في الشاهد المذكور سابقا .

أما إذ التي هي حرف فقد تقدم الكلام فيها سابقا في حاشية رؤبة المتقدم والتي قيل فيها أنها بمعنى أن للمفعول من أجله ، وهي تدل أن الفعل الأول قد وقع بسبب الفعل الثاني ، وكذا قاله السهيلي في الروض"[2].

ومن هذا الكلام الذي شرحناه وناقشناه عن مسألة "إذن" يتبين لنا أن السهيلي وفَّق بين القولين، فقال إنها حرف ولم يعدل عن آراء النحاة بل بقي على الأصل ثم عرج إلى القول بالاسمية وعدَّ "إذن" متدرجة عن "إذا" غير أنه رأى أن التنوين أداة للانفصال ونَفى أن يكون عوض عن الجملة المضاف إليها كما قالوا، وهذا ما توصل إليه في هذه المسألة التي خرج فيها برأي جديد على سبيل التوفيق والجمع بين من يقول بالحرفية والاسمية .

هـ- النعت السببي متطور عن الوصف بالجملة :

تتعلق هذه المسألة بالتطور أو التدريج على المستوى التركيبي ويقوم على أساس العلاقات النحوية التي نجدها في الجمل ، فهو يرى- أن جملة : مررت برجلٍ حسنٍ أبوهُ، بالرفع متدرجة عن الوصف بجملة: حسنٌ أبوه. على الرفع، فكان هذا التركيب هو الأصل والمعنى في هذه الجملة أن الحسن هو من صفة الأب وليس من صفة الرجل ، فلما تميز بالجملة من غيره صارت هي موضع النعت وتدرجوا من ذلك إلى أن قالوا:، فأجروه نعتاً على الأول، وإن كان للأب، من حيث تميز به وتخصص كما يتخصص بصلة نفسه."[3]

وهذا القول الذي قاله السهيلي هو مذهب سيبويه الذي ذكره في باب مجرى الأسماء التي لا تكون صفة حيث قال : "... جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا مستكرَهاً، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعْ إذا كان النعتُ للآخِر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه.ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسُن فيهن، تقول: خيرٌ منك زيدٌ، وأبو عشرةٍ زيدٍ وسواءٌ

---

[2] السهيلي ، الروض الأنف ، ج4 ، ص109 .

[3] نتائج الفكر في النحو ، ص 210-211.

عليه الخيرُ والشر. ولا يحسن الابتداء في قولك: حسنٌ زيد. فلما جاءت مضارعة للأسماء التي لا تكون صفة وقَويت في الابتداء كان الوجه فيها عندهم الرفعَ، إذا كان النعت للآخِر. وذلك قولك: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، ومررتُ برجل سواءٌ عليه الخيرُ والشر، ومررت برجل أبٌ لك صاحبُه، ومررت برجل حَسبُك من رجلٍ هو، ومررتُ برجل أيُّما رجل هو"[1].

لكن السهيلي في هذه المسألة يبني على قول سيبويه ثم يُعمل فكره وعقلة وينظر بدقة في الاستعمال العربي ليصوغ رأيا جديدا في مسألة تدرج النعت السببي عن الوصف بالجملة وهذا هو ديدن المدرسة الأندلسية التي تكسو الأصول النحوية حُلة قشيبة من الآراء والأفكار الجديدة التي تشع بالذوق اللغوي والجدة في تناول المسائل اللغوية واكتناه أسرار اللسان العربي وفتح أغلاق خزائنه .

- **خلاصة في التدرج :**

من خلال ما ذكرناه حول مسألة التدرج اللغوي والتي يصطلح عليها الدرس اللغوي الحديث بالتطور، نخلص في الجملة أن السهيلي ارتكز في مسائل التدرج اللغوي إلى أمرين هما :

التركيب والاستعمال. فالتركيب في رأيه يقتصر على الواضع والطرق التي يسلكها في صياغة التراكيب وأنواع الأساليب مستخدما بعض الأدوات أو الحروف تكون إحداها الأصل وأخرى فرع عنها كما رأينا في "ذو" التي أدت معنى الاسم الموصول كما مر معنا سابقا في ذو الطائية .

أما الاستعمال فيراه يقوم على كثرة جريان بعض الأساليب في اللسان العربي وهذا ما رأيناه في أي المستعملة في الوصف والتي أصلها جملة الاستفهام وهذا كله راجع إلى مستويين هما العلاقة والدلالة، والمدار كله على قضية اللفظ والمعنى .

[1] سيبويه، الكتاب، ج2 ، ص 25،26 .

خاتمة

بعد البحث في ثنايا كتاب نتائج الفكر في النحو وبعد استقصاء المسائل الدلالية التي وجدناها في منطوياته المتعلقة بدلالة الألفاظ وبعد معالجتها ومناقشتها ومقارنتها خلصنا في النهاية إلى جملة من النتائج المعتبرة والتي تلخص مضمون بحثنا الذي عالجنا فيه المسائل المهمة التي تخص الألفاظ في دلالتها الإفرادية والسياقية والتي تطرق إليها السهيلي في طيات كتابه .

فالكتاب في نطاقه العام تناول القضايا النحوية وفق خصائص المدرسة الأندلسية التي تجنح إلى التجديد دون إغفال الأصول الأولى للنحو العربي ، لكن هذا الكتاب لم يعزل النحو عن البلاغة أو إنه اهتم بعلاقة اللفظ والمعنى وهذه هي المسألة التي شغلت العلماء على تعدد مذاهبهم وآرائهم وتوجهاتهم العقدية وهي مسألة تتفرع منها مسائل دلالية تخص مجال الألفاظ في الترادف ،التضاد ،المجاز ،وهذا ما احتواه موضوع دراستنا حول الكتاب .

وإلى جانب هذه النتيجة الرئيسة التي توصلنا إليها والتي شكلت المحور الرئيس الذي يدور عليه الكتاب ، سنذكر أهم النتائج التي تضمنها بحثنا في جميع فصوله الثلاث وهي بمثابة حوصلة شاملة للعبقرية الفذة التي اتسم بها السهيلي في تناوله للمسائل اللغوية والنحوية بالإضافة إلى قوة التأمل ودقة النظر في سبر أغوار اللغة واكتناه أسرارها وجلاء غوامضها وفتح أغلاق خزائنها ونبش دفائنها وهي:

– لم يخرج السهيلي عن إطار القدامى في المنهج الذي اعتمده في كتابه وراح يدقق في مفردات وأساليب اللسان العربي المبين وما ينطوي عليه من دقائق وأسرار وهذا ما بينه في مقدمته التي صدَّر بها كتابه .

– تناول في كتابه جميع المستويات اللغوية التي أتى بها الدرس اللغوي الحديث المتمثلة في : المستوى الصوتي و المعجمي و النحوي والدلالي .

– تعامل السهيلي مع دلالة المفردات عندما تكون في حالتها الإفرادية والتركيبية معا .

– أورد السهيلي آراءه الخاصة بالترادف والمشترك اللفظي والتضاد واللفظ المشتق والمجاز وهذا بالنظر إلى أصل اللغة والمناسبة بين الاسم والمسمى.

128

– أدلى بعدم القول بالترادف وأن المترادفات صفات وأصل اللغة هو التباين وفي القرآن الكريم آيات تثبت ذلك .

– قال السهيلي في مسألة الصلاة إنها ليست من قبيل المشترك اللفظي ولا من قبيل المجاز وإنما يرجع أصلها إلى معنى واحد وهو الحنو والعطف وبالتالي فهو يقلص من دائرة المشترك اللفظي ويتجه بقوله إلى أن الدلالات المختلفة ترجع كلها إلى معنى عام يجمعها فالصلاة التي هي الدعاء والبركة والتعظيم والرحمة ترجع كلها إلى الحنو والعطف .

– رأى السهيلي أن اللفظ له علاقة بالمعنى وراح يعطي أمثلة من ذلك: أصوات الحروف ومعانيها ، زيادة في مبنى اللفظ تعطي زيادة في المعنى ، دلالة الحركة والسكون كما رأينا في دلالة الضم والفتح والكسر، تلاقي المادة حول معنى واحد كما رأينا في مسألة اللفظ المشتق .

– عدَّ السهيلي المجاز والإستعارة من الوسائل التي يعول عليها في التوسع اللغوي والتجوز في الأساليب العربية بل تعد هذه في عرف العرب من السنن المتبعة في شعرها ونثرها .

– اهتم السهيلي بمسألة دلالة الإعراب وقدم رأيه فيه وقال بأنه هو المحور الرئيس الذي تقوم عليه المعاني النحوية في سياق الكلمات والعبارات من فاعلية ومفعولية.

– رأى السهيلي أن الحركات من ضم وفتح وكسر تضفي على الكلمة دلالات خاصة كما شاهدنا في الأمثلة التي أوردها في الفصل الثاني وأن هذه الحركات لم تأت عبثا بل جاءت لتحدد معنى الكلمة وما يصاحبها وهو من العجيب الذي أتى به في هذه المسألة .

– رأى السهيلي أن بين مخارج الحروف وصفاتها وبين ما استعملت فيه دلالة خاصة تميزها وهذه القضية تدخل ضمن المستوى الصوتي وما ينطوي عليه من دلالات صوتية تخدم الجانب الدلالي للحرف والكلمة معا .

– كانت أغلب ملاحظات السهيلي في قضية التدرج اللغوي أو ما تسمى بالتطور في اللغة حول الألفاظ التي تؤدي علاقات نحوية : كأن يقول : إن شرطية أصل إن النافية، وإن ذو بمعنى صاحب أصل ذو الطائية وأن الأسماء الموصولة متدرجة عن هذه ، وله في ذلك وأمثاله كلام يدل على معاناته وتفكيره الدائم في اللغة وتطورها .

وهذه المذكرة هي من جُهد المُقل وأنا أعترف بحق أنني لم أستوف جميع الجوانب الدلالية التي عُرضت في كتاب نتائج الفكر النحو – لكن حسبنا من الإكثار هذا القدر وإن كان في النفس والذهن الكثير–، فمازلت [129] ثيرة في تراثه اللغوي والنحوي العريق تحتاج إلى مزيد من التحقيق والبحث الدقيق والفهم العميق فهناك نظريات لغوية وآراء نحوية بمعناها الحقيقي تكمن في تضاعيف كتبه وثنايا ومصنفاته، خطوطها العريضة والدقيقة مرتسمة فيها وملموسة.

وأرجوا لهذه المذكرة أن تكون نقطة انطلاق

وشمسا للإشراق ومصباحا ينير الأنفاق وتفتح للطلبة الآفاق

ليبق هذا التراث قائما على قدم وساق ولوائه خفَّاق نهره دافق ويَعُب من مائه السابق واللاحق.

مكتبة البحث

أولا: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

ثانيا : قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، دار الأندلس – بيروت ، ط02 ، 1981 م.

*** ابراهيم أنيس:**

- دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ،د.ت.
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط8 ، 1990م .
- من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط06 ، 1978 م.
- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة ، تح : عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان ، 1415هـ- 1995م
- ابن الأثير،المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، ط2.
- ابن السراج ، الأصول في النحو ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، بيروت ، 1987م.
- ابن السيد البطليوسي، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب ، تصحيح: عبد الله افندي البستاني، ط1901،02 م.

*** ابن تيمية:**

- مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1416هـ،1995م.
- مجموعة الفتاوى، تح: أنور الباز وعامر الجزار، دار ابن حزم، بيروت، ط4،2011م.
- الفتاوى الكبرى،تح: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

***ابن القيم الجوزية:**

- بدائع الفوائد ، تح : علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، د.ط، د.ت .
- تحفة المودود بأحكام المولود،تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان – دمشق،ط1، 1391 هـ- 1971م.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام،تح: شعيب الأرناؤوط – عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة – الكويت ،ط02 ، 1407 هـ- 1987م.
- مختصر الصواعق المرسلة، اختصره: محمد الموصلي، وصححه :زكرياء علي يوسف، القاهرة، د.ت.
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1403،هـ-1983 م.
- ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ط،1993م.
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية –القاهرة، ط02، 1374هـ-1955م.
- ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب تح:: الأستاذ إبراهيم الأبياري، د.حامد عبد المجيد، د. أحمد أحمد بدوي، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،1374 هـ - 1955 م.
- ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
- ابن عصفور، المقرب، تح: أحمد عبد الستار [illegible] عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،1981 م.

*** ابن قتيبة:**

- تأويل مشكل القرآن ، تح : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،د.ت.
- غريب الحديث ، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط01، 1397هـ.
- ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تح : محمد إبراهيم البنا ،دار الإعتصام ، ط01 ، 1399 هـ-1979م.
- ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تح:عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، د.ط، 1966 م.
- ابن منظور، لسان العرب، تح : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف–القاهرة، د.ت.
- ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق،ط06، 1985م.

- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر، 1957 م.
- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة–بيروت –لبنان، ط1412،01هـ–1992 م.
- أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير،دمشق– بيروت، ط1406،01 هـ – 1986 م.
- أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي –دمشق، د.ط، 1975 م.

***أبو بكر الزَّبيدي:**

- طبقات النحويين واللغويين، تح : محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعرف–مصر، د.ط، 1973 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، تح:مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
- أبو جعفر الضبي ،بغية الملتمس، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967 م.
- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح : د.زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط03، 1985 م.
- أبو حاتم الجستاني ، كتاب الأضداد، تح : عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية، 1991 م.

*** أبو حيان التوحيدي:**

- الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصرية، بيروت، ط01 ، 1424 هـ.
- البصائر والذخائر، تح: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت،ط1 ،1408 هـ – 1988 م.
- أبو عبيد ، غريب الحديث ، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– الهند ، 1384 هـ–1964 م.
- أبو نصر الفارابي ، كتاب الحروف ، تح : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت –لبنان ، د.ت.

*** ابن فارس :**

- الصاحبي في فقه اللغة وأسرار العربية، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1997،1م.
- معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط،1989م.

***أبو القاسم السهيلي:**

- الفرائض وشرح آيات الوصية،تح:د.محمد إبراهيم البنا المكتبة الفيصلية– مكة، ط02، 405 هـ.
- نتائج الفكر في النحو ، تح : محمد ابراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ط02، 1984م.
- الروض الأنف في شرح السيرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط01 ، 1412 هـ .

***أبو هلال العسكري:**

- الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1991،7م، ص13.
- كتاب الصناعتان في الكتابة والشعر،تح :مفيد قميحة، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان، ط1401،01هـ–1981م.
- أحمد عمر مختار، علم الدلالة ، دار عالم الكتب، ط05 ، 1998 م .
- أحمد قدور ، مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر هجري، وزارة الثقافة –دمشق، 988 م.
- أحمد نعيم الكراعين،علم الدلالة بين النظرية والتطبيق،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان،1993م.
- الإسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م،
- الأشموني، شرح ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي – بيروت، ط1 ، 1955.
- آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط.
- آل مغيرة عبد الله بن سعد بن عبد الله، دلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية، دار كنوز إشبيلية، الرياظ، ط2010،1م، ج1، ص196.
- ألبير حبيب مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس، المكتبة العصرية – بيروت، د.ط ، 1967م .
- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دارالصميعي، الرياض، ط2003،1م.
- أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط02 ،د.ت
- بالمر، علم الدلالة في إطار جديد،تر: صبري ابراهيم السيد، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر،1407هـ–1986 م.

- برهان الدين اليعمري، ديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر– القاهرة .
- البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،تح:عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1418،04 هـ– 1997م.
- تمام حسان،الأصول– دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،عالم الكتب، د.ط، 1420 هـ– 2000 م.
- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية ، تح:عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط01 ،1422هـ – 2002م.
- الجاحظ ، الحيوان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط02، 1424 هـ .

*** جلال الدين السيوطي:**

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط01، 1418هـ – 1998م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، د.ط.
- سبب وضع العربية، تح: مروان العطية، دار الهجرة ، بيروت –دمشق،ط 01، 1409هـ 1988م.
- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية،ط01،د.ت.
- الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد،1941م.
- حسن مؤنس ، شيوخ العصر ، دار الرشاد ، القاهرة ، ط02 ، 1417هـ –1994 م.
- حسين نصار ، مدخل لتعريف الأضداد ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط01 ، 1423 هـ–2003 م.
- الخفاجي ، شرح درة الغواص ، مطبعة الجوائب، القسطنطينية ، د.ط ، 1299 م.
- خليل عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، مكتبة المنار الزرقاء – الأردن ، ط01 ، 1405هـ–1985م.
- رشيد عبد الرحمان العبيدي،أبحاث ونصوص في فقه اللغة،مطابع التعليم العالي– بغداد،ط1424،01هـ–1988 م.
- الرضا الإستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د.ط ، 1985م.

*** رمضان عبد التواب:**

- فصول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة –مصر ، ط06 ، 1420هـ–1999م
- التطور اللغوي : مظاهره وعلله وقوانينه ، مطبـ **134** – مصر ، ط1، د.ت.
- التطور النحوي في اللغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة العربية عام 1929 المستشرق الألماني برجشتراسر ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط02 ، 1414 هـ–1994م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط03 ،1417هـ – 1997م.
- بحوث ومقالات في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض ، ط01 ، 1403 هـ– 1982 م.
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، دار المعارف– القاهرة، ط 1978،01 م.
- الزجاجي،الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، دار النفائس، ط03، 1399 هـ– 1979 م.
- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عبد القادر عبدالله العاني، دار الصفوة، الغردقة، ط2، 1992 م
- الزمخشري ، الأنموذج في النحو ، تح : لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ط1981،1 م.

- السكاكي ، مفتاح العلوم ، مطبعة مصطفى الحلبي– مصر ، ط1 ، 1937م.
- سيبويه، الكتاب ،تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ – 1988 م.
- الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، د.ط.
- الشجيري هادي أحمد فرحان، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1،2001م،
- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح : جماعة من العلماء باشراف من الناشر، دار الكتب العلمية، د.ت.
- صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ،مطبعة جامعة دمشق –سوريا ، 1379هـ–1960 م.
- الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: د .علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ،دمشق سوريا ،ط01 ، 1418 هـ – 1998 م.
- طارق نعمان، اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي ،دار سينا للنشر–القاهرة –بغداد، ط01، 1987 م.
- الطاهر بن عاشور ،التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع– تونس– 1997 م.
- عباس محمود العقاد،اللغة الشاعرة (مزايا الفن والتبصير في اللغة العربية)، مكتبة الأنجلو مصرية– القاهرة،ط01، 1960م.
- عبد الحميد أبو سكين ، الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ،مكتبة الفنون النموذجية، ط01، 1399 هـ.
- عبد الرحمان أيوب،اللغة والتطور،معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية،د.ط، 1969م.
- عبد القادر المغربي ، الاشتقاق والتعريب، تح : عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1947 م.
- عبد القاهر الجرجاني،المقتصد في شرح الإيض 135 ظم بحر المرجان،دار الرشيد– بغداد، د.ط،1986 م.
- عبد الواحد حسن الشيخ ، البلاغة وقضايا المشترك اللفظي، مؤسسة شباب الجامعة، مطبعة الإشعاع الفنية– الإسكندرية،1986 م.
- عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية،.دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت .

*** علي عبد الواحد وافي:**

- اللغة والمجتمع ، دار النهضة –مصر ، د.ط ، د.ت.
- علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط01 ، د.ت.
- فقه اللغة،نهضة مصر للطباعة–القاهرة،ط02،2000م.
- غالب فاضل المطلبي ، في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة دراسة 364 ، دائرة الشؤون الثقافية ، 1984 م.

*** فاضل صالح السامرائي:**

- معاني النحو ، دار الحكمة –بغداد ، د.ط، 1990 م.
- الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم –بيروت–لبنان ، ط1 ، 1421 هـ– 2000 م.
- فايز الداية ، علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر – دمشق ، ط02 ، 1996م ، ص 290 .
- فرحان السليم،اللغة العربية ومكانتها بين اللغات ، بحث معد في المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت ، د.ت.
- فندريس، اللغة ،تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ،د.ط، 1950 م.
- المبرد ، الكامل ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي –القاهرة ،1997م.
- محمد إبراهيم البنا ، السهيلي ومذهبه النحوي ، دار البيان العربي للطباعة والنشر، ط01 ، 1405 هـ– 1985م.
- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط04 ، د.ت.
- محمد المبارك، فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية ، مطبعة جامعة دمشق ، د.ت
- محمد توفيق شاهين، المشترك اللفظي نظرية وتطبيق، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط01 ، 1400هـ– 1980 م.
- محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر، ط01، 1987م.
- محمد محمد حسين ، حصوننا مهددة من داخلها ،مؤسسة الرسالة، ط04 ،1397 هـ–1977 م.
- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي ،القاهرة، 1997م.
- محمود شاكر ، الطريق إلى ثقافتنا ، مكتبة الأسرة ،د.ط ، 1997 م.
- المرداوي، التحبير شرح التحرير، تح: عبدالر 136 بدالله الجبرين وعوض بن محمد القرني وأحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط2000،1م.
- مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي– بيروت، ط2 ، 1986 م.
- ناصيف اليازجي، مجمع البحرين ، المطبعة الأدبية– بيروت، ط04 ، 1302 هـ – 1885 م.
- النووي، بستان العارفين ،دار الريان للتراث، د.ط، د.ت ، ص 16.
- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1427 هـ–2007م.
- يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، مطبعة المقتطف – مصر ، 1332 هـ–1914 م.

- **<u>المجلات والدوريات :</u>**

- مجلة الأثر، كلية الآداب واللغات ، جامعة ورقلة ، العدد السادس ، ماي 2007 .
- مجلة جامعة دمشق، العدد 03+ 04 ،المجلد 24 ،سنة 2008 .
- مجلة الهدي الإسلامي، مقال للشيخ أبي الوفاء المراغي، ليبيا ، السنة 05 .

- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس،العدد 04 .
- مجلة مجمع اللغة العربية العربي الأردني ، العدد 27 ، ربيع الثاني –شوال 1405 هـ الموافق لكانون الثاني – حزيران ، 1985م.

- **المذكرات والدراسات :**
- سعدون طه سرحان العجلي ، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية ، أطروحة دكتوراه من إشراف : أ.د رشيد عبد الرحمان العبيدي ، الجامعة الإسلامية –كلية الآداب ، 1427 هـ–2006 م.
- رنا طه رؤوف ،الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين ، رسالة ماجستير مقدمة بكلية التربية للبنات –جامعة بغداد بإشراف أ.د.علي عبد الحسين زوين،1422هـ–2002 م.

فهرس

الموضوعات

العناصر	الصفحات
- إشراقات .	/
- كلمة شكر وتقدير .	/
- الإهداء .	/
- المقدمة .	أ- و
الفصل الأول : التعريف بالكتاب وظروف تأليفه وموضوعاته .	
1- المبحث الأول : اسم الكتاب ومناصه.	06-01
2- المبحث الثاني : ظروف تأليفه .	12-07
3- المبحث الثالث : مصادره .	16-13
4- المبحث الرابع : منهجه العام	26-17
5- المبحث الخامس : مسائله .	33-27
6-المبحث السادس:تأثيره فيمن جاء بعده من الكتب .	39-34
الفصل الثاني : الدلالة الإفرادية	
* المبحث الأول :دلالة الألفاظ	
1- الترادف .	46-42
2- الترادف عند السهيلي .	48-47
3- المشترك اللفظي .	53-49
4- المشترك اللفظي عند السهيلي .	58-53
5- التضاد .	61-59
6- التضاد عند السهيلي .	66-61
* المبحث الثاني: ثنائية اللفظ والمعني	
1- ثنائية اللفظ والمعني في التراث العربي .	70-67
2- العلاقة بين اللفظ والمعني.	71
3- ثنائية اللفظ والمعنى عند السهيلي	79-72

المبحث الثالث : التوليد الدلالي	
1- مفهوم الاشتقاق.	**81**
2- أهميته في اللغة	**83-82**
3- طرقه في اللغة	**85-83**
3-الاشتقاق عند السهيلي .	**88-85**
4- المجاز في اللغة.	**91-89**
5- المجاز عند السهيلي .	**99-92**
الفصل الثالث : الدلالة السياقية	
المبحث الأول : الإعراب والمعني	
1- الإعراب لغة واصطلاحا .	**103-100**
2- دلالته في اللغة .	**106-104**
3- الحركة الإعرابية وعلاقتها بالمعنى .	**110-107**
4- دلالة الإعراب عند السهيلي .	**115-111**
5- دلالة الحركات والحروف عند السهيلي .	**124-115**
المبحث الثاني : التدرج الدلالي	
1- مفهومه .	**126-125**
2- عوامله .	**128-126**
3- مظاهره .	**130-128**
4- مجالاته .	**132-131**
5- التطور الدلالي عند السهيلي .	**134-132**
خاتمـة .	**136-134**
قائمة المصادر والمراجع	**138-136**
فهرس الموضوعات	**139-138**

***ملخص المذكرة بالعربية :**

عكفت في هذه المذكرة على دراسة متن لغوي اسمه " نتائج الفكر في النحو" لمؤلفه أبي القاسم السهيلي المتوفى سنة (581 هـ) حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج المسائل المتعلقة بدلالة الألفاظ التي ضمنها الكتاب ،ثم قمت بمعالجتها ودراستها بالاستعانة ببعض الدراسات التي أقيمت حول هذا الموضوع أهمها " السهيلي ومذهبه النحوي" لمحمد إبراهيم البنا .

تضمنت هذه المذكرة 03 فصول ومقدمة وخاتمة. تناولت الفصل الأول في ستة مباحث هي:مناص الكتاب، ظروف تأليفه،مصادره التي استقى منها مادته، منهجه العام الذي سار عليه مؤلفه، موضوعاته ومسائله العامة وتأثيره فيمن جاء بعده من الكتب.أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان الدلالة الإفرادية فتناولته في ثلاثة مباحث أولها موقفه من دلالة الألفاظ وثانيها موقفه من المناسبة بين الاسم ومسماه وثالثها التوليد الدلالي المتمثل في الاشتقاق، المجاز والاستعارة . أما الفصل الثالث فجاء بعنوان الدلالة السياقية وتطرقت فيه إلى مبحثين هما : مبحث يخص دلالة الإعراب وآرائه التي ساقها حول هذه المسألة ومبحث التدرج الدلالي الذي تضمن قضية التطور في الأدوات والحروف وأصولها في كلام العرب .

أما الخاتمة فقد تضمنت جملة من النتائج التي توصل إليها الباحث بعد استقراء مادته العلمية والمعرفية وتحليلها ومقارنتها .

الكلمات المفتاحية : دلالة – الألفاظ – نتائج الفِكر – في النحو – أبي القاسم السهيلي .

***ملخص المذكرة بالفرنسية :**

Dans ce mémoire, je me suis concentré sur l'étude d'un texte linguistique nommé "Résultats de la pensée dans la grammaire" écrit par Abu al-Qasim Sohaili, morts dans (581 AH). Où il a adopté la méthode d'analyse descriptive pour l'extraction des questions liées à la signification des termes qu'a compris le livre. Ensuite, je les ai traités et étudier à l'aide de certaines des études qui ont analysé ce sujet. Le plus important de ces études était "El Sohaili et sa doctrine de la grammaire" de Mohammed Ibrahim al-Banna.

Ce mémoire contient 03 chapitres, une introduction et une conclusion. Le premier chapitre est divisé en six sous-chapitres: la visée du livre, les conditions de sa création, ses sources d'inspiration, l'approche générale suivie par son auteur, ses thèmes, ses questions générales et son influence sur les livres qui l'ont suivi. En ce qui concerne le deuxième chapitre intitulé signification individuelle, je l'ai réparti en trois sous-chapitres : Le premier étudie l'avis de l'auteur de la signification des termes, le deuxième sa position de la convenance entre le nom et sa désignation et le troisième étudie la génération des significations dans la dérivation, l'allégorie et la métaphore. En ce qui concerne le troisième chapitre intitulé la signification contextuelle, je l'ai divisé en deux sous-chapitres: le premier étudie la signification de l'analyse grammaticale et l'avis de l'auteur concernant cette question. Le deuxième sous-chapitre intitulé la graduation significative, contient la question du développement dans les outils et les lettres et leurs origines dans le parler arabe.

Alors que la conclusion a inclus un certain nombre de résultats du chercheur après l'extrapolation, l'analyse et la comparaison de sa matière scientifique et cognitive.

Mots-clés: 202Signification - terme - Résultats de la pensée - de la grammaire - Abi Kassim Sohaili.

***ملخص المذكرة بالإنجليزية :**

I have embarked in this dissutation to study the body language named « Results Of thought as » for It author 'Abi-El-Kacem Sahili , who died in 581/ah, while I have adopted the analytical mothod to select some issues on the connotation of terms guaranted by the book , than I have addressed and studied this work using surveys that it was est ablished on this topic , in cluding « Sehili's Gilded Grammar » for its outhor Ibrahim El Bana .

This dissurtation contains 03 chapters , introduction and conclussion . The first chapter was divided into six Dectives : bound book, condition of autorship, confiscation of the exacted from article , The general method that he fellowed bu it author , the general issues and domain and its in fluence for the lost books. Either the record chapter came with the tittle « signficance of cose ».

So I have studied this chapter into three detectives first position and indication of words. Second position is between name and named . third , generating sematic of derivation and metaphor . the third chapter came with the tittle contextual semanticts ; Whitch I have addressed it into tow dectives : First is specialized to the significance of expression and opinions which is dived around this issue , and the dectuve of the sementic progression which contain the developement of the letters and the tools and its origine in the cerabian speech.

Conclussion contain agroup of result wich reached by researcher after extrapolation of scientific matrerial an knoledge , and analyze it and compare it .

Glossary : inotication , words , thought results, in as, Abi El Kacem Sehili.